أسئلة الراهن العربي
وآفاق المستقبل

أسئلة الراهن العربي
وآفاق المستقبل

محمد أبو رمّان — محمد المسفر

ممدوح العبّادي — تهاني الجبالي

جمال الشلبي — عدنان المنصر

وليد عبد الحي — مسعود ضاهر

ارحيّل غرايبة — عبلة أبو علبة

سيّار الجميّل — عصام الموسى

عمر الرزّاز

تـــقـديـــم

أ.د. صلاح جرّار *

انطلاقاً من رسالتها الفكرية والثقافية وحرصاً منها على متابعة المستجدّات التي تشهدها الساحات المحلية والعربيّة والدولية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها، فقد ارتأت مؤسسة عبد الحميد شومان أن تعقد سلسلة من الندوات التي تعالج القضايا التي تؤرّق الإنسان العربيّ وتستحوذ على اهتمامه. وقد أدركت المؤسسة بإدارتها النشطة الواعية أنّ الشارع العربيّ يتشوّف لمعرفة آراء أهل الفكر والرأي في كثير من جوانب المشهد السياسي والثقافي والاقتصادي التي تسبب الحيرة والالتباس، كما أدركت أن ثمّة أسئلة لا تحصى حول الواقع العربيّ الراهن والأسباب التي أدت إليه وحول ما يمكن أن يفضي إليه هذا الواقع في المستقبل القريب والبعيد، ولذلك استعانت المؤسسة بعدد من الخبراء والأكاديميين وأعلام الفكر والسياسة والاقتصاد والقانون والإعلام من الأردنّ وعدد من الدول العربيّة للإجابة عن هذه الأسئلة في أربع عشرة محاضرة عقدت في المؤسسة منذ عام ٢٠١٣.

وكانت أسئلة داعش والأزمة السورية والربيع العربيّ والإسلام والإعلام والمشهد السياسي

* أستاذ الأدب الأندلسي في الجامعة الأردنية، وزير الثقافة الأردني الأسبق.

في الأردنّ من أبرز ما ناقشته هذه المحاضرات، لأنّها من أبرز الأسئلة التي تشغل بال الإنسان العربيّ سواء في وطنه أو خارج وطنه، ونظراً لما شاب هذه الأسئلة من ضبابيّة وغموض وألغاز وتناقضات وإشكاليات جعلت المواطن العربيّ في حالة تساؤل دائم عمّن يقف وراء هذه الظاهرة أو تلك ووراء هذا الحدث أو ذاك ومن هو المخطط والمستفيد من كلّ ما يجري، حتّى وصل الشارع العربيّ إلى حالة من فقدان اليقين وتبدّد الثقة بالقيادات والأحزاب والدول وحلّ الشكّ محلّ الثقة، وأصبحت حاجته إلى من يسعفه في معرفة الحقائق أكبر من أيّ وقت مضى، كي يشعر باستقراره ويتفرغ للبناء والتقدّم والنهوض الحضاري.

وقد جاء سؤال داعش في مقدّمة تلك الأسئلة المؤرّقة والمحيّرة، ووردت الإجابة عنه في محاضرتين: الأولى للدكتور محمد أبو رمّان وجعل عنوانها: داعش الظاهرة والحقيقة. والثانية لممدوح العبّادي وجعل عنوانها: من هي «داعش» وإلى أين؟

أمّا محاضرة الدكتور محمد أبو رمّان فيوحي عنوانها بغموض حقيقة داعش، ولذلك يسعى الدكتور أبو رمّان إلى محاولة الكشف عن حقيقة هذه الظاهرة المحاطة بقدر هائل من التساؤلات والألغاز، وفي هذا السياق يطرح جملة من الأسئلة الأكثر دوراناً على ألسنة الناس وفي عقولهم مثل: هل داعش صناعة محليّة أم لعبة أم مؤامرة إقليمية ودولية؟ وما هو سرّ داعش وكيف نفسّر هذا الصعود السريع والانتشار الكبير لهذا التنظيم وذلك الفكر؟ وهل الاختلاف بين داعش وتنظيم القاعدة مجرد اختلاف ثانوي تكتيكي أم سياسي، أم أنّ هنالك تبايناً أيديولوجياً وفكرياً بدأ يتسع بين الطرفين؟ هل نحن حقّاً محصّنون في الأردنّ من «خطر داعش»؟

وقد خلص الدكتور أبو رمّان في محاولته للإجابة عن هذه الأسئلة إلى جملة من النتائج المهمة نترك للقارئ العزيز قراءتها والتأمل فيها، غير أنني أحبّ أن أؤكد نقطة يقول فيها عن ظاهرة داعش إنها «ابن شرعي لحالة الانهيار العامّة التي نمرّ بها: انهيار المنظومات الوطنية والأخلاقية والتعليمية والحروب الأهلية الداخلية وأزمات الهوية وفشل الدول القطرية والأزمات الاقتصادية من البطالة والفقر، والسياسية من غياب العدالة الاجتماعية، وفشل منظومة القانون». ويرى أن الحلّ يكمن «في المضيّ في طريق الإصلاح العام وترسيخ الديمقراطية وثقافة التعددية وقيم المواطنة والقانون، فهي الأفق المستقبلي، أمّا داعش والدكتاتورية فهما صنوان ويعدان بمستقبل بلا أي أفق».

وأمّا محاضرة ممدوح العبادي التي عنوانها «من هي داعش وإلى أين؟» فهي محاولة أخرى لحلّ هذه اللغز، وتتناول جملة من القضايا المتصلة بهذه المسألة منها العنف والإرهاب، وأسباب انتشاره من دينية وفكرية، وانتشار الفساد والاستبداد، وأسباب اجتماعية واقتصادية، وأسباب نفسية. ومرجعيات هذه التنظيم الفكرية مثل كتاب أبي بكر الناجي «إدارة التوحّش»، ومستقبل داعش، وكيف يمكن محاربة التنظيم، حيث يرى العبادي أنّه يمكن محاربته من خلال قانون القوة وقوة القانون، ويرى أيضاً أنّ داعش هي أداة سايكس بيكو المذهبي والطائفي وأنّه من أجل مواجهته لا بدّ من الدعوة لحل عادل وسريع للقضيّة الفلسطينية، وتحقيق إصلاح سياسي واقتصادي وتعليمي، وتحقيق فرص العدل والمساواة والمشاركة الشعبية وتحسين حياة المواطن، وما سمّاه «لجم فقهاء الدين الجهلة»، وأن يكون الإصلاح جذرياً يؤسس لديمقراطية حقيقية.

وأمّا المحور الثاني من محاور هذه المحاضرات فهو محور الأزمة السورية، وهو ليس بعيداً عن المحور الأوّل، بل هو مرتبط به أشدّ الارتباط، لكون داعش شريكاً رئيساً في أحداث تلك الأزمة وتطوّراتها، كما هي نتيجة طبيعية لتطوّرات الأزمة السوريّة.

ومن المحاضرات التي عالجت هذا المحور محاضرة الدكتور جمال الشلبي وعنوانها: الأزمة السوريّة وتحوّلات العلاقات الدولية، ومحاضرة الدكتور وليد عبد الحيّ بعنوان: مستقبل الأزمة السوريّة، وقد تناول كلّ منهما هذه الأزمة من جانب مختلف بحيث جاءت المحاضرتان تكمل كلّ منهما الأخرى. أمّا محاضرة الدكتور الشلبي فتطرح مجموعة كبيرة من الأسئلة تجيب عنها بشكل واضح ومباشر ، ومنها: هل أزمة سوريا أزمة أمن إقليمي ودولي أم أزمة شرعية داخلية يواجهها النظام السوري؟ أم حرب أهلية تستدعي حلّاً إنسانيّاً؟ أم امتداد طبيعي للربيع العربيّ؟ وتعرض هذه المحاضرة لموقف القوى العظمى من الأزمة: روسيا و الصين وما لهما من مصالح في سورية، ثمّ موقف الولايات المتحدة وأوروبا.

ويرى الدكتور الشلبي أن مصالح روسيا في سوريا تتمثل في كون سوريا سوقاً للسلاح الروسي، وكونها أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، ثمّ اهتمام البطريركية الأرثوذكسية في موسكو بمسيحيي سوريا، إلى غير ذلك. بينما يرى أنّ العوامل التي تقف وراء الموقف الصيني المؤيد للنظام السوري تتمثل في النفط، والشك في نوايا الغرب، والإحساس بالتآمر على الصين والتربّص بها، وغير ذلك.

ويخلص الدكتور الشلبي إلى أنّ هذه الأزمة أدت إلى تحوّلات في العلاقات الدولية المعاصرة على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية ومصالح مشتركة من ناحية أخرى.

أمّا محاضرة الدكتور وليد عبد الحيّ فتتوخى التنبؤ بمسار الأحداث في سوريا خلال السنوات القليلة المقبلة، ويبني الدكتور عبد الحيّ تنبؤاته هذه على قراءة للبيئة المستقبلية للأزمة السورية في ضوء ضعف الاستقرار السياسي العربيّ، وتنامي النزاعات الانفصالية في الدول العربيّة، وتزايد الصورة السلبية للربيع العربيّ، وتراجع مكانة القضيّة الفلسطينية لصالح الأولويات القطرية. وكذلك في ضوء ما سمّاه الدكتور عبد الحيّ «تنامي المكانة الإيرانية». ثمّ يعرض المحاضر للعوامل التي لصالح النظام والعوامل التي ليست لصالحه، ثمّ للعوامل التي لصالح المعارضة والعوامل التي ليست لصالحها ، ويعرض لهذه العوامل على المستويات: المحلّي والإقليمي والدوليّ. ويحوّل هذه العوامل إلى نقاط ليخلص في نهاية محاضرته إلى أن النقاط لصالح النظام تزيد على عدد النقاط التي لصالح المعارضة.

وأمّا المحور الثالث من محاور هذه المحاضرات فهو الربيع العربيّ وتداعياته في عدد من الدول العربيّة، وممّا يندرج تحت هذا المحور محاضرة تهاني الجبالي «الأبعاد الدستورية والقانونية للتغيرات العربيّة الراهنة.... مصر أنموذجاً»، ومحاضرة الدكتور عدنان المنصر «الدستور التونسي الجديد ومسار الثورة»، ومحاضرة الدكتور عمر الرزّاز «تداعيات الربيع العربيّ: من ردّ الفعل إلى الفعل».

أمّا الأستاذة تهاني الجبالي التي كانت خلال ثورة كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ في مصر في منصب نائب رئيس المحكمة الدستورية، فترى في محاضرتها أن سلطة الدستور هي السلطة الشعبية أوّلاً، وهي حالة الرضا الشعبيّ، حتّى لو كانت منحة من الحاكم، فإن لم تكن الحالة الشعبية قائمة فلا يوجد دستور. وتتناول المحاضرة ما أطلقت عليه «الثغرات الخطرة

التي أدرجت في دستور ٢٠١٢». ثمّ تورد التعديلات التي طرأت على الدستور وما يترتب عليها من نتائج. ولذلك فإن الأستاذة الجبالي ترى في هذا الدستور دستوراً مؤقتاً.

وعلى خلاف ما تراه الأستاذة الجبالي من مخاطر وثغرات في التعديلات التي طرأت على الدستور المصري بعد الثورة، فإنّ الدكتور عدنان المنصر، مدير الديوان الرئاسي والناطق الرسمي باسم الجمهورية التونسية، في محاضرته عن الدستور التونسي الجديد ومسار الثورة، يرى أن الدستور التونسي الجديد يعدّ نجاحاً كبيراً لمكونات الشعب كافة، وأن ثمّة إجماعاً ديمقراطياً كاملاً حياله، لأنه يمثل شرائح المجتمع كافّة. ثمّ يتحدث الدكتور المنصر عن أسباب نجاح هذه التجربة وظروف إقرار هذا الدستور.

وأمّا محاضرة الدكتور عمر الرزّاز عن «تداعيات الربيع العربيّ من ردّ الفعل إلى الفعل» فتطرح السؤال الكبير التالي: كيف نمضي إلى الأمام وننتقل من حالة ردّ الفعل إلى الفعل، وما هو دور المجتمع المدني بأفراده ومؤسساته؟ وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال عرض الدكتور الرزّاز لأهمية الالتفات إلى التجارب العالمية في التحول الديمقراطي والعلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية وأنّ الديمقراطية تعدّ وسيلة للتنمية، كما عرض للدراسات التجريبية وتحدث عن الديمقراطيات السطحية والديمقراطيات العميقة، وعلاقة المؤشرات السياسية بالاقتصادية. ويرى الدكتور الرزّاز أن ما يسمّى بالربيع العربيّ كان مخاضاً عربيّاً بكل ما يحمل المخاض من آمال وآلام ومخاطر. وفي إجابته عن كيفية الانتقال من ردّ الفعل إلى الفعل يقترح الدكتور الرزّاز العمل على تحقيق ما يلي: وعي الفرد لذاته عبر التفكير النقدي المستقلّ، وتعزيز علاقة الفرد بالآخر من خلال امتلاك القدرة على الاختلاف في الرأي والعمل المشترك، وتعزيز علاقة الفرد بالدولة. كما يقترح تأسيس نوادٍ للحوار، والمطالبة

بمنح الحق في الحصول على المعلومة، وإنشاء صناديق لدعم الريادة والإبداع، وتوفير فرص التدريب العملي للشباب.

أمّا المحور الرئيسي الرابع من محاور هذه المحاضرات فهو محور واقع الإسلام والإشكاليات التي تعتري مفهومه وصورته سواءً في العالم الإسلامي أو خارجه، ومن المحاضرات التي تندرج في هذا المحور محاضرة الدكتور ارحيل غرايبة «الإسلام والدولة المدنية»، ومحاضرة الدكتور المسفر «الغرب والعرب والإسلام.... أسئلة الراهن والمستقبل».

أمّا محاضرة الدكتور غرايبة فتنطلق ممّا سمّاه محاولات استنبات معارك وهمية بين الدين والدولة أو بين الدين والديمقراطية أو بين الدين والعلم، ممّا لم يعرفه عالمنا العربيّ والإسلاميّ عبر التاريخ، بل هو مستجلبٌ إلينا قهراً. ولذلك فإنه يرى ضرورة إرساء قواعد جديدة في الحوار السياسي والفكري لإرساء حياة مشتركة ومظلة للتعايش. وفي هذا السياق يتحدث الدكتور غرايبة عن مفهوم الدولة وعناصر الدولة الرئيسية ومبدأ تداول السلطة في الإسلام ومصطلح الحاكمية ومصطلح (القرآن دستورنا)، والإسلام والحريّة، والسلطة والحرية في الإسلام، والإسلام والتعددية، والإسلام والمرأة، والإسلام والدولة والسلطة. ويخلص إلى أنّ الإسلام مصدر منظومة القيم لدى الأمّة وأنّه ملكٌ للأمّة وليس ملكاً لحزب أو فئة أو حاكم أو زعيم.

أمّا محاضرة الدكتور محمد المسفر «الغرب والعرب والإسلام... أسئلة الراهن والمستقبل» فتنظر إلى الواقع الإسلامي من زاوية أخرى حيث ترصد وتشخّص إشكالية أساسيّة أخرى في هذا الواقع تتمثل في موقف الغرب من العرب والمسلمين واستهدافه لهم ونظره إليهم

كأنهم جحافل من الإرهابيين يسعون لبث الدمار في الحضارة الإنسانية، بالإضافة إلى محاولاته لتشويه صورتهم والتحريض عليهم.

أمّا المحور الخامس والأخير من محاور هذه المحاضرات فهو محور «الواقع العربيّ»، وفيه محاضرات تتناول هذا الواقع من عدّة زوايا، وأمّا المحاضرات التي تندرج تحت هذا المحور فهي: محاضرة الدكتور سيّار الجميّل «كيف وصل تاريخنا إلى هذا المآل؟»، ومحاضرة الدكتور مسعود ضاهر «العلاقات العربيّة اليابانية الراهنة والآفاق المستقبلية»، ومحاضرة عبلة محمود أبو علبة «الاستقطابات السياسية والثنائية في الوطن العربيّ»، ومحاضرة الدكتور عصام سليمان الموسى «تحديات الإعلام العربيّ: الأردنّ نموذجاً»، وأخيراً محاضرة ممدوح العبّادي «المشهد السياسي في الأردنّ».

يقرّر الدكتور سيّار الجميّل أن المآل الذي وصل إليه تاريخنا كان متوقّعاً، ويطرح سؤاله الكبير في محاضرته التي عنوانها «كيف وصل تاريخنا إلى هذا المآل؟» ما الذي حدث، وما هي العوامل التي أدّت بهذا التاريخ إلى هذا المنحدر؟ ثمّ يستعرض عدداً من المحطّات التاريخية الصعبة في تاريخ الأمّة وصولاً إلى الربيع العربيّ، ويورد العديد من الأسباب التي أدت إلى هذا الانحدار، كالحروب والدكتاتوريات والتسلّط وتبديد الموارد وعدم الالتفات للمدارس والجامعات والمؤسسات المدنية، إضافة إلى ما سمّاه تشويه التاريخ وتزويره.

أمّا محاضرة الدكتور مسعود ضاهر «العلاقات العربيّة اليابانية الراهنة والآفاق المستقبلية» فتمثل في نظري تعبيراً عن التطلّع إلى البحث عن نموذج نحذو حذوه للخروج من أزماتنا المتراكمة والمعقدة، ولذلك يقول الدكتور ضاهر إنّ اليابان بعد هزيمتها «رفضت

تطبيق مقولة تشبّه المغلوب بالغالب، ولعبت الثقافة اليابانية التقليدية الدور الأساسي في تنشيط مؤسسات القطاعين العامّ والخاص، وأطلقت نهضة جديدة طالت جميع المؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمالية بصورة تكاملية».

وفي حديثه عن التفاعل الثقافي بين العرب واليابانيين يشير الدكتور ضاهر إلى أنّ هذا التفاعل نشأ متأخراً بعد ارتفاع عدد المراكز الثقافية والمعاهد والجامعات التي تعنى بتعليم اللغة العربيّة وآدابها وبتاريخ العرب وتراثهم وحضارتهم. وتزايد حضور الدراسات العربيّة في اليابان مع تكاثر عدد المستعربين اليابانيين وعقد مؤتمرات للحوار الثقافي بين العرب واليابانيين. وقد ساهمت هذه الحوارات في تعزيز التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين.

ويرى الدكتور ضاهر أنّ استراتيجية القوة الناعمة السلمية، قد أسهمت في تجديد ركائز النهضة اليابانية على أسس عقلانية، وباتت هذه السياسة بطاقة مرور ممتازة لدخول اليابان في العولمة كدولة فاعلة فيها.

وفي ملاحظاته الختامية يدعو الدكتور ضاهر العرب إلى الاستفادة من تجربة التحديث في اليابان وتجارب الشعوب الآسيوية الناجحة.

وفي محاضرتها «الاستقطابات السياسية والثنائية في الوطن العربيّ» ترى عبلة محمود أبو علبة أنّ هذه الاستقطابات تشكل أحد تجليات المرحلة التاريخية الانتقالية الراهنة، وأنها تستند إلى الانحيازات الفئوية: العرقية أو الدينية أو الطائفية. وتطرح سؤالاً مهمّا وهو: لماذا لم يشكل التعدد العرقي والديني والطائفي سبباً للحروب الداخلية في مرحلة بناء الدولة

الوطنية العربيّة قبل أكثر من نصف قرن من الزمان، بينما ترتكز استراتيجية إدامة هذه الحروب المفتوحة الآن على إثارة الفتن الدينية والطائفية وكلّ أشكال الانحيازات الفئوية الأخرى؟ وفي نهاية بحثها عن الإجابة عن هذا السؤال تخلص المحاضرة إلى أن «الغزو الخارجي لا ينجح إلاّ بمقدار تفكّك الداخل».

وفي محاضرته «تحديات الإعلام العربيّ: الأردنّ نموذجاً» يرى الدكتور عصام سليمان الموسى أنّه نتيجةً لامتلاك تكنولوجيا الاتصال صار الفرد يكرّس وقتاً أطول لوسائل الإعلام من أي عصر مضى. ويرى أنّ من أبرز التحديات التي تواجه الإعلامي تحدّي حرية التعبير، وتحدي التمسك بالقيم، وتحدي الثقافة الهابطة، وتحدي السلطة الخامسة (وهي سلطة الإنترنت)، وتحدي الاستعمار الإلكتروني وغير ذلك.

وفي المحاضرة الأخيرة من محاضرات هذا الكتاب يحاول الدكتور ممدوح العبّادي تشخيص المشهد السياسي في الأردنّ، مؤكداً أنّه لا يمكن عزل المشهد الداخلي الأردنيّ عن سياق الربيع العربيّ وموجاته المتلاطمة، حيث يرى أنّ مؤشرات الحيوية التي أظهرها النظام الأردنيّ في التعاطي مع تفاعلات الربيع العربيّ جنبت البلاد والعباد بعض الشقاء المؤلم الذي رصدناه جميعاً في أكثر من ساحة عربيّة. ويرى الدكتور العبّادي أن ثمّة أربعة تحدّيات أساسيّة تواجه الأردنّ في الوضع الراهن هي: التحدي الاقتصادي، وتداعيات الجوار السوري الملتهب وأزمة اللاجئين السوريين، وبوصلة الإصلاح الأردنيّة، وقصة الوطن البديل وما تثيره من حساسيات. ويتناول الدكتور العبّادي هذه التحديات واحداً واحداً ويتحدث عن أبعادها ويقترح عدداً من الحلول والإجراءات لمواجهتها.

وفي الختام فهذه أربع عشرة محاضرة تتناول بالتحليل والتمحيص أهم مفردات الواقع العربيّ من زوايا مختلفة، محاولة تشخيصه وبيان أسبابه وقراءة مآلاته المستقبلية، واقتراح الحلول والإجراءات التي تكفل توجيه الأحداث لصالح الأمّة وإخراجها من مآزقها الراهنة، وقدّم هذه المحاضرات خبراء وباحثون متميزون من الأردن والدول العربيّة الشقيقة، واتسمت محاضراتهم بالعمق والموضوعية وبعد النظر.

فالشكر أجزله لكلّ من شارك في محاضرات هذا الكتاب القيّم الذي يستحق القراءة والتأمّل، والشكر أيضاً لمؤسسة عبد الحميد شومان ومديرتها النشطة الأستاذة فالنتينا قسيسية، على رعايتها لهذا الجهد وحرصها على إتاحته للمواطن العربيّ المتعطش لمعرفة الحقائق وحلّ الألغاز التي تعتري هذا الواقع العربيّ ومآلاته.

داعـــــش الظاهـــــرة والحقيقـــــة

د. محمد أبو رمان *

ـ ١ ـ

من أطرف التبريرات التي سمعتها من المسؤولين العراقيين، بعدما سيطر تنظيم «داعش» (اختصاراً لمسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام) على الموصل بسهولة بالغة، قول أحدهم غاضباً «نحن نتعرّض لغزو خارجي»، ووجه الطرافة في الأمر أنّ المسؤولين السوريين كانوا يشتكون من أنّهم يتعرّضون لغزو خارجي من «داعش» القادمة من العراق!

أمّا زعيم القاعدة، أيمن الظواهري، فدخل، بصورة مختلفة، على خطّ السجالات بشأن «داعش»، عندما طالب التنظيم بأن يعود إلى العمل والقتال ضمن منطقة وجوده الأساسية في

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ١ أيلول ٢٠١٤.

* باحث وكاتب أردني.

العراق، بينما يترك لجبهة النصرة اختصاص العمل في سورية. وتكمن المفارقة في أنّ الأغلبية العظمى من تنظيم «داعش» في العراق هم من العراقيين السنّة، والحال كذلك بالنسبة لجبهة النصرة في سورية، فأغلبيتها من السوريين.

أما المعنى مما سبق، فهو أنّ الأساس الصلب في فهم صعود هذه الجماعات والحركات، يكمن في أنّها ابن شرعي للمجتمعات العربية، وانعكاس أمين وصادق لطبيعة التحولات الخطيرة التي تحدث في العديد من هذه المجتمعات، بأزماتٍ داخليةٍ ذات أبعاد سياسيةٍ واقتصاديةٍ، أو اجتماعية مركّبة.

هذه هي الخلاصة التي سأحاول البرهنة عليها في هذه المحاضرة، من خلال محاولة الإجابة عن أربعة أسئلة رئيسة:

الأول ـ هل «داعش» صناعة محلية أم لعبة أو مؤامرة إقليمية ودولية؟

الثاني ـ ما هو سرّ «داعش»؛ كيف نفسّر هذا الصعود السريع والانتشار الكبير لهذا التنظيم وذلك الفكر؟

الثالث ـ هل الاختلاف بين «داعش» وتنظيم القاعدة مجرد اختلاف ثانوي تكتيكي أم سياسي، أم أنّ هنالك تباينًا أيديولوجيًا وفكريًا بدأ يتسع بين الطرفين؟

الرابع ـ هل نحن، حقًّا، محصنون في الأردن من «خطر داعش»؟

في محاولة البحث في جذور نشأة تنظيم «داعش» يبرز السؤال الأول والأهم: هل «داعش» كائن غريب أم هو منبثق من السياق الموضوعي الراهن؟

الواقع، مثّلت المشاهد الدموية والنزعة التكفيرية العصابية لدى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) صدمةً شديدة للرأي العام العربي؛ إذ ذُهل وهو يشاهد مقاطع الذبح والقتل للبشر، التي تقدّمها الآلة الإعلامية لهذا التنظيم وأنصاره، في سياق الافتخار والسرور والبهجة!

ولأنّ المثقف العربي واقع في غرام نظرية «المؤامرة»، انبجست التحليلات والتفسيرات المتضاربة، التي تربط صعود هذا التنظيم وأعماله بأجندات دولية وإقليمية، فمن يتحدث عنه بوصفه «أداة إيرانية»، ومن يُجهد نفسه بوضع تحليلات وقراءات تضع التنظيم في سياق أجندة صهيو ـ أميركية تهدف إلى تقسيم المنطقة على أسس طائفية ـ دينية ـ عرقية.

ولا غرو عندئذٍ أن يتسمك هذا «النفر المثقف» بقصص مزوّرة مفبركة سخيفة منسوبة إلى وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون، تصف التنظيم بأنّه «صناعة أميركية»، أو يكرّر قصصًا خيالية تتحدث عن تدريب «الخليفة البغدادي» على يد الموساد، فنجد مثل هذه العناوين الضخمة المضحكة تتصدر الإعلام المصري، المشغول بربط كل شيء «إسلاموي» بالمؤامرة الكونية على «أمّ الدنيا»!

في المحصلة، نفض المثقفون والوعّاظ والسياسيون والتيار العام في الشارع العربي أيديهم من هذا «التيار المتوحّش»، بوصفه غريبًا عن البيئة العربية؛ وكأنّه ليس إنتاجًا صادقًا وأمينًا للواقع الراهن، ومؤشّرًا موضوعيًّا للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الانهيارات السياسية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية، أو كأنّه «كائن غريب» عن مخرجات الأنظمة السلطوية الفاسدة من جهة، والسياقات الاجتماعية المتردّية من جهة ثانية، وجمود المنظومة الفقهية والفكرية، والاختلالات التي تعاني منها من جهةٍ ثالثة!

لا ندّعي بأنّه لا توجد لعبة إقليمية أو دولية أو دول وقوى فاعلة عملت خلال الفترة الماضية على توظيف هذا التنظيم واستخدامه، لكن ذلك يبقى فقط جزءًا من الحقيقة، غير أن الشق الأكثر أهميّة هو وجود «القابلية الداعشية» (باستعارة عبارة مالك بن نبي القابلية للاستعمار) في مآل واقعنا السياسي والمجتمعي الراهنة.

لو وقفنا عند تفكيك هذا الاتجاه، وما يحمله في ثناياه من بنية أيديولوجية فكرية وفقهية

أولًا، وما ينبثق عنه من سلوك دموي ثانيًا؛ فهل هذا التنظيم يأتي في السياق الراهن أم خارجه؟

دعونا ننظر في الجانب الأيديولوجي والفكري، أليست أفكار هذا التنظيم منبثقة من ميراث فقهي تاريخي وخطاب ثقافي سائد متداول، يقوم على منطق عدم الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية والطائفية والدينية، وتكفير أو تخوين وتضليل المخالف في الرأي، أي ثقافة أحادية الجانب سلطوية؟

أليست «الفكرة الصورية» عن الخلافة وتطبيق الشريعة، بهذا النمط الفقهي ـ التاريخي، الذي يتجاهل الاجتهـــاد والتجديـــد، هي منظومة فقهية سائـــدة في مؤسساتنا الفكرية والأكاديمية، وحتى الوعظية ـ الدينية، أليس هذا التيار الديني الجمودي هو من تتحالف معه الأنظمة العربية، وتترك المجال واسعًا له، وتخلق التربة الملائمة له عبر ممانعتها للتحول الديمقراطي وإقصائها، وحربها على الحركات الإسلامية (التي تمثّل الطبقة الوسطى المهنية والمتعلّمة)، التي تحاول أن تقدِّم طرحًا يقترب من القبول بالثقافة الديمقراطية التعددية؟

هل موقف «داعش» من الأقليات والمرأة، ومفهوم المواطنة والفن والأدب، والتعددية الدينية والطائفية، مغاير كثيرًا عما يُدرّس في الكليات ويطرح في المساجد، ويُقرأ في الأدبيات الفقهية والفكرية؟

ليس المقصود، هنا، القول بأنّ «داعش» هي إنتاج الفقه الإسلامي أو الموروث الفكري، فذلك فيه ظلم شديد لهذا التراث العريض والكبير والمتنوع، لكنّها نتاج لعدم ترسيخ وتجذير ماكينة الاجتهاد والتجديد الفقهي المعاصر في فضائنا الاجتماعي، فأصبح التعامل مع الفتاوى الفقهية والأحكام العقائدية، المبنية على صراعات تاريخية، والموروث الكبير بوصفه «الشريعة الإسلامية»، ووضعه في مرتبة من القداسة والإلزام، في قراءة متعسّرة

مختزلة سطحية لها، من دون النظر إلى الشرط التاريخي في إنتاجها من زاوية، أو إلى الجانب الآخر الأكثر المختلف من هذا التراث الواسع العريض.

بالضرورة من الظلم، أيضًا، القول بأنّه لم تكن هنالك محاولات ومساهمات اجتهادية وتجديدية معاصرة، بل على النقيض من ذلك، ثمّة جهود كبيرة وهائلة في هذا المجال على صعيد الفضاء الأكاديمي، وحتى الخطاب الإسلامي، سواء عبر المدرسة الإصلاحية الحديثة، أو حتى على يد علماء وفقهاء ومثقفين، لكن لم ينجح هذا التيار الفكري والفقهي والإصلاحي بانتزاع الشرعية المجتمعية بالكامل، ففي الوقت الذي أثّر على شريحة اجتماعية معتبرة، بقيت شريحة أخرى أسيرة التيار التقليدي (غير التجديدي) أو الراديكالي الغاضب والحانق، تبحث عن المنظومة العقائدية والفقهية، التي تناسب مشاعرها الغاضبة والساخطة، إما على الواقع السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي.

على الرغم من توافر هذه «المنظومة الأيديولوجية»، إلاّ أنّها تبقى عاملًا ثانويًّا، وليس أساسيًّا في تفسير صعود هذا التنظيم وانتشاره وتمدده؛ فالمتغير الأكثر أهمية وفعالية، يتمثّل بالواقع السياسي السلطوي والاجتماعي، فهذه التنظيمات والأفكار موجودة ومطروحة على قارعة الطريق، في أغلب الأوقات، ومرّت على الخبرة التاريخية العربية والإسلامية جماعات وتيارات شبيهة في خطابها وأفكارها وسلوكها، لكنّ صعود نجمها وانخفاضه وزواله ترتبط بالواقع وشروطه بدرجة رئيسة.

وربما هذا يقودنا إلى المسؤول الأول والرئيس عن هذا الصعود والانتشار، ويتمثّل في الأنظمة السلطوية العربية الفاسدة، التي تمثّل النموذج السائد في العالم العربي اليوم، فهذه الأنظمة هي التي أنتجت وتنتج حالة «العنف البنيوي» في المجتمعات العربية، بوصفها انعكاسًا مقابلًا للعنف المتجذّر في سلوك هذه الأنظمة، سواء على الصعيد الرمزي أو حتى المادي.

فلو كانت هنالك أنظمة ديمقراطية وعدالة اجتماعية، وأنظمة تحترم التعددية الدينية والفكرية والسياسية، وتعزّز ثقافة المساءلة والحاكمية الراشدة، وتتأسس على قيم المواطنة وسيادة القانون، فهل كنّا فعلًا سنشهد هذا البروز والصعود للحركات والجماعات المتطرفة، التي تتغذّى وتنمو على ديناميكية الصراع الهويّاتي والطائفي والداخلي؟

لو كانت هذه الأنظمة تتبنى إدماج الإسلام المعتدل الوسطي، وما يحمله من خطاب إصلاحي يقبل بالديمقراطية والمواطنة والتعددية، في العملية السياسية، فهل كانت هذه التيارات ستجد الفرصة الراهنة للتمدد والانتشار والتجذّر؟

هذا وذاك يقودانا إلى السلوك الدموي، الذي نشاهده على صفحات الإنترنت لأبناء هذا التنظيم، وفي ذروة ذلك التوحّش، تأتي مشاهد الذبح بالسكاكين كالخراف؛ فهل هذا السلوك الدموي الهمجي البربري أمر غريب، أم أنّه لا يساوي شيئًا حقًّا أمام العنف الذي تمارسه الجيوش والأنظمة العربية بحق الشعوب، ما حجم «العنف الداعشي» مقارنة بعنف نظام بشار الأسد أو المالكي؟

ما هو عدد من قُتلوا في سجون الأسد، وقضوا تحت تعذيب شديد وهائل أعوامًا طويلة، بلا أي كاميرا أو رقابة إنسانية، كم مجزرة ارتكبت بحق الأطفال والمدنيين بالأسلحة الكيماوية والبراميل المتفجرة؟

ما الفرق الجوهري في بشاعة هذه الصورة عن مشهد القتل والإبادة والجرائم التي ارتُكبت في فض اعتصامي رابعة والنهضة في مصر؟ بماذا يختلف خطاب «داعش» أو حتى سلوكها عن سلوك الميليشيات الطائفية الشيعية، مثل عصائب أهل الحق وحزب الله العراقي، ومؤخرًا حزب الله اللبناني في كل من سورية والعراق؟

لم ينعكس هذا العنف السلطوي والفساد السياسي فقط على سلوك هذه «الجماعات الدينية»، بل حتى على المجتمعات والسلوك الاجتماعي العام، ألا تلاحظون حالة التوحش

بانتشار المخدرات والعشوائيات والتحرش الجنسي والجرائم والعنف الاجتماعي والجامعي، وحتى استمراء العنف الرمزي في الإعلام والسياسة تجاه الآخرين؟

في نهاية اليوم وصلنا، أي المجتمعات العربية، إلى متوالية من الانهيارات السياسية والاجتماعية والثقافية، والأهم من هذا وذاك الأخلاقية، لكنّ العامل الرئيس المسؤول عن ذلك هو تلك الأنظمة السلطوية المستبدة الفاسدة، التي تريد أن تستثمر في صعود هذا التنظيم؛ لإعادة إنتاج شرعيتها الدولية؛ إما نحن أو (داعش)، وكأنّها ليست أسوأ من (داعش).

ـ ٢ ـ

تدعيش السنّة أو انقراض العرب!

السؤال الثاني: إذا استبعدنا نظرية المؤامرة والتفسيرات التي تربط التنظيم بأجندة دولية مبينة، فكيف نفسّر، إذاً، هذا الصعود المدوّي والكبير لهذا التنظيم خلال الفترة الماضية، هل هي قوة ذاتية لهزيمة جيوش عربية متتالية أم أنّ هنالك أيادي وقفت وراءه؟

ثمّة أسباب وعوامل مفتاحية لفهم سرّ صعود «داعش» وانتشاره خلال الأعوام القليلة الماضية، وأسباب مباشرة مرتبطة بالمعادلة العراقية ـ السورية ـ اللبنانية، والمصالح الدولية والإقليمية في هذه المنطقة من جهة أخرى.

دعونا نبدأ بالأسباب المباشرة؛ إذ نجد تشكيكًا كبيرًا لدى شريحة واسعة من المجتمع، وتساؤلات عميقة في القبول بأنّ هذا التنظيم، الذي يتشكّل من آلاف الأفراد، قادر على هزيمة ثلاثة جيوش في كل من العراق وسورية والبشمرجة، بل ومن خلفهم قوى مؤثّرة مثل الميليشيات الشيعية العراقية وحزب الله اللبناني؟

تكبّد الجيشان العراقي والسوري خلال الأشهر الأخيرة، خسائر جسيمة، وسقطا فريسة سهلة، في كثير من الأحيان لتنظيم «داعش»، الذي بات يسيطر على مساحات واسعة في العراق وسورية، ويتحوّل من دولة افتراضية إلى واقعية، كما تمكن داعش من السيطرة على محافظة الرقة كاملةً، وهزيمة قوات الأسد في مطار الطبقة العسكرية، وأسر مئات الجنود وذبح أعدادٍ كبيرة منهم.

بالطبع، كما ذكرنا سابقًا، هنالك قوى إقليمية ودولية حاولت التلاعب بهذا التنظيم وتوظيفه بما يخدم أجندتها، لكنّ السبب المباشر الرئيس يتمثّل بكلمة السرّ الوحيدة، وهو «القلق السُنّي» العميق، أو الذي عبّرت عنه الكاتبة الصحافية ديبورا آموس في كتابها المهم «أفول السنّة»، فمنذ ثلاث سنوات تقريبًا بدأ الشعور السني بتهديد وجودي هويّاتي يرتفع ويصل إلى حدود كبيرة، مع فشل العملية السياسية في العراق، وإمساك المتعصبين الشيعة بمقاليد السلطة، مع هجرة ملايين السنة العراقيين خلال الأعوام الماضية من العراق، وأغلبهم، كما ترصد ديبورا آموس، من الطبقة الوسطى المهنية المتعلمة، التي كانت تشكل العمود الفقري للخبرة التكنوقراطية العراقية في العقود السابقة، ولا يختلف الحال في سورية كثيرًا مع حرب الإبادة والتهجير لهم؛ إذ نتحدث عن مئات الألوف من القتلى والمعتقلين أو المختفين قسرًا، فضلاً عن الحالة اللبنانية التي أنتجت ظاهرة أحمد الأسير، ردًّا على الشعور بتغول حزب الله على المعادلة السياسية والأمنية هناك.

والحال أن تنظيم «داعش» عاد اليوم في العراق وسورية أقوى كثيرًا حتى من المرحلة الذهبية السابقة، خلال زعامة أبي مصعب الزرقاوي له، قبل أن يتآكل بسبب الصحوات وانقلاب المجتمع السني عليه، فالتنظيم اليوم حصد واستثمر جيدًا في سياسات رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الطائفية العدائية تجاه السنة، وإصراره على تهميشهم وإقصائهم من النظام السياسي الجديد، ومن صمت المجتمع الدولي، وعجزه عن إيجاد

حلول للأزمة الإنسانية الكبيرة في سورية، ما خلق وحش «داعش» الذي استطاع أن يملأ الفراغ الاستراتيجي في هاتين الدولتين، ويمتلك حاضنة سنيّة، قبلت به اضطراريًا، لا اختياريًا.

من المفيد التذكير هنا بأنّه منذ العام ٢٠٠٨ إلى العام ٢٠١٠، نجحت النخبة السياسية السنية في إقناع المجتمع السني بعدم ارتداء ثوب «القاعدة»، والعمل على الاندماج في النظام السياسي الجديد، والمشاركة مع القوى الشيعية في بنائه. وانحسرت «القاعدة»، وتركت السلاح أغلبية الفصائل المسلحة، ومن بينها الإسلامية، مثل الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين وغيرهما، وتوجهوا نحو العمل السياسي واليومي. وبرزت فكرة الصحوات لتحجيم «القاعدة» وطردها من المناطق السنية. إلاّ أنّ الوعود الأميركية الزائفة، وسياسات المالكي المتراكمة، وإصراره على تدمير تلك النخبة السياسية السنية، ثم الحملة العسكرية الدموية التي قام بها على انتفاضة الأنبار، كل ذلك لم يكن إلاّ المفتاح الذهبي لهجرة معاكسة، وبصورة أكثر فعالية وحضورًا وتأثيرًا إلى «داعش» والعمل المسلّح.

عدنا إلى مربع الصراع الدموي الطائفي، وهو ما لا يمكن مواجهته من قبل أي جيش، حتى لو عاد الأميركيون إلى العراق؛ فهناك حاضنة سنيّة نمت مرّة أخرى وتكوّنت في العراق، بالتوازي مع انتشار «داعش» ونفوذه في سورية في أوساط سنية، وتمكّنه من الصمود والبقاء، على الرغم من صدامه مع شقيقته «جبهة النصرة»، التي تمثل «القاعدة» هناك، و«الجبهة الإسلامية»؛ إذ يسيطر «داعش» اليوم على أجزاء كبيرة من دير الزور والرقة شرق سورية وشمالها.

ولعل أخطر ما في الأمر، هو أن هذا الفراغ السياسي الكبير في العراق وسورية ولبنان، وحالة الإحباط واليأس والخوف، والشعور بتهديد الهوية لدى السنّة في هذه المناطق، سيجعل من هذا التنظيم بمثابة العنوان السياسي الجديد لهم، وهو السبب الرئيس الذي

يفسّر صعوده وانتشاره وتمدده في الأشهر الأخيرة، ما لم تبدأ حلول سياسية عميقة جوهرية للأزمات الثلاث المترابطة في المنطقة، في العراق وسورية ولبنان، وتفتح آفاقاً من الأمل والحل السياسي، والشعور بالأمان لدى ملايين السنة، الذين يواجهون القلق والخوف والفراغ السياسي الاستراتيجي!

إذا انتقلنا إلى الأسباب العامة التي تمثّل الشروط الجوهرية المفتاحية لتفسير صعود «داعش»، فتتمثل باختصار بكلمة واحدة هي «أزمة الدولة القطرية العربية»، وبعبارةٍ أدقّ فشل هذه الدولة وعجزها في التنمية والإصلاح وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وغياب الديمقراطية، وتآكل شرعيتها بسبب الفساد المتجذّر فيها، وهي الأسباب التي وُلد في رحمها جنين الربيع العربي، ثم جاءت الانتفاضات الشعبية لتمثّل بارقة أمل جديدة للشعوب والمجتمعات العربية، لكنّ الثورة المضادة، وإصرار النظام الإقليمي العربي، بتواطؤ مع الولايات المتحدة والغرب، على وأد حلم جيل واسع من الشباب يعاني من القهر والبطالة والفقر والقلق، في تحقيق اختراق لهذا الواقع المتردي، فما حدث في مصر عزّز ورفد ما يحدث في سورية والعراق وكثير من الدول العربية، من مشاعر السخط والغضب والإحباط.

كانت النظم العربية الفاعلة تراهن على إفشال الثورات الشعبية، وعملت من وراء ستار على دعم الانقلاب في مصر، ومحاولة استنساخ نماذج مشابهة في كل من تونس وليبيا، لكنّ ما تعد به هذه الأنظمة الشعوب العربية هو العودة إلى مرحلة ما قبل الربيع العربي، أي إلى حضن هذه الأنظمة، من دون أن تدرك أنّها أصبحت مستهلكة ومستنزفة، وغير قابلة للحياة.

وجرت الأنظمة السلطوية، بعد عقود من تراكم الأخطاء والخطايا على الشعوب، هزائم عسكرية وأمراضًا إدارية وثقافية، وانهيار المنظومات الوطنية الجامعة، وتضعضع القيم الأخلاقية والثقافية، وتراجع مستويات التعليم والعنف الاجتماعي والفوضى،

وانتشار الجرائم والمخدرات والعشوائيات، وفشل التنمية الاقتصادية، وضغوطًا سكانية واقتصادية، لم تنتج إلاّ القاعدة والإجرام، وآخر مخرجاتها النسخة الجديدة من التطرف؛ «داعش»!

في مقابلة توماس فريدمان مع الرئيس أوباما، مرّت جملة مهمة وبنيوية، عندما قال: «أعتقد أن ما نشهده في الشرق الأوسط وأجزاء من شمال أفريقيا، هو بداية انهيار منظومة تعود إلى الحرب العالمية الأولى»، فهذه الجملة تختزل، فعلاً، ليس فقط قضية «داعش»، بل ما تشهده المنطقة من أزمات الهوية وتفكيك المنظومات الوطنية، فمقارنة الأرقام والمؤشرات في الاقتصاد والديمقراطية والسكان والفساد والبحث العلمي، كل ذلك سيشرح لنا؛ لماذا ظهرت «داعش»؟!

داعش والقاعدة: الأشقاء الأعداء!

السؤال الثالث: هل الخلافات بين «القاعدة» و«النصرة» من جهة، و«داعش» من جهة أخرى، تكتيكية وثانوية أم لها جذور أيديولوجية وتاريخية؟

على الرغم من أنّ الخلافات الراهنة بين «القاعدة» وتنظيم داعش انفجرت مع المشهد السوري، إلاّ أنّ جذورها تعود إلى مرحلة سابقة، وتحديدًا لحظة انضمام أبي مصعب الزرقاوي إلى القاعدة ومبايعته أسامة بن لادن (في العام ٢٠٠٤)؛ إذ اتسم منهج الزرقاوي بأنّه يقع، في أغلب تفاصيله، على يمين القاعدة، من زاوية التشدد الديني والمواقف السياسية الصلبة.

وتطوّر اتجاه الزرقاوي، لاحقًا، في المشهد العراقي، وانتقل إلى تسويغ الدخول في صدام مع القوى والفصائل الإسلامية الأخرى، مثل كتائب ثورة العشرين والجيش الإسلامي.

ولم يؤدِّ مقتل الزرقاوي في العام ٢٠٠٦ إلى تراجع منهجه؛ إذ التزمت أولًا القيادات الجديدة، مثل أبي حمزة المهاجر، وأبي عمر البغدادي بالمنهج نفسه، وبقيت أمينة على ميراث الزرقاوي، كما هي حال أبي بكر البغدادي اليوم، وثانيًا بدأ هذا المنهج يجد له أنصارًا ومؤيدين ومتأثرين في أنحاء مختلفة من العالم؛ إذ ارتبط بالهالة التي أحاطت بنجاح الزرقاوي السريع في العراق.

تكشف الوثائق التي أفرجت عنها السلطات الأميركية بعد مقتل أسامة بن لادن (في أبريل/ نيسان ٢٠١١)، وكانت قد حصلت عليها من وثائقه الشخصية، عن وجود تذمّر وعدم ارتياح لديه، ومعه القيادة المركزية، من أداء أبي مصعب الزرقاوي وتنظيمه في العراق، وهو ما دفع ابن لادن إلى فتح باب النقاش في المراجعات مع مفاتيح فكرية وفقهية في القاعدة على نطاق ضيّق، منذ نهاية ٢٠٠٦ (أي غداة مقتل الزرقاوي)، إلى الأيام الأخيرة عشية مقتل بن لادن في ٢٠١١.

على الرغم من الشعور بالقلق لدى قيادة القاعدة، فقد كان جليًّا أنّها تجنبت تمامًا إظهار أي نوع من الاختلاف والخلاف مع الزرقاوي، واكتفت بالنصائح والوساطات في القنوات السريّة الضيّقة، وتجنّبت إبداء أي موقف، عندما وجّه أبو محمد المقدسي (الشيخ الروحي للزرقاوي)، رسالة نقدية واضحة لسلوك الأخير ومنهجه، وعنونها بـ«الزرقاوي: مناصحة ومناصرة»، ما أثار غضب أتباع الزرقاوي، وأدى إلى انقسام التيار في الأردن، بين مؤيدي المقدسي ومن أُطلق عليهم إعلاميًا مصطلح «الزرقاويون الجدد».

بقيت الخلافات بين القاعدة المركزية والزرقاوي مسكوتًا عنها في أروقة القاعدة وأوساط التيار الجهادي، فمن الواضح أنّ الزعيم السابق للقاعدة تجنّب الاصطدام بالزرقاوي، حينما كان نجم الأخير صاعدًا، فيما تعرضت القاعدة المركزية لحرب أمنية عالمية قاسية، دفعت بقياداتها إلى الاختفاء واحترازات أمنية مشددة.

خلال الثورة السورية، بدا واضحًا أنّ التنظيم الجديد المرتبط بالقاعدة (جبهة النصرة)، ينمو بهدوء وراء الأضواء، ويتجنب الإعلان عن انتمائه للقاعدة، ولا يصطدم بالفصائل المسلّحة الأخرى، ويمثّل نموذجًا مختلفًا عن التنظيم الذي ولدت فكرته في أحشائه، أي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ولم يعلن الجولاني عن بيعته للظواهري إلاّ في أبريل/ نيسان ٢٠١٣، بعدما كشف أمير الدولة، أبو بكر البغدادي، عن فكرة الجبهة وتاريخها، وضمّها لتنظيمه، وهو الأمر الذي رفضته واستبدلته بالالتزام بالولاء للتنظيم الأم، أي القاعدة المركزية.

تطوّرت الخلافات وانحاز الظواهري إلى الجولاني، وتحوّلت السجالات الإعلامية والفكرية وعملية الاستقطاب في أوساط السلفية الجهادية، إلى عداوة شديدة بين الفرقاء، وصلت إلى معارك طاحنة في سورية، واغتيال للقيادات، واتهامات عميقة تكشف بأنّ حجم الفجوة بين الطرفين أصبح كبيرًا، فلم تنجح أغلب الوساطات من الشخصيات المحسوبة على التيار والمقرّبة منه في ردمه!

يمكن اختزال هذه الخلافات بالقول إنّنا أصبحنا أمام منهجين ومدرستين :الأولى تمثلها جبهة النصرة، التي تعكس منهج القاعدة بعد المراجعات الأخيرة، ما يختصره الدكتور إياد القنيبي، أحد أبرز المنظّرين في هذه الأوساط، بوصفه الجبهة بـ«التيار التجديدي داخل القاعدة»، بينما تنظيم الدولة الإسلامية هو امتداد للزرقاوي ومنهجه الأيديولوجي، بما يمثّله من مرحلة جديدة في القاعدة نفسها، لكنّه يقف على الطرف الأيمن (الأكثر تشددًا وأدلجة) من القيادة المركزية.

كما يعكس صعوده، طبيعة التحولات لدى الجيل السلفي الجهادي الجديد، الذي أصبح أكثر تشددًا وعنفًا في تبني رؤيته، ومحاولة فرض هيمنته وسيطرته، والتمادي في العداء مع كل المخالفين، حتى ممن يتبنون الرؤية الإسلامية.

بالضرورة، ثمّة معالم رئيسة للاختلاف بين الاتجاهين أو التيارين الجهاديين اليوم، فالقاعدة بعد المراجعات، أصبحت أكثر حرصًا على عدم الاصطدام بالمجتمع المحلي، وعدم التوسّع في التكفير مع المخالفين، والتركيز على الصيغة العالمية للصراع مع العدو القريب، المتزاوج بالعدو البعيد (أي ضد تحالف الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة الأميركية)، بينما يرى تنظيم الدولة الإسلامية ضرورة فرض سيطرته وهيمنته على المناطق التي يسيطر عليها.

وقد بدا أكثر صرامة وحسما في الصدام مع المخالفين، حتى من الإسلاميين، تحت وطأة تجربته مع «الصحوات في العراق»، والأهم من هذا وذاك، الإغراق في البعد الطائفي من الصدام والصراع مع إيران والقوى الشيعية.

يقف عاملان رئيسان وراء انفجار الخلافات الأخيرة في القاعدة، وما يمكن أن ينجم عنها مستقبلًا:

العامل الأول يتمثل بمقتل القيادات الكارزمية والمؤثّرة، فغياب شخصية بحجم أسامة بن لادن، ترك فراغًا كبيرًا، وعلى الرغم من أنّ الظواهري يمتلك حضورًا كبيرًا في أوساط القاعدة، إلاّ أنّه لا يحظى بالمستوى العالي من التوافق والقبول، الذي كان يميز سلفه الأول.

غياب الزرقاوي، أيضًا، فاقم الصراع؛ إذ على الرغم من وجود إرهاصات وجذور للتباين بين منهجه ورؤية بن لادن، إلاّ أنّ ذلك بقي محدودًا ومسكوتًا عنه، ولم يخرج إلى السطح إلاّ بعدما رحل الاثنان بن لادن والزرقاوي، ومعهما قُتلت أيضا قيادات مهمة وفاعلة كانت تلعب دورًا وسيطًا بين القيادة المركزية والفروع، مثل أبي يحيى الليبي، وجمال المصراتي (الملقب بعطية الله) خلال السنوات الماضية.

أمّا العامل الثاني، فيكمن في التحوّل في طبيعة تنظيم القاعدة نفسه، وانتقاله من الصيغة التنظيمية الصلبة والعلاقة الهرمية في تصميم العمليات وتنفيذها، قبل ١١ سبتمبر/ أيلول،

إلى الصيغة الشبكية الفضفاضة، وإعادة هيكلة العلاقة بين القاعدة والمجموعات الجديدة، التي بدأت تظهر منذ ذلك الحين؛ لتصبح القاعدة نفسها أشبه بـ«رسالة سياسية» مثل العلامات التجارية، تعتمد على الفكرة والأهداف لا التنظيم.

وقد أدّى ذلك، أيضاً، إلى تزايد كبير في الاعتماد على شبكة الإنترنت والعالم الافتراضي في التجنيد والتواصل، وبدأ يظهر ما نسميّه «الجيل الثالث» من القاعدة في السنوات الماضية، الذي لعبت الإنترنت دورا حيويًا ومهمًا في صعوده.

على الرغم من هذه النقلة النوعية في عمل القاعدة وتوسّعها وانتشارها، إلاّ أنّ الصيغة الجديدة لم تكن لتمرّ من دون ثمن باهظ أيضا، وهو ضعف المركز وقوة الأطراف، وبروز الخلافات بين الاتجاهات والجماعات، والتصوّرات المختلفة لدى الفروع من جهة والمركز من جهة أخرى، طالما أنّ الحلقة المركزية الصلبة في حالة من الضعف والحصار.

صحيح أنّ هنالك رسالة مركزية واحدة، إلاّ أنّ هنالك، أيضاً، خلافات وتباينات فكرية وشخصية بين القواعد المتعددة، وطالما أنّ القيادة المركزية لن تتخلص من حالة الحصار الراهن، وستبقى ملاحقة ومحدودة الحركة، فإنّ ذلك سيفتح بابًا واسعًا للاختلافات في المستقبل، وسيوسّع المسافة بين المركز والفروع من جهة، والفروع نفسها من جهة أخرى، وفي حال خرج الظواهري من المشهد، فإنّ ذلك سيدفع إلى مزيد من التراجع في دور القيادة المركزية، ويعزّز من الانقسامات والخلافات الراهنة.

هل نحن، حقّاً محصنون؟!

السؤال الرابع؛ هل ثمّة حاضنة اجتماعية في الأردن لـ«داعش»، أو بعبارةٍ أدق؛ هل نحن محصنّون من خطر «داعش»؟!

بدا واضحًا أنّ المسؤولين الأردنيين تجاوزوا حالة الإنكار والتجاهل لصعود التيار

والمجموعة المؤيدة لتنظيم الدولة الإسلامية في الأردن، خلال الأشهر القليلة الماضية، وباتوا يدركون أنّ هذا التيار يتضاعف في حجمه، بعدما أقرّت تقارير أمنية عرضت على أعلى المستويات بهذه الظاهرة، ونجم عن ذلك تشكيل لجنة لدراسة أسباب التطرف واستراتيجيات علاجه المقترحة (طبعًا لن نراهن عليها كثيرًا؛ إذ ربما تكون هذه اللجان أحد أسباب صعود «داعش» وانتشارها؛ لأنّها من أسباب اليأس والإحباط في الشارع الأردني!).

على أيّ حال، لا نملك إجابات دقيقة ومحدّدة عن حجم التيار الجهادي، وبصورة خاصة أنصار «داعش» في الأردن؛ إذ لا نتحدث عن مؤسسات أو أحزاب ومنتسبين رسميين، بل عن حالة هلامية متشعبة، لكن المؤشرات الرئيسة تشير إلى أنّنا أمام تيار لا ينمو فقط في أحشاء المجتمع، بل يتضاعف بصورة ملحوظة، وتكفي المقارنة بين تقديرات حجم التيار قبل أعوام؛ إذ كان العدد التقريبي يتراوح ما بين ١٢٠٠ ـ ٢٠٠٠ شخص في أقصى تقدير، فيما نتحدث اليوم عما يقارب ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ شخص في ساحات القتال في سورية فقط، أغلبهم منقسمون ما بين «جبهة النصرة» و«داعش». وهناك مئات إما محكومون أو أمام القضاء على خلفية قضايا مرتبطة بهذا التيار، فضلاً عن أعداد كبيرة في المجتمع المحلي؛ أي إنّنا نتحدث عما يزيد على ٥٠٠٠ شخص فاعلين ومتحركين ضمن إطار هذا التيار.

ولا تقف الخطورة عند حدود هذه الزيادة الملحوظة في أعداد المنتسبين لهذا التيار، وتحديدًا للاتجاه الداعشي فيه، بل تظهر أيضاً في أنّ الظروف الإقليمية والمحلية، وما نشهده من صراعات طائفية هوياتية، وانهيار للعملية السلمية، واستبعاد للإسلام السياسي ذي النسخة المعتدلة، كل ذلك يجذّر هذا التيار، ويمده بشروط الحياة والنمو والصعود، ويدفع بمزيد من الشباب إلى أحضانه.

وفي حال نجح تنظيم الدولة الإسلامية في البقاء والاستمرار في العراق، بعد النجاحات

العسكرية التي حققها، فإنّ خطورته الرئيسة لا تكمن في القلق من محاولات اقتحامه الحدود، أو القلق من استهدافه للمصالح الوطنية الأردنية، بل مما يقدمه من «نموذج» يمثل القوة والصلابة والنجاح العسكري، مع مداعبة خيال الشباب الراديكالي؛ ما يخلق مجالاً أوسع للتجنيد واستقطاب الغاضبين والمحبطين واليائسين من الشباب الأردني، وسحب البساط، ليس من تحت أقدام الإسلاميين «المعتدلين» فحسب، بل وحتى شيوخ التيار الذين يؤيدون «النصرة» ويقفون ضد «داعش».

إن ما يدفع إلى مضاعفة حجم القلق لدينا، هو أنّ نوعية الشباب الذين ينتمون إلى التيار السلفي الجهادي، بشقيه «الداعشي» و«المقدسي»، قد اختلفت، وأصبحت أفضل من الناحية العلمية والاجتماعية؛ فهناك اليوم أساتذة جامعات ومعلمو مدارس متميزون، وطلبة جامعات ومهندسون وأطباء ومحامون وسياسيون، ينشطون مع هذا التيار ويؤمنون بأفكاره، وإن كانوا ينقسمون بين الاتجاهين المعروفين!

وبالضرورة، تساهم الحوادث في العراق وسورية، في تحسين شروط البيئة المنتجة لهذا التيار في الأردن، وقد شهدنا قفزات كبيرة في حجمه بسبب هذه الأحداث. لكن البيئة الداخلية هي التي تمثّل المفتاح الحقيقي له، بخاصة حالة الإحباط واليأس والاحتقان الاجتماعي، وانهيار الطبقة الوسطى، وتراجع مشروع الإصلاح السياسي الذي يتيح للتيار الإسلامي المعتدل، المشاركة الفاعلة وبناء حالة من التوازن، والردّ العملي على خطاب التيار السلفي الجهادي وحججه الفكرية.

ما يؤكّد هذه القضية هو المساحة الواسعة التي ينتشر فيها هذا التيار من محافظات المملكة، فعلى الرغم من أنّ الصيت الكبير له يأتي اليوم من معان والسلط، إلاّ أنّ المساهمة الكمية الحقيقية في الزرقاء والرصيفة، فيما أصبح مخيم اللاجئين في إربد موردًا مهمًا جديدًا، بالإضافة إلى عمان الشرقية، فنحن نتحدث عن البيئات والمناطق التي تشعر بالتهميش والفقر

والحرمان وغياب العدالة بدرجة رئيسة، سواء كانت ذات جذور أردنية أو فلسطينية؛ بمعنى أنّ جذور التيار الرئيسة تنبت في قلب الأزمة الوطنية!

ويبقى السؤال المركزي؛ هل ثمّة حاضنة اجتماعية لهذا الفكر والتيار في الأردن؟ الجواب بوضوح: لا، ليس بعد، وأقول: ليس بعد؛ لأنّ الأردن بات يتوافر على بيئة منتجة لهذا التيار، في العديد من المحافظات، بينما ثمة إرهاصات لتشكّل هذه الحاضنة في بعضها الآخر.

الفرق، من وجهة نظري، بين البيئة المنتجة لهذا التيار والحاضنة الاجتماعية له، يتمثّل في أنّ البيئة المنتجة له توفر الشروط المناسبة للصعود والانتشار لأبناء هذا التيار وهذا الفكر، لكنّها لا تمنحهم شبكات حماية وأمان، أمّا الحاضنة الاجتماعية فهي توفر لهم شبكة أمان وتحالفات محلية تجعل من مسألة اجتثاثهم ومواجهتهم أكثر تعقيدًا، وقد تؤدي إلى اشتباك مع المجتمع المحلي، كما هي الحال في العراق وسورية واليمن وسيناء وبعض المناطق الأخرى!

آفاق المستقبل أم «بلا آفاق»!

تنتاب كثير من الشعوب العربية حالة من الخوف والهلع من صعود هذا التنظيم، وهو، بما يحمله من أفكار متطرفة مغلقة، ومن سلوك عصابي مريض ممزوج بشهية الذبح والقتل والتعذيب، يستحق فعلاً منّا ألا نقلق فقط، بل أن نفكر عميقًا وماليًّا في هذا الوحش الذي وُلد بين أضلعنا، وألا نتهرب عن مسؤوليتنا نحن في إنتاجه؛ لكن الأهم من هذا وذاك، ألا ننظر له وكأنّه كائن منفصل خارج السياق، فهو ابن شرعي لحالة الانهيار العامة التي نمرّ بها؛ انهيار المنظومات الوطنية والأخلاقية والتعليمية، والحروب الأهلية الداخلية وأزمات الهوية، وفشل الدولة القطرية، والأزمات الاقتصادية من البطالة والفقر، والسياسية من

غياب العدالة الاجتماعية، وفشل منظومة القانون، أي أن ندرك تمامًا أنّه نتيجة ومخرجات لأسباب موضوعية وذاتية.

الملاحظة الثانية التي من الضروري أن ندركها، أيضاً، ونحن نتحدث عن «داعش»، تتمثل في أنّ العامل السيسيولوجي لا الأيديولوجي هو الأساس، على الرغم من أنّنا لا ننكر وجود التغذية الفكرية وأهميتها في بناء هذا التيار، لكن الأهم هو أنّه ناجم عن الظروف الواقعية الراهنة، أو على حدّ تعبير الزميل حازم الأمين في مقالة له عن سيرة انتحاري لبناني «فتّش عن السيسيولوجيا لا الأيديولوجيا».

في مؤتمر إقليمي عُقد، مؤخراً، في عمّان (بدعوة من مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية)، حول «صعود الراديكالية الإسلامية»؛ توافق أغلب المشاركين من خبراء الحركات الإسلامية وعلم الاجتماع، على تعريف هذه الحركات والجماعات، بوصفها حركات احتجاجٍ اجتماعيٍ بأيديولوجيا دينية. وتكمن المفارقة التي وصل إليها الخبراء في المؤتمر، في أنّ البيئة الاجتماعية (في دول مثل الأردن ومصر والمغرب ولبنان)، التي تنتج المخدرات والجريمة والعنف الاجتماعي والتمرّد على القانون، هي نفسها التي ينتشر فيها وينمو هذا التيار.

الملاحظة الثالثة، هي أنّ «جرثومة» فناء هذا التنظيم قابعة في بنيته الأيديولوجية والذاتية، فهو ليس «ابن عيشة»، فعلى الرغم من أنّه تمكن من الحصول على حاضنة اجتماعية في العراق، وسورية، وبعض المدن والمناطق العربية، إلاّ أنّ المجتمعات لا تستطيع التكيف معه، وسوف تبحث عن أقرب نقطة خروج للتخلص منه، إنّما في ظل الظروف الحالية وما يملكه من آلة قتل وتدمير وفتاوى جاهزة لمواجهة أي احتجاجات، كما حدث في دير الزور وبعض المدن العراقية، فإنّ سلاح الرعب والخوف هو الذي يملكه التنظيم، ويحسن استخدامه بما يبثه من دعاية إعلامية ضخمة صحيح أنّها تقدم صورة سلبية عنه، لكنّها في الوقت نفسه تخدم

فكرته الرئيسة، التي عبّر عنها في شريطه الجديد عن مطار الطبقة العسكرية بعنوان «فشرد بهم من خلفهم»، أي استثمار هذه الصورة المروّعة لتحقيق هزيمة معنوية ضد الخصوم.

الملاحظة الرابعة، أي رؤية استراتيجية لمواجهة هذا الفكر والتنظيمات من الضروري أن تتعامل مع المدخلات والشروط قبل التعامل مع المخرجات، سواء كان الحديث عن التنظيم في العراق أو سورية، فالحل سياسي بالأساس، ويكمن في المضي في طريق الإصلاح العام وترسيخ الديمقراطية وثقافة التعددية وقيم المواطنة والقانون، فهي الأفق المستقبلي، أمّا «داعش» والدكتاتورية فهما صنوان ويعدان بمستقبل بلا أي أفق!

مـــن هـــــي «داعـــش» وإلى أيـــــن؟

ممدوح العبادي *

بداية، ولكي ندخل في سياق فهم مشترك لعنوان هذه الحوارية، لا بد من العودة إلى تعريف الإرهاب، وتبيان فحوى معناه، وعليه فإن الإرهاب هو: معالجة الاختلاف في الفكر والرأي عن طريق العنف والسلاح.

فالعنفُ إما أن يكون وطنيًّا كمقاومة الاحتلال، وإما أن يكون إرهابيًّا، كالذي تقوم به القوى التكفيرية في العالم الإسلامي، وقد يكون ذلك فرديًّا أو جماعيًّا، وقد يكون إرهاب دولة، كالذي تمارسه إسرائيل مثلًا.

والإرهاب موجود في التاريخ العالمي إجمالًا، لكنّي سأعالج الإرهاب والعنف في تاريخنا الإسلامي والعربي، ومن هنا سأعود

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٦ شباط ٢٠١٥.

* وزير ونائب أردني سابق.

بالذاكرة إلى جذور الحركات الإرهابية والتطرف في الإسلام؛ ذلك لأنه كي نعي حاضرنا يجب أن نبحث في تاريخنا.

كانت أولى البوادر؛ هي اغتيال الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب، ثم علي بن أبي طالب، ثم عثمان بن عفّان، وظهور حركة الخوارج، كحركة احتجاجية مسلحة ضد علي أولًا، ورفضهم للتحكيم بينه وبين معاوية، واغتيال علي، ثم أصبحوا ضد معاوية والدولة الأموية لاحقًا.

وبعد مقتل الحسين بن علي، ظهرت الحركات الشيعيّة، والاثنا عشرية، التي رفضت الاعتراف بالدولة الأموية، وأصرت على أحقية «آل البيت»، ومن ثم توالت الأفكار المتطرفة بعد ذلك، من ابن حنبل الذي تبنّى الفكر الأصولي المتشدّد، والاعتماد على النص الحرفي، ورفض التأويل والاجتهاد.

ثم ظهرت حركات مثل القرامطة والحشاشين، إلى أن جاء ابن تيمية الحنبلي عام ٧٠٠ هجري، وهو شيخ الإسلام، والمتشدّد الأكبر في التاريخ الإسلامي إلى يومنا هذا.

وبعدها جاءت حركات التجديد في العالم الإسلامي؛ لإحياء الدين الصحيح، مثل السنوسية في ليبيا، والمهدية في السودان، وأهمها الوهابية في نجد، وتحالفت الحركة الوهابية مع محمد بن سعود، وشكلا حلفًا هو حلف (العقيدة والسيف)، وأصبح شعارًا لهما وللدولة السعودية.

أخذ أبو الأعلى المودودي؛ الهندي المسلم، عن ابن تيمية، كل شيء، ولاحقًا جاء سيد قطب في مصر وقام بوضع «فكر السجون» الذي يكفّر المجتمع، ويصفه بأنه جاهلي، وانتشرت أفكار سيد قطب، من خلال الكثير من الإخوان المسلمين، الذين رحلوا عن مصر في خمسينات وستينات القرن الماضي، إلى الخليج والسعودية، وتلاقحت أفكارهم مع فكر الحركة الوهابية في السعودية وقطر.

أما الشرارة لانتشار هذا الفكر، فجاءت الأولى مع الانقلاب العسكري في أفغانستان، والتدخل العسكري من قبل الاتحاد السوفيتي، فكانت الفرصة المواتية للولايات المتحدة، لإشعال شعار «الجهاد دفاعًا عن الإسلام في أفغانستان».

وبدأت الماكينة الأميركية بالحشد والتسليح، وأُسند التمويل للسعودية والخليج، وأسندت إليها أيضا مهمة الإمداد بالرجال، واستطاعت إجبار الاتحاد السوفيتي على ترك أفغانستان.

وبعدها، بدأت عودة المقاتلين «المجاهدين» إلى بلادهم، ضمن تسميتهم بـ«الأفغان العرب»، فكرًا ومظهرًا.

غير أن ابن لادن عاد إلى أفغانستان ثانية، نتيجة الضغط عليه في السودان، وكانت أفغانستان وقتها تحكم من قبل حلفائه «طالبان»، ونفذ في ٢٠٠١/٩/١١، ما سمي بـ«غزوة نيويورك»، فاحتلت أميركا على إثر ذلك أفغانستان، وتشرد «الأفغان العرب» مرّة أخرى إلى أقطار العالم المختلفة، وكان من بينهم أبو مصعب الزرقاوي، ودخل إلى العراق بعد احتلاله من قبل أميركا عام ٢٠٠٣، وشكل تنظيم التوحيد والجهاد، وبدأ أبو مصعب بالحرب على جبهتين مختلفتين في آن واحد، ضد الأميركان المحتلين من جهة، وضد الشيعة «الروافض» من جهة أخرى، وقام بأعمال مروعة، مثل تفجير الحسينيات والمراكز الشيعية، إلى أن تمت تصفيته من قبل الأميركان.

ولا أغفل دور المالكي القمعي للسنة العراقيين، وهو القمع، الذي ساهم في تشكيل حاضنة سنية لهذا الفكر، بقيادة من أبو بكر البغدادي، الذي أعلن لاحقًا دولة الإسلام في العراق والشام «داعش»، وتمددت هذه الدولة حتى سقوط الموصل، حيث سلّم الجيش العراقي المدينة دون قتال، وأعلن البغدادي نفسه خليفة للمسلمين (السنة) فقط، وتمدّد إلى سورية، ورفض الانصياع لزعيم القاعدة أيمن الظواهري، بل اشتبك مع أبو محمد الجولاني زعيم جبهة النصرة، وهي فرع القاعدة في سورية.

إن «داعش»؛ هي حركة تتبنى الفكر السلفي الجهادي التكفيري، وهي أكثر تطرفًا من القاعدة، وشعارها استقطاب طائفي سني، ضد الشيعة، وتتبنى العنف والإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها، وتبالغ في استعمال العنف، مقتدية بـ«جانكيز خان»، كما قال أحد قادة تنظيمه، وبدأ يتباهى بالرجم والسبي لترويع الخصوم، وبدأ يسعى إلى الوصول إلى بغداد، ويؤكد التنظيم أن خلافته تكتمل بالسيطرة على مكة والمدينة.

أما الخلاف الجذري بين «داعش» و«القاعدة»، فيتمثل في أن «داعش» تتصرف كدولة وليس كتنظيم، وتسعى للاستيلاء على الأرض كأولوية لتوسيع الرقعة التي تسيطر عليها، وهي تمتلك بنوكًا وعقولًا وأدمغة متخصصة في العلوم العسكرية والاقتصادية والأمنية، كما أن أبرز القادة العسكريين من ضباط الجيش العراقي المنحل، تحولوا إلى العقيدة الدينية، والتحقوا بالتنظيم، لكنهم يفضلون العمل بعيدًا عن الأضواء، في هذه المرحلة، وهناك مقاربات بين «داعش» وأميركا، من حيث الفوضى الخلاقة، تقابلها عند «داعش» شوكة الإنهاك والنكاية، كما أن السياستين لا تتعرضان لإسرائيل، بأي أذى، كما أن عدو التنظيم الإرهابي هو الشيعة فقط.

أسباب انتشار الفكر المتطرف

يجب أن لا نقف عند سبب واحد لهذا النجاح الهائل والسريع لهذا الفكر المتطرف؛ لأن الأسباب كثيرة ومعقدة ومركبة.

أولاً: أسباب فكرية دينية:

وهي الرجوع إلى أصول الدين السلفي الجهادي، والعودة الى زمن الخلافة (أي خلافة هي؟ هل هي خلافة الراشدين أم العباسيين أم خلافة بني عثمان!!)، وانتشر هذا الفكر بواسطة مئات القنوات التلفزيونية ووسائل الاتصال الاجتماعي، والكتب الصفراء المنتشرة

والمطبوعــة، في كل مكان وبأرخص الأسعار، هذا علاوة على المنابر والمناهج وغيرها وغيرها.

ثانيًا: الفساد والاستبداد:

وهي سمة أنظمة الحكم العربية والإسلامية، ومن أهم الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الربيع العربي، وتعتبر سمة تاريخية لم تتبدل منذ أيام «الرجل المريض» في الخلافة العثمانية، حتى قال عبد الرحمن الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد): حيث إنني قد تمحص عندي أن أصل الداء هو الاستبداد السياسي، ودواؤه بالشورى الدستورية.

ثالثًا: أسباب اجتماعية واقتصادية، أهمها الفقر والبطالة.

رابعًا: أسباب نفسية، نتيجة التهميش والإقصاء، وانتشار المخدرات والسرقات وغيرها.

نتيجة لكل تلك الأسباب؛ فإن الخطر المحدق بنا جميعًا، هو خطر تفتيت العالم العربي إلى شيع وطوائف (سايكس بيكو مذهبي وطائفي)، وتحويل هذه المنطقة إلى دول (شيعية وسنية ويهودية وعلوية ودرزية).

ومن هنا فإن الدعم الأميركي لهذا التنظيم، هو جزء من مخطط أميريكي يستغل فيه الدين، والهدف النهائي منه تفتيت مختلف أقطار العالم العربي المحيطة بإسرائيل.

جيل مختلف

صحيح أن نسبة كبيرة من مقاتلي الدولة الإسلامية هم من الشباب الإسلامي المتحمس، لكن الصحيح أيضًا أن عقولًا إسلامية تعلمت في جامعات غربية، في مختلف المجالات؛ حتى الإعلامية منها.

فمن يتابع وسائل الإعلام التابعة لتنظيم داعش، وأشرطته على اليوتيوب، ومجلة دابق،

التي تصدرها بعدة لغات، ومشاركات وأنشطة نشطائها على وسائل التواصل الاجتماعي على الانترنت والتويتر، يدرك هذه الحقيقة جيدًا.

وقد اختلف الاجتهاد حول عدد المنتسبين لحركة داعش، وقد يكون العدد الحقيقي يفوق المئة وعشرين ألف مقاتل حتى كتابة هذه السطور، وهو في ازدياد مطرد، بسبب التدفق الهائل من أصقاع الدنيا، من خلال التسهيلات التي لا حدود لها من تركيا، وآخر تقرير للمخابرات الأمريكية يشير إلى أن عدد الأجانب يبلغ نحو ٢٠ ألفًا.

وجاء اندفاع الشباب المسلم للانضمام إلى صفوف (الدولة الإسلامية) مشفوعًا بأسباب مثل؛ انتشار الفساد والدكتاتورية واستفحال الصراع الطائفي، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وارتفاع معدلات البطالة، وكذلك فشل الإيديولوجيات العلمانية والليبرالية الأخرى في تحقيق طموحات هؤلاء، في مواجهة التغوّل الغربي والأميركي، على وجه الخصوص، وهيمنته على المنطقة، وفشل ما يسمى ثورات (الربيع العربي) في إحداث التغيير المأمول.

جذور التوحّش

يقول ابو بكر الناجي، مؤلف كتاب (إدارة التوحّش)، و(الناجي هو أحد منظّري تنظيم القاعدة، ويُعتقد أن هذه الكنية تعود إلى محمد خليل الحكايمة الملقب بأبي جهاد المصري، علمًا أن الناجي اعتمد على مرجعية العالم الإسلامي من القرن الرابع عشر الميلادي، تقي الدين بن تيمية، الذي يعتبر أول السلفيين الجهاديين؛ وكتاب الناجي بات يعتبر، في نظر الكثيرين، أحد أبرز الكتب التي تعكس فكر الدولة الإسلامية والجهاديين الإسلاميين)، يقول: إن أفحش درجات التوحش أخف من الاستقرار تحت نظام الكفر، وإنه ليس على المجاهدين

انتظار نشوء التوحش تلقائيًا، بل التسريع به من خلال ضربات النكاية والإنهاك، وتقوية شوكته ضد القوى المنافقة والمستعمرة، وهي تقابل الفكر الأميركي في الفوضى الخلاقة.

استراتيجية التوحش

وتتمثل بمشاهد الأعمال الوحشية الدموية، التي تقوم بها الدولة الإسلامية، عبر أشرطة الفيديو المنتظمة، التي تعرض فيها مشاهد قطع رؤوس رهائنها بدم بارد، في بلدات سقطت في أيديها، وأخرى تتحدث عن نساء أيزيديات؛ اغتصبن وانتزعت قلوبهن من أحشائهن ثم تركت على صدورهن.

تعتبر هذه الوحشية الظاهرة بقوة في ممارسات الدولة الإسلامية، عاملًا أساسيًا في استراتيجية الحرب النفسية التي يتبعها هذا التنظيم.

ويعتبر التوحش جزءًا أساسيًا من ترسانة السلاح النفسي للجهاديين، وعبّر عنه بشكل جلي من خلال دراسة طويلة في العام ٢٠٠٤ معنونة (إدارة التوحش ـ أخطر مرحلة ستمر بها الأمة)، كما أسلفنا، من إعداد أبو بكر ناجي، أحد منظّري تنظيم (القاعدة)، حيث تحدد ثلاث مراحل في الطريق نحو إعادة تأسيس الخلافة «شوكة النكاية والإنهاك»، ثم مرحلة «إدارة التوحش»، وأخيرًا مرحلة «تأسيس الدولة الإسلامية والخلافة».

كيف تطّبق (الدولة الإسلامية) حاليًا دراسة أبو بكر ناجي؟

الواقع أن الأميركيين أنفسهم قاموا بذلك، على غرار عملية «شوك أند أو» (الصدمة والترويع)، في غزو العراق ٢٠٠٣، والإعلام جزء من هذه الاستراتيجية، لبثّ الرعب بين الأعداء وتخويفهم.

ففي حروب الردة، لم يتردد الخليفة الأول أبو بكر الصديق، في التعامل بدموية دون أي رحمة، ضد المرتدين، الذين رفضوا دفع الزكاة، حتى إن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، المعروف بشدته وبأسه، عارض ذلك، وكانت مقولة الخليفة أبو بكر المشهورة: «مالي أراك شجاعًا في الجاهلية خوارًا في الإسلام».

وإن كانت النظريات التي تقول إن الدولة الإسلامية، هي تجديد للفكر الوهابي، الذي وضعه الإمام محمد بن عبد الوهاب، في صورته الأولية الأصلية، مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، فإن ممارساتها، تتطابق في أكثر وجوهها، مع ممارسات وإيديولوجيات الحركة الوهابية وأنصارها، من حيث اتباع أسلوب الرعب والترهيب؛ لدفع الخصوم إلى الاستسلام أو الهرب.

التأصيل الشرعي للتوحش

بالنسبة إلى (الدولة الإسلامية)، فإن فظاعاتها إنما هي (رسائل بالدم)، تقوم بها عمدًا وعن سبق الإصرار، بحسب العنوان الذي اختاره قسم الإعلام الدعائي في هذا التنظيم، في الإصدار الذي أطلقه باسم الحياة، لشهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤، والذي تضمّن فيديو بشعًا لقطع رأس مقاتل كردي.

وكلما كان الفعل شنيعًا كلما كانت الدعاية أقوى، فالعنف البالغ القسوة الذي تقوم به (الدولة الإسلامية) متعمّد، ومقصود وعن سابق إصرار، بل هو معرّف ضمن المرحلة الثانية من المراحل الثلاث لاستراتيجية إنشاء الدولة الإسلامية.

شوكة النكاية والإنهاك

بالعودة إلى كتاب أبو بكر الناجي (إدارة التوحّش عام ٢٠٠٤) فهو يصف المرحلة الأولى من تأسيس الدولة الإسلامية، (شوكة النكاية والإنهاك)، ما يعني أن القوى العظمى سيتم إنهاكها في شكل متواصل، بالتهديدات والإرهاب والعدوان.

أما المرحلة الثانية فيقوم فيها الجيش «الجهادي» بتدمير أي شيء يقف في وجهه. ومنطقة التوحش التي سينشط فيها السلفيون الجهاديون، هي منطقة تخضع لقانون شريعة الغاب بشكلها البدائي، والتي أدت إلى نشوء منطقة التوحش، التي يتحدث عنها، والتي يسعى الجهاديون، إلى استغلالها لمصلحة مشروعة.

ويشدد ناجي في دراسته، على ضرورة أن يكون الجهاديون، أنفسهم، متوحشين أيضًا، ففي إشارته إلى قيام الخلافة العباسية، يقول ناجي: إن أحد أسباب نجاح العباسيين وفشل الآخرين هو عنف العباسيين ولين الآخرين، ومحافظتهم على دمائهم.

أما زيادة توحّش المجاهدين فستؤدي إلى ارتفاع سمعة المجاهد ومنزلته، عبر موجات من العمليات التي ستملأ قلوبهم (الأعداء) بالخوف، وهذا الخوف سيكون بلا نهاية.

ويتمثل الهدف بالحصول على أقصى تغطية إعلامية ممكنة للفظاعات المرتكبة، بحيث تثني قلوبهم عن معارضتنا، وتجعلهم يفكرون ألف مرة قبل أن يهاجمونا. أما طبيعة الحرب، بحسب ما يقول، فهي لا شيء سوى العنف؛ والخشونة، والإرهاب، وإخافة العدو وذبحه، وأما الرقّة فهي أحد مكونات الفشل في أي عمل جهادي.

ويحضّ ناجي على الإفراط في حجم العمليات، فمثلًا يجب استخدام كمية من المتفجرات لا تؤدي فقط إلى تدمير مبنى، بل تسويته بالأرض، وجعلها تبتلعه كليًا.

وإذا لم تدفع الفديات من أجل إطلاق رهائن مخطوفين، يجب أن تتم تصفيتهم بأكثر الطرق بشاعة ورهبة، ما سيبث الخوف في العدو ومؤيديه.

مستقبل داعش

يقول بعض المحللين إنه لم يسبق أن سيطرت أي جماعة جهادية، في العصر الحديث، على مساحة شاسعة من الأرض، ماليًا وإداريًا وسلطويًا، كما سيطرت «داعش».

ولذلك يجد هؤلاء أن إمكانية استمرارها أكثر من أي منظمة جهادية أخرى واردة، خصوصًا أن «داعش» موجودة في بيئة عربية، وليس كما القاعدة التي قامت في أفغانستان.

ويرى هؤلاء المحللون، أن موت البغدادي أو قتله، سيكون أحد أكبر الأخطار التي تهدد بقاء هذه المنظمة واحتفاظها بقوتها ونفوذها وسيطرتها.

كما أن احتمالات الانشقاقات داخلها واقتتالها الداخلي كبقية الجماعات المماثلة، قائمة.

كما أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، الذي اكتفى باستعمال سلاح الجو، قد يحد من قدرة انتشار التنظيم، كما حدث في كوباني، ومحاولة تمدده إلى إقليم كردستان (أربيل).

وستكون احتمالات القوة العسكرية البرية، إذا سلكها الغرب مع الحلفاء العرب، أكثر من ضربة قاصمة لهذا التنظيم، كإنشاء حلف عربي؛ من سورية والعراق والأردن ولبنان.

علمًا أن الضغط من قبل أمريكا والغرب على نظام أردوغان لإغلاق الحدود، والدخول في التحالف الدولي، سيزيد من صعوبة استمرارية هذا التنظيم، فضلًا عن دعم الجيش العراقي بتغيير تركيبته الطائفية، من ٩٠٪ من أتباع المذهب الشيعي، وتحويله إلى جيش عراقي وطني حقيقي.

كما أن التقارب بين الجيش العراقي مع الجيش السوري، في ظل المصالح الأمنية المشتركة، قد يفيد في حماية الحدود المشتركة، وتفويت الفرصة بشكل جيد على تنظيم داعش وممارساته في تهريب السلاح بين البلدين.

من البديهي القول بأن سبب قوة هذا التنظيم وانتشار هذه المنظمة هو؛ التهميش والإذلال للسنة، من قبل المالكي، لكن قد تكون الحكومة الجديدة برئاسة العبادي هي الفرصة لتغيير هذا المسار الخاطئ، ومن شأن ذلك تحسين الوضع واستخدام السنة في العراق، إذا ما شعروا بالعدالة والمساواة، فتتعارض مصالحهم مع تنظيم داعش المتطرف، وهو ما يؤدي إلى رفع نسبة احتمالات انكماش التنظيم بدل تمدده.

ومثال ذلك واضح في «الصحوات» العراقية ٢٠٠٦ـ ٢٠٠٨، التي قضت بشكل شبه كامل على حركة أبو مصعب الزرقاوي في عقر دارها في الأنبار، لكنها عادت بعد مواقف الحكومة المالكية في العراق، لتزداد قوة مع تنظيم داعش الذي احتضن السنة.

محاربة التنظيم

لا يمكن الاستناد إلى فكرة محاربة التنظيم، إلا بالأساليب الجوهرية، من خلال:

أولًا: قانون القوة؛ عبر الخيارين العسكري والأمني، على الحدود، وفي عقر دار التنظيم.

ثانيًا: قوة القانون؛ في الداخل الأردني، من خلال سن تشريعات تحمي حرية التفكير، وتمنع استخدام المرافق العامة لترويج أفكار الضلال وتكفير الآخر، وقتله.

إن الحرب الفكرية والأيدلوجية، هي أهم مراحل الحرب على الإرهاب، وهي الحرب التي يجب أن نستعد لها بكل عقول واعية ومتفتحة، تعرف كيفية التأثير بالنشء، وأخذه إلى جادة الصواب وليس الضلال.

لذلك، بات اليوم واجبًا أن نعي خطر استفراد أي جهة كانت بالمنابر الدينية، أو وسائل الإعلام المختلفة، أو المناهج التدريسية.

لكن كل تلك التطورات التي أصابتنا بوجع، سواء في تفجيرات العام ٢٠٠٥، أو حتى

إعدام شهيد الأردن البطل الطيار معاذ الكساسبة، تجعل من الواجب الوطني وفرض العين على كل أردني، أن يبدأ بمجابهة تلك التنظيمات المتطرفة المجنونة، وأن نبدأ بالعمل على المحافظة على الدين الصحيح، والبدء فورًا، بتغيير المناهج، وتحديث الدين المنطوق به على المنابر، والإعلام الذي عليه إبراز الحجة بالحجة، ومحو الكتب الصفراء والفضائيات الصفراء، من منازلنا ومن على رفوف مكتباتنا.

وبالعودة لمحاربة التنظيم، على المستوى الأردني، يمكن القول إن تنظيم داعش الإرهابي استدرج نفسه في مواجهة وعداء شعبي عارمين.

ويمكن الاستفادة، بعد توفر هذه المشاعر، من مؤشرات الحرب والحشد الدولي التي لن تسمح لداعش بالتمدد أو التوسع، فالفرصة الجغرافية لا تتوفر اليوم لداعش كما توفرت للقاعدة في أفغانستان، فهناك كانت الجغرافيا ملاذًا آمنًا.

ولأن داعش، من وجهة نظري، أداة سايكس بيكو المذهبي والطائفي، فإنه لا بد من دعم الأفكار التالية بالسرعة الممكنة:

أولًا: الدعوة لحل عادل وسريع للقضية الفلسطينية.

ثانيًا: تحقيق إصلاح سياسي اقتصادي تعليمي.

ثالثًا: تحقيق فرصة العدل والمساواة والمشاركة الشعبية وتحسين حياة المواطن.

رابعًا: لجم فقهاء الدين الجهلة.

خامسًا: أن يكون الإصلاح جذريًا يؤسس لديمقراطية حقيقية، تقود وتؤدي إلى مشاركة شعبية حقيقية.

وأمام تحدي التطرف والإرهاب القادم، على أيدي داعش والنصرة، وأتباعهما وذيولهما، فإنني وفي الختام، لا بد أن أقول، إن موقف الأردنيين بعد حادثة استشهاد معاذ، تدل

على الوعي والنضـوج والوطنية، وإننا قادرون على حمل مسؤولية إدارة البلاد بكل كفاءة واقتدار.

ومن الآن، فإن بلدنا بعد معاذ يجب أن يكون غيره قبل معاذ، من حيث استلام ناصية القرار، وتعميق الديمقراطية والعدالة والمساواة.

إن موقف الأردنيين، في ظل الأزمة الماضية وموقفهم من الربيع العربي، الذي فضل الاستقرار والأمن على الفوضى والدمار، والروح الوثابة الوطنية، هو أصدق تعبير عن الحس الوطني العالي للأردنيين، الذين يليق بهم أن تنعم بلادهم بالديمقراطية الحقة والحياة البرلمانية النظيفة، وتحق لهم المشاركة الشعبية الضرورية لرفعة الوطن وتقدمه.

وهنا، لا بد من الحديث صراحة بأننا إلى اليوم، لا توجد لدينا أي روافع حقيقية في الإصلاح السياسي، الذي يجب أن يتماهى مع مشاعر الوحدة الوطنية والعقلانية والنضج السياسي الذي يملكه شعبنا.

وكل ذلك يجب أن يرتبط ويشتبك مع إرادة سياسية مؤمنة بالإصلاح الحقيقي، عبر مؤسسات سياسية حزبية، ومؤسسات مجتمعية قوية كالبلديات.

إنها فرصة تاريخية للعودة إلى العمل بجد ونشاط في رفع قيم الإصلاح السياسي إلى الأمام، فالوحدة الوطنية هي أهم حاجز ضد الاعتداء الخارجي؛ إسرائيليًا كان أو إرهابيًا.

كما أود الإشارة، في هذه الخاتمة، إلى أن توحد الأردنيين في مشاعرهم وانفعالاتهم وعاطفتهم أمام حادثة استشهاد البطل الطيار معاذ الكساسبة، قلب السحر على الساحر؛ والساحر هنا هو داعش وظلامه.

ولقد كان القصد من طريقة إعدام الشهيد إدخال الرعب في قلوب المقاتلين الأردنيين، وإشعال الفتنة بين مكونات الشعب الأردني، لكن السحر انقلب على الساحر فعلًا، فالقوى

الشعبية جاءت من كل الاتجاهات تطالب بالثأر والانتقام، وهو ما فوت الفرصة على الفتن والقلاقل التي أرادها التنظيم.

من جهة أخرى، فإن مقاتلات سلاح الجو التي حلقت في سماء لواء عي جنوب محافظة الكرك، بعد تنفيذ مهمة قتالية، بعثت برسالة بأن الجنود البواسل وطيارينا لا يهابون داعش وممارساته الإجرامية، وكانت هاتان الحالتان أبلغ رد على محاولات داعش لبث الفتنة والرعب.

وإنني أدعو الدولة الأردنية، إلى الإسراع في تشكيل خلية عمليات طارئة، للعمل على الاتصال بأبنائنا الذي يعملون تحت إمرة العصابات التكفيرية في سورية من داعش ونصرة وغيرهم، لاسترجاعهم واحتوائهم والعفو عنهم، حتى يعودوا إلى حضن الوطن سالمين.

كما أن النظر إلى الإرهاب والتعامل معه بالمقياس ذاته، يحتم علينا القول بأن الإرهاب والصهيونية وجهان لعملة واحدة، فالإرهاب عدو شعبنا، وقضيتنا الأولى والمركزية هي القضية الفلسطينية، والتي أُبعد الاهتمام عنها بعد دخول هذه المنظمات التكفيرية لتفتت دول المحيط، كما نرى في سورية والعراق، وهم جادون في مواصلة هذا التفتيت والتعاون مع العدو.

وتبدأ محاربة داعش وغيرها من المنظمات التكفيرية، بالوحدة الوطنية وبتلاحم النسيج الوطني الأردني، من مسيحييه ومسلميه، ونبراس مجتمعنا الأردني الواحد هو العيش المشترك.

ويحتاج التحصين الفكري والأيديولجي وإزاحة الشوائب في الموروث الفقهي، والعودة إلى الدين الوسطي السمح، إلى توافر كل الجهود والمدارس الفكرية المختلفة، لتحديث الخطاب الديني.

لقد مرت عبر التاريخ الإسلامي حركات معارضة تكفيرية ودموية كثيرة من القرامطة

والحشاشين والإسماعيلية والخوارج، وقد كانوا هؤلاء جميعًا، خارج السياق العام للدولة الإسلامية، من راشدين وأمويين وعباسيين، لكنهم تلاشوا من الوجود، كما ستتلاشى قطعًا هذه المنظمات، من داعش والنصرة وغيرهما، التي هي خارج السياق العام، للمجتمع وخارج المعتقد الإسلامي الصحيح.

أخيرًا، فإن داعش نبت شرير، لن تستأصل جذوره لا بالحرب الجوية، ولا بالإعلام المضاد، بل القضاء عليه بقوات برية، والقوات تلك يجب أن تكون سورية عراقية مشتركة، تنفذ عملياتها ضد جحور داعش، لكن لن تنجح تلك القوى سوى بدعم عربي كاف أولًا، ودولي صادق ثانيًا.

نحن في الأردن، في تقديري؛ تكمن مصلحتنا بصمود سورية موحدة؛ لأن البديل سيكون قطعًا داعش والنصرة، وإذا كان النظام السوري غير ديمقراطي، فهي مشكلة السوريين وحدهم وليست مشكلتنا.

الأزمة السورية وتحولات العلاقات الدولية

د. جمال الشلبي *

عندما استلم مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية الأخضر الإبراهيمي مهمته خلفاً لسلفه كوفي عنان في آب/ أغسطس ٢٠١٢، كان عليه، في البداية، مواجهة الاختلاف حول تعريف الوضع في سورية: هل هو أزمة أمن إقليمي ودولي؟ أم أزمة شرعية داخلية يواجهها النظام السوري؟ أم حرب أهلية أول ما تستدعي هو الحل الإنساني؟ أم هي امتداد طبيعي للربيع العربي؟

يمكن الإجابة عن كل هذه التساؤلات بالقول: بأنها كلها أسئلة شرعية وممكنة في آن، لكنها ليست الأساس؛ إذ إن جوهر الصراع هو التنافس بين القوى العظمى على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط الذي تعد «سورية» أحد أبوابه الصعبة، ومفاتيحه المهمة، وأرقامه الغامضة.

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٧ نيسان ٢٠١٤.

* أستاذ العلوم السياسية ـ الجامعة الهاشمية ـ الأردن.

ولهذا السبب، يرى ستيفن والت (Stephen walt)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأميركية، وأحد مستشاري الرئيس باراك أوباما، في تفسيره لأثر الثورات والأزمات الوطنية على العلاقات الدولية، كما الحال في تأثير الربيع العربي على السياسة الدولية، أن: *«الثورة أو الأزمة تعدّ أكثر من مجرد حوادث حرجة في تاريخ الدول، بل هي في أغلب الأحيان حوادث فاصلة في السياسة الدولية، حيث تتسبب في إحداث تغيرات مفاجئة في توزانات القوى، وتحديد طبيعة التزامات التحالفات الدولية، وتحدد الاتفاقيات الدولية الأخرى كافة، وتوفر فرصًا مغرية لبعض الدول الأخرى لتحسين مكانتها الدولية»*[1].

انطلاقًا واسترشادًا بـ«خريطة الطريق الفكرية» هذه، سنحاول أن نتلمس تأثير هذه الأزمة المحلية، التي أصبحت، نتيجة عدم قدرة القوى المحلية (النظام والمعارضة) أو حتى القوى الإقليمة (تركيا، وإيران، والسعودية)، «أزمة عالمية»، لا تقل خطورتها عن أزمة شبه القارة الكورية في العام ١٩٥٠، أو الأزمة الكوبية ١٩٦٢؛ والسبب باختصار، هو أن «القوى العظمى» الأساسية كانت على المحك في صراعها الذي قد يتحول إلى «قنبلة عالمية» تلتهم الأخضر واليابس.

تمهيد منهجي

قبل البدء، سأوضح بعض الملاحظات ذات الطابع المنهجي، والمعرفي والفكري، وهي:

أولاً: الملاحظات المنهجية

إن شروط تحليل الأزمة السورية بشكل عقلاني يعتمد على شرطين أساسين هما:

١. **عدم شخصنة الصراع**: فلا يجوز أن تُختصر أزمة سورية برئيسها؛ لأنّ في هذا إهانة للعقل البشري، ويقع ضمن «الحرب النفسية» التي تمارسها الدول الكبرى منذ مئة

عام، والحال أن هناك أمورًا شديدة التعقيد تسخّف الوضع، وتُقدّم «كليشيهات» سهلة لإقناع الرأي العام داخل أي بلد مستهدف، بأنّ ذهاب الرئيس هو نهاية المصيبة، وكل شيء سيكون على ما يرام بعد ذلك، وهذا ما حدث تاريخيًا في علاقة الغرب، بشقيه الأوروبي والأميركي، مع الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس صدام حسين.

٢. **الدولة لا النظام**: نشدّد على استعمال مصطلح «الدولة السورية»، بدلاً من كلمة النظام؛ لأنّ كلمة نظام (régime) تصبّ في غايات الحرب النفسية والبروباغندا، وتفسيرها أنّ تلك ليست دولة بل نظام مرحلي زائل، وقد استعمَلَتها الولايات المتحدة بشكل يومي في حملتها ضد الكتلة الاشتراكية، خاصة عبر إذاعة أوروبا الحرّة، من ١٩٤٩ إلى ١٩٩٠، وفي توصيف أي دولة تخالف سياسة واشنطن، فردّدها بعضهم في الدول العربية، إمّا عن وعي خبيث، وإمّا عن جهل. ويهدف هذا المصطلح، إلى إزالة أي قيمة قانونية لأي دولة، واعتبارها نظامًا ديكتاتوريًا غير شرعي، يديره أشخاص مكروهون، ولذا، فلا رادع أخلاقيًا عن محاربتها وإسقاطها[٢].

ثانيًا: ملاحظات معلوماتية متعلقة بالأزمة

١. **الأزمة السورية وفاتورة الدم**: من المؤسف أن فاتورة الدم التي يدفعها العرب أصبحت غير معقولة، فبعدما خسرنا «**معركة التحرير**»، و«**معركة التحديث**»، و«**معركة النفط**»، الذي أصبح نقمة بدل أن يكون نعمة، هل سنخسر، أيضاً، دم الإنسان العربي وجسده، بعدما قمنا بإذلاله وإهانة كرامته طيلة الفترة التي ندعي أنها كانت مرحلة «الاستقلال» عن الاستعمار في منتصف القرن الماضي؟

٢. **الأزمة السورية كارثة بشرية**: تكشف لنا الأزمة السورية فداحة الكارثة الإنسانية

التي أصابت «**قلب الأمة**» العربية وكبدها؛ رغم أن الأرقام غير حقيقية؛ لأن لا أحد يملك الشجاعة والجرأة لذكرها، كل طرف لغايته: فهل الرقم هو ١٠٠ ألف، أم ١٥٠ ألف قتيل؟ وكم عدد الجرحى من كلا الطرفين؟ هل ينبغي ضرب الرقم الأول بـ٤ أو ٥؟ وماذا عن المشردين الذين نطلق عليهم تعففًا مصطلح «**اللاجئين السوريين**»؛ هل وصل عددهم إلى ١٠ ملايين في الداخل والخارج؟!!

٣. **أزمة سورية حرب فضائيات**: تذكرنا الحروب الإعلامية التي تدور رحاها على هامش الأزمة السورية، بالعراق، حيث شنّت أميركا وحلفاؤها العرب والغربيون حربًا نفسية ضد نظام صدّام حسين، ونعتت الرئيس العراقي بأقذر ما جاء في القاموس، حتى بات القاصي والداني يصدّق أنّها حرب ضد شخص واحد، وكانت النتيجة أنّ الدولة العراقية دُمّرت بكاملها وفكك جيشها، وتهجّر شعبها.

٤. **أزمة سورية هي جزء من «الربيع العربي»**: تزامنت الأزمة السورية مع انتفاضات تونس ومصر واليمن، لكن تلك الانتفاضات اتخذت وجهًا إسلاميًا لا يملك برنامجًا سياسيًا واضح المعالم، سوى «**تطبيق الشريعة**»، و«**الإسلام هو الحل**»!

٥. **أزمة سورية صراع قديم بين البعث والإخوان**: لقد كانت خطيئة البعث أنّه، إبان صعوده إلى السلطة في سورية، قضى على الحزب الشيوعي السوري، والحزب السوري القومي الاجتماعي، فبقيت جماعة الإخوان الدينية تناحر دولة البعث وتقضّ مضاجعها منذ العام ١٩٦٤ حتى العام ٢٠١١.

٦. **أزمة سورية قضاء على الأقليات الدينية والعرقية**: تضمّ سورية جماعات دينية وإثنية ولغوية، إذ بلغ عدد طوائفها ١٦، ومثّل السنّة زهاء ٧٥ بالمئة من السكان، يليهم العلويون بنسبة ١٢ – ١٥ بالمئة، والمسيحيون بنسبة ١٢ بالمئة من السكان، وبلغ عدد

الإثنيات خمسًا، أكبرها العرب والأكراد (٨ بالمئة)، والأرمن (٣ بالمئة)، وعليه ليس ثمة تفاؤل بالنسبة إلى الأقليات.

٧. **أزمة سورية فصل من الصراع ضد إسرائيل**: منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، اعتبرت سورية خصمًا رئيسًا في الصراع ضدها، ربما لكونها رفعت راية المقاومة، وعدم توقيع اتفاقيات سلام مع الدولة العبرية، على عكس الدول العربية الأخرى، مثل مصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية.

٨. **أزمة سورية صراع دولي للقضاء على الدولة**: أزمة سورية هي صراع إقليمي دولي لا علاقة له بالديموقراطية، ومن يدفع الثمن هو الشعب السوري.

٩. **أزمة سورية هي فشل ربيع دمشق**: عاش الشعب السوري عقودًا في ظل حكم سلطوي غير ديموقراطي، لا يسمح بتوسيع القاعدة الشعبية، يعشّش فيه الفساد ويقمع حقوق الإنسان. وجاءت فرصة بداية عهد بشّار الأسد عام ٢٠٠٠، حيث انطلق «ربيع دمشق»، وبرزت قوى المجتمع المدني. لكن ما إن بدأت الدولة بالانفتاح النسبي، حتى تراجع هذا الربيع عام ٢٠٠١ لأسباب عدّة.

١٠. **أزمة سورية حركت الطائفية إقليميًا**: بعدما كان الحراك الشعبي السوري إصلاحيًا، اختُطف من قبل القوى الإقليمية (عربية وغير عربية) في المنطقة، وبعدها الدولية، ليتحوّل إلى مادة صراع نفوذ إقليمي، وعزّز ذلك التوجهات الطائفية التي أصبحت سمة بارزة في هذا الصراع الدائر[٣].

والسؤال هنا هل ترى القوى العظمى هذه الأزمة بالمنظار والرؤية نفسهما اللتين نراها من خلالهما: شعوب ودول تتوق للسلام والكرامة والاستقرار؟ أم أنها لا ترى إلا شعارًا واحدًا هو «**لا منطق يعلو فوق صوت المصلحة، والمصلحة فقط**»؟

هذا ما سنحاول أن نتعرف عليه، عبر مناقشة مواقف القوى العظمى الفاعلة في الملف السوري، وهي روسيا الاتحادية والصين من ناحية، والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من ناحية أخرى.

أولاً: موقف القوى العظمى من الأزمة: روسيا والصين

أدهشت روسيا الاتحادية والصين، العالم بموقفهما الثابت والصلب إزاء سورية، التي تعاني من أزمة سياسية وعسكرية حادة منذ العام ٢٠١١، بتصويتهما المزدوج بتاريخ ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٢ في الأمم المتحدة، ضد محاولة الغرب وضع حد للعنف[٤]، وإدانة الحكومة السورية، ما يفتح الباب أمام التدخل العسكري، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول «مصلحة» روسيا والصين في هذا البلد الذي قد يجعل موقفهما عرضة للاصطدام بالقوة العظمى الوحيدة في العالم، حاليًا، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون والعرب.

١. المصالح الروسية في سورية

أ. سوق سلاح:

تُعد سورية إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي؛ إذ شكّل نصيبها من تجارة روسيا العسكرية حوالي ٧٪ عام ٢٠١٠، والتي بلغت ٧٠٠ مليون دولار، كما أن سورية متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام ٢٠١٣، منها ٩٦٠ مليونا عام ٢٠١١، ونحو ٥٥٠ مليوناً عام٢٠١٢ طبقًا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، ما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣ حوالي ثمانية مليارات دولار[٥]. إضافة إلى ذلك، تأتي سورية في المرتبة

الثانية في قائمة الدول الشرق أوسطية ـ بعد الجزائر ـ من حيث صفقات السلاح مع روسيا خلال عام ٢٠١١.

وحسب بعض التقديرات، فإن سقوط النظام السوري، سينقل سورية من المرتبة الثانية إلى الخامسة في قائمة المستوردين الرئيسيين للأسلحة الروسية، لا سيما أن ذلك سيعزز احتمالات عدم تنفيذ العقود المبرمة بين الطرفين(٦).

ب. المصالح التجارية:

تُشكِّل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا؛ إذ تبلغ التجارة الروسية ـ السورية ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي التجارة العربية ـ الروسية، كما أنها تشهد تناميًا؛ إذ ارتفعت التجارة الروسية ـ السورية إلى ١,٩٢ مليار دولار عام ٢٠١١، بزيادة تصل إلى ٥٨٪ عن عام ٢٠١٠. من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سورية إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، كما أن الشركات الروسية، لا سيما في القطاع الطاقوي، تُعد من أبرز الشركات العاملة في سورية (مثل شركة تانتفت، وشركة سويوز منتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم.. إلخ)(٧).

ت. العلاقة الدينية:

يمكن اعتبار العلاقة الدينية مندرجة في إطار القوة الناعمة **soft power** من جانب روسيا في علاقتها مع سورية، فالبطركية الأرثوذكسية في موسكو مهتمة بأن تكون ذات بعد عالمي، ما يجعل روسيا «**الحارسة التقليدية**» للأقليات المسيحية في العالم العربي، فالمسيحيون «**اليونان الارثوذكس**» عددهم كبير في سورية، وباستعادة هذه العلاقة، تبدو روسيا اليوم وكأنها تستعيد ذاكرتها لتقاليد الإمبراطورية، حيث يسهم وجود تلك الجماعة الدينية في زيادة النفوذ الروسي في هذه المنطقة(٨). كذلك، تفسر «علمانية» النظام السوري هذا الدعم غير المحدود من جانب موسكو لدمشق؛ وهنا يجب التذكير بأن الدول العربية الصديقة لروسيا، مثل الجزائر، وليبيا، ومصر حسني مبارك، كلها معروفة بكونها دولاً علمانية، أو

على الأقل متأثرة بهذه الأيديولوجية، وسواء كان الأمر صحيحًا أم لا، فإن الدعم الروسي ينتابه «**بُعد نفسي**» لا يمكن إنكاره في عالم شرق أوسطي، يشعر فيه القادة الروس بأنه مهيمن عليه، شيئًا فشيئًا، من قبل «**الإسلام السياسي**»Islam politique[٩].

ث. العودة إلى الساحة الدولية بذاكرة الماضي:

لقد كانت حقبة التسعينات من القرن الماضي، بالنسبة إلى الدبلوماسية الروسية «**حقبة سوداء**»؛ نظرًا لانخفاض مستواها السياسي وجعلها تبدو غير قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأميركية «**القوة الأعظم**»؛ فالتدخل الذي قام به حلف (الناتو) ضد صربيا، **الحليف الأقرب** لروسيا في العام ١٩٩٩، وفرض كوسوفو إقليماً ذا سيادة ومستقلاً، بديا وكأنهما إهانة لا سابقة لها لموسكو، ولذلك سعت روسيا إلى العودة للساحة الدولية منذ العام ٢٠٠٠، بحيث أصبح هناك تقارب مع المواقف الأميركية إزاء الإرهاب، خاصة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، كما أن إدارة الملف الشيشاني، وهو ملف يؤثر بقوة في المقترب الروسي للأزمة السورية الحالية، لم يبعد روسيا عن النظام الدولي[١٠].

ج. قاعدة طرطوس والحضور الروسي في الشرق

مثّل الوجود الأميركي في المنطقة، منذ اتفاق كينسي Quincy في العام ١٩٤٥، أحد أعمدة قوة الولايات المتحدة الأميركية في العالم، وظلت تأمل بالمحافظة عليه، لا سيما في مواجهة أطماع الطاقة للصين، وكذلك لمواجهة المواقف الروسية الأخيرة في المنطقة، وفي مقابل ذلك، تسعى روسيا إلى المحافظة على آخر موقع لها على البحر الأبيض المتوسط، والمتعلق بقاعدة طرطوس؛ التي تمثل النافذة الوحيدة لروسيا الاتحادية على البحر المتوسط.

ح. التجربة الليبية

يمكن تفسير الموقف الروسي المتشدد بالنظر إلى «التجربة الليبية»؛ فروسيا والصين قامتا بالتفاوض مع الدول الغربية، وقررتا الامتناع عن التصويت «لأسباب مبدئية» على القرار

١٩٧٣ في ١٧ آذار/ مارس ٢٠١١، الذي يتضمن إنشاء منطقة حظر جوي في ليبيا، من دون ذكر لتغيير النظام بالقوة، ولهذا رأت روسيا والصين في استخدام القوة، والقاء القبض على القذافي وقتله، انتهاكًا لما اتفق عليه.

بهذه الروح كانت تناقش روسيا في مجلس الأمن الملف السوري، الذي أسفر عن ٣ حالات فيتو، ورفض العودة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بروسيا؛ وهكذا أصبحت روسيا قادرة على تقديم بدائل عن المقترحات الغربية[١١].

٢. المصالح الصينية في الأزمة السورية

يبدو أن الموقف الصيني متأثر بالرؤية المستقبلية للصين أكثر من الرؤية الاقتصادية والعسكرية، في علاقاتها مع سورية، التي ابتدأت في العام ١٩٥٥، فالأرقام تقول، في ما يتعلق بالعلاقة الاقتصادية، بأن التبادل التجاري بين الطرفين لا يزيد على ٢,٤٨ مليار دولا من بين ١٠٠ مليار دولار تمثل التجارة الصينية العربية في العام ٢٠١٠، على الرغم من أن الصين تحتل المرتبة الأولى بين شركاء سورية التجاريين بنسبة تصل إلى ٦,٩٪ من إجمالي التجارة السورية، مقابل ٣٪ لروسيا الاتحادية، ويعني ذلك أن سورية لا تشكّل «نقطة جذب تجاري» تصعب مقاومتها بالنسبة إلى الصين، التي تجاوز حجم تجارتها الكلي حوالي ١,٥ تريليون دولار، ما يستدعي البحث عن مبررات أخرى للسلوك الصيني، التي يمكن بلورتها في الجوانب التالية:

١. **النفط**: إن النفط هو «مفتاح» فهم السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط خلال القرن الحالي، حيث تؤكد المصادر المعتمدة، أن الصين تستورد تقريبًا ٥٥٪ من احتياجاتها النفطية (حوالي ٥,٣ مليون برميل يوميًا)، يأتي أكثر من نصفها من دول عربية، مثل السعودية، وسلطنة عمان، والكويت، والعراق، والسودان، والجزائر

وغيرها، إلى جانب إيران بالطبع، وهو الأمر الذي سيجعل من الصين «**أميركا الجديدة في الشرق الأوسط**»، كما هو مشاع، بمعنى اعتمادها كليًا على النفط الوارد من هذه المنطقة، تمامًا كما كانت الولايات المتحدة الأميركية طوال القرن العشرين.

٢. **الشك في نوايا الغرب**: تنظر الصين بعين الريبة والشك إلى نوايا الدول الغربية تجاه سورية وغيرها من دول العالم الثالث، حيث تعتقد الصين أن الغرب يستخدم حججًا وذرائع التدخل من أجل حماية البشر، تحقيقًا لمصالحه وأغراضه، وانتهاكًا لسيادة الدول الأخرى، أكثر من كونه حماية للأرواح وحقوق البشر.

٣. **الإحساس بالتآمر على الصين والتربص بها**: هذا السبب مرتبط بما سبقه، حيث يعتقد بعضهم أن الصين لديها إحساس شديد بالتآمر عليها، وبأن الغرب يريد انتهاز أقرب فرصة للتدخل أو السعي نحو تمزيق وحدتها وسيادتها الوطنية بأي شكل.

٤. يشكّل الموقف الصيني بتبني الفيتو مرتين في الأزمة السورية (مع روسيا) أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأميركي عن تحول في الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، وعلى الرغم من أن الإشارات من الإدارة الأميركية تكررت في غير موضع عن هذه الإستراتيجية، فإن التعبير الواضح عنها جاء على لسان الرئيس الأميركي باراك أوباما في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، عندما تحدث عن «مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ».

٥. قيام الولايات المتحدة الأميركية ببيع عدو الصين اللدود «تايوان» أسلحة بما يقدر بـ٥,٨٥ مليار دولار، ناهيك عن استقبال الرئيس الأميركي لزعيم الأقلية البوذية الدلاي لاما في تموز/ يوليو ٢٠١١، وهو ما اعتبرته الصين، على لسان الناطق باسم وزارة خارجيتها، أنه «تدخل في الشؤون الداخلية الصينية.. وأن على الولايات المتحدة التوقف عن تشجيع الجماعات الانفصالية في التبت».

ويبدو أن الموقف الصيني من الأزمة السورية ليس منفصلًا عن سعي صيني لرد فعل محسوب على السياسات الأميركية في الميادين المشار إليها أعلاه.

ثانيًا: موقف القوى العظمى من الأزمة السورية: الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا

١. الولايات المتحدة الأميركية

أولاً: لقد عرفت الأزمة السورية تحولات في سياسات الدول الكبرى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، إزاء هذه الأزمة، باعتمادها ودخولها عبر البوابة الروسية التي كانت ـ وما تزال ـ تطالب بحل سياسي لهذه الأزمة.

وقد أبدت واشنطن مؤشرات عديدة على انتهاجها مقاربة جديدة عبرت عنها بالتحول من دعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١١، إلى إقناعه بحتمية التنحي. في المقابل، فإن روسيا، التي باتت قاب قوسين أو أدنى، من تطبيق رؤيتها للحل السياسي في سورية، عبر حوار بين السلطة والمعارضة، تتطلع من خلاله إلى المساهمة في تشكيل وصياغة النظام الإقليمي الناشئ في المنطقة، والإبقاء على مستوى دعمها الحالي للنظام السوري وإيران.

بات واضحًا أن أوباما أكثر ارتياحًا مع طاقم الأمن القومي الذي استهل به ولايته الثانية، بعدما تخلص من مساعديه الأقوياء السابقين، الذين رفض توصياتهم بضرورة الحزم في التحرك الخارجي عمومًا، وسورية خصوصًا. فالوضع السوري سيكون على رأس أولويات جون كيري، لكن تحت الرؤية التي حددها أوباما، والقائمة على إنهاء «عقد الحروب الأميركية» ما يستدعي «عدم التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر» في

الأزمات واللجوء إلى الطرق السلمية والتسويات لحلها. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذا التراجع؟

١. بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أقدمت الولايات المتحدة على محاربة الإرهاب، فشنت حربها الأولى على أفغانستان في العام ٢٠٠٢، ثم شنت حربها الثانية على العراق في العام ٢٠٠٣. ووفقًا لدراسة أميركية أصدرتها جامعة هارفارد، فإن جملة تكاليف الحرب الأميركية ضد الإرهاب التي أعلنها الرئيس السابق بوش الابن، بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، بلغت ستة تريليونات دولار. وبالإضافة إلى تكاليف الحروب الفعلية، تشمل التقديرات نفقات علاج الجرحى، والآثار النفسية التي يشتكي منها كثير من الجنود العائدين من ساحات القتال. وهكذا، وبسبب هذه الحروب، فإن الولايات المتحدة ستواجه تخفيضات في المصروفات العسكرية والدبلوماسية، وفي برامج الأبحاث والاستثمار، على المدى البعيد، ولعقود قادمة.

٢. من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية قد أنهكتها الحروب في أفغانتسان والعراق ماليًا، ولهذا تجاوز سقف الدين للقوة الأعظم حاليًا رقم ١٧ تريليون دولار. ولتوضيح مدى فداحة الأزمة وعمقها، يمكن القول بأن حجم القروض والعجز الترليوني، يتوزع بين سندات ديون خارجية، وسندات داخلية؛ فللصين مبلغ ١,٢ تريليون دولار، ولليابان بحدود ١,١٥ تريليون، والبرازيل أكثر من ٢٤٠ مليار دولار، ولدول الخليج بحدود ٢٧٠ مليار دولار، وأكثر من ٥,٥ تريليون دولار ديون داخلية مباشرة، وغير مباشرة. وعليه، فإن الوضع المالي والاقتصادي الأميركي، ليس فيه من نافذة تفسح المجال للأمل ولو بحدوده الدنيا: عجز متنام في الموازنة الاتحادية، وعجز في الميزان التجاري، ومدن أميركية أعلنت إفلاسها.

٣.استراتيجية الانكفاء: لقد تبنّى الرئيس باراك أوباما، منذ انتخابه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، سياسة الانكفاء نحو الداخل، في قطيعة مع سياسة سلفه المرتكزة على التدخل العسكري المباشر؛ وذلك نتيجة لسياسة المحافظين الجدد الكارثية في العراق، وصعود شعبية مقاومة هذه السياسة عربيًا، وعدم رضى المؤسسة الأميركية عن فشل هذه السياسات، وغضب الشعب الأميركي عليها. وقد أدت سياسة أوباما إلى تجديد الاعتماد على حلفاء إقليميين في مناطق مختلفة حول العالم؛ للتعامل مع قضايا يمكن أن تشكل تهديدًا للمصالح الأميركية أو لحلفائها.

٤. الانحراف نحو المحيط الهادئ: أخذت إدارة أوباما تولي اهتمامًا متزايدًا بتصاعد النفوذ الصيني، أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، ما وضع منطقة آسيا والمحيط الهادئ على رأس جدول أعمالها الخارجي، كما دفع التوجه نحو خفض الإنفاق العسكري إلى بروز بعض الظواهر، مثل التركيز على تخطيط إنهاء الوجود العسكري في أفغانستان.

وقد مال حلفاء أميركا إلى تفسير سحب إحدى حاملتي طائراتها من الخليج العربي في شباط/ فبراير ٢٠١٣، وكأنّه مؤشّر على تقلّص نسبي في أهمية منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية، وبخاصة مع الاكتشافات الهائلة من الغاز والنفط الحجري في الولايات المتحدة؛ إذ من المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة أكبر منتج للغاز في العالم بحلول عام ٢٠١٥، وأكبر منتج للنفط بحلول عام ٢٠١٧ .

ويمكن تحديد جملة عوامل ساهمت في تراجع الموقف الأميركي وزادت من تحفظه على دعم الأزمة السورية، وهي تشكّل، في مجملها، مؤشّرات على السياسة التي ستعتمدها إدارة أوباما في ولايتها الثانية:

١. **التخوف من المعارضة المتطرفة:** تخاف واشنطن من التوجهات السياسية والأيديولوجية لجزء من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري؛ إذ لا ترغب إدارة

أوباما بدعم هذه المجموعات بالسلاح، بما يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها. وغالبًا ما يعمد المسؤولون الأميركيون إلى استذكار تجربتهم في أفغانستان، عندما سلّحوا جماعات المجاهدين لطرد القوات السوفيتية، ثم اتخذ هؤلاء المجاهدون، بعد ذلك، أميركا نفسها هدفًا لهجماتهم. وقد تعمّقت هذه المخاوف بعد مقتل السفير الأميركي في بنغازي، وسيطرة حركات جهادية على شمال مالي، ولذلك قامت الولايات المتحدة بإدراج جبهة النصرة في قائمة المنظمات الإرهابية في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

• فوضى المنطقة وأمن إسرائيل: تنظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الثورة السوريّة ومسارها المسلّح، وما قد يخلفه الحسم العسكريّ لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة، وغياب سلطة مركزيّة قويّة. وتنذر مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على أمن المنطقة، وبخاصة على إسرائيل.

• التقارب الأميركي ـ الروسي: نظرًا لتشرذم المعارضة السوريّة، وبخاصة العسكريّة منها، وغياب بديل ذي توجهات معقولة بالنسبة إلى الأميركيين ليحل محل النظام الحالي، وبسبب تأثير التجربة الأميركية في العراق أيضًا، والنتائج الكارثيّة لانهيار الدولة هناك، نجد أنّ واشنطن تقترب أكثر من الموقف الروسي، الهادف إلى إيجاد حل سياسي يضمن الحفاظ على النظام، وفق بنيته الحالية ومؤسساته، لا سيما الأمن والجيش. وقد عبّر وزير الخارجية الأميركي الجديد جون كيري بوضوح عن ذلك، في شهادة أدلى بها أمام الكونغرس في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣؛ إذ قال إنّ «التنسيق مع روسيا في الأزمة السوريّة هو أقل الشرور».

ب .الموقف الأوروبي والفرنسي من الأزمة السورية

إذا كانت العوامل السابقة هي التي تحكم الموقف الأميركي من الأزمة السوريّة، فإنها نفسها هي العوامل ذاتها التي تؤثر أيضًا في قدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ قرارات، فقد

عارضت الإدارة الأميركية التدخل العسكري في ليبيا، لكنّ التدخل الفرنسي البريطاني جرّها إلى اتخاذ موقف داعم عبر حلف شمال الأطلسي «الناتو». أمّا في سورية، فإنّ الذي يؤثر في صنع المواقف الدولية في النهاية هي القوى العظمى: الولايات المتحدة الأميركية وروسيا.

وفي الواقع، فقد بدأ الملف السوري يتراجع في أجندة الدول الأوروبية، على الرغم من محاولات فرنسا الإبقاء عليه، والتي تشعر بخيبة أمل جراء تهميشها برفقة بريطانيا والاتحاد الأوروبي، في الاتفاق بين موسكو وواشنطن، بشأن تفكيك الترسانة الكيماوية السورية.

وتجد فرنسا صعوبة في إحياء الملف، خاصة من طرف حلفائها في جنوب أوروبا، المنشغلين بالأزمات الاقتصادية التي يتعرضون لها.[١٢]

وتعتبر فرنسا الخاسر الأكبر، من الاتفاق الذي تم بين سورية والأمم المتحدة؛ لإزالة سلاحها الكيماوي، حتى الآن، لسببين رئيسيين:

الأول: هو أنها راهنت كثيرًا على الملف السوري في أفق استعادة نفوذها في الشرق الأوسط، ولعب دور بارز في حل هذه الأزمة، سواء بمقترحات عسكرية أو إنسانية.

والثاني: انخراطها في مشروع الضربة الأميركية لنظام بشار الأسد، بعد استعماله السلاح الكيماوي يوم ٢١ آب (أغسطس) ٢٠١٢ في الغوطة، وهي الضربة التي لم تتم بسبب الاتفاق على تفكيك الترسانة الكيماوية.

وتجد دبلوماسية باريس صعوبة في قبول التهميش الذي يتعرض له الاتحاد الأوروبي وفرنسا وبريطانيا أساسًا، في ظل التطورات الكبرى التي يشهدها، وتتجاوز هذا الملف إلى العلاقات الأميركية ـ الإيرانية التي قد تسفر عن مفاجآت، في ظل الحوار الجنيني والمحتشم، بعد المكالمة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ونظيره الإيراني روحاني»[١٣]. وهذا ما حدث من خلال الاتفاق التاريخي بين (٥+١) وإيران حول ملفها النووي.

و قد كتب المحلل مارك داو مؤخرًا مقالًا في الجريدة الرقمية لقناة «فرانس ٢٤» قائلاً: «إن فرنسا ترغب في المحافظة على حضورها في الملف السوري، على الرغم من تعرضها لتهميش واضح، في ضوء الاتفاق الروسي الأميركي، وإصرار الرئيس السوري بشار الأسد على استبعاد أي دور مستقبلي للاتحاد الأوروبي، لاسيما باريس»[١٤].

الخاتمة

من الواضح أنه لا يمكن فهم ما يحصل اليوم في العالم، ومن ضمنه سوريّة، بمعزل عن القراءة الاستراتيجية للعالم [١٥].

وفي ضوء المرحلة الأخيرة، يعيش العالم اليوم صراعًا بين دول مختلفة تحاول أن تنتزع لنفسها مكانًا في النظام العالمي المقبل، يتخذ هيئته من خلال ظهور متقدّم لكل من روسيا الاتحاديّة والصين، وحضور ملفت لدول جديدة مثل: ألمانيا، والهند، والبرازيل، وإيران، ودول شرق آسيا..وغيرها، الأمر الذي يؤكّد أنّنا نتجه نحو نظام دولي جديد مختلف عن سابقيه.

وكشفت التفاعلات الدولية، عبر هذه الأزمة، تحولات في العلاقات الدولية المعاصرة تتجه نحو تطبيق «النظرية غير الصفرية»، حيث يدور التفاعل على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية، ومصالح مشتركة من ناحية أخرى.

فمن الواضح، أن السياسة الأميركية بشكل خاص، والغربية بشكل عام، تستهدف مواصلة السعي إلى توسيع دائرة عمل الناتو، بهدف الحيلولة دون تحقق روسيا الكامنة(potential) عبر استراتيجية التطويق، بينما تسعى روسيا إلى مواجهة هذا التوجه، عبر جبهات عدة، من بينها غرب آسيا التي تشكّل فيها كل من سورية وإيران قواعد ارتكاز جوهرية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي.

المراجع

(١) أبو زيد، أحمد محمد، « نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي»، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ....، ص ٤٨.

(٢) كمال، ديب، « فهم الأزمة السورية: موقف وحلّ»، صحيفة الأخبار اللبنانية، بيروت، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

(٣) الشايب، جعفر، « هل ساهمت الأزمة السورية في تفاقم المشكلة الطائفية في الخليج»، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤.

(4) Holtzinger, Jean-Marie, «Pourquoi la Russie soutient-elle la Syrie de Bachar el-Assad «?», TRIBUNE n° 413, www.defnat.fr - 25 juillet 2013, P.1

(٥). عبد الحي، وليد، « محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص ٦.

(٦) عباس، محمد ناجي.

(٧) المرجع نفسه.

(8) Pichon, Frédéric,» La Syrie, quel enjeu pour la Russie au Moyen-Orient ?», politique étrangère 1:2013 ,Paris, P. 1.

(9) Pichon, Frédéric, op. cit., P. 4.

(10) Pichon, Frédéric, op. cit., P. 7.

(11) Pichon, Frédéric, op. cit., P. 8.

(١٢) مجدوبي، حسين، «فرنسا عاجزة عن استعادة دور أوروبا في الأزمة السورية»، القدس العربي، لندن، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) الأزمة السورية هل بقيت أزمة شعب أم تحولت إلى صراع قوى دولية وإقليمية؟ http://arabic.rt.com/news/638652/ : روسيا اليوم.

مستقبل الأزمة السورية

د. وليد عبد الحي *

تتوخى هذه الدراسة، باختصار، التنبؤ بمسار الأحداث في سورية خلال السنوات القليلة المقبلة، والنتائج التي ستتمخض عن الصراع القائم، حاليًا، بين النظام والمعارضات المختلفة، وربط هذا الصراع بالمصالح والتدخلات الدولية، القريبة منها والبعيدة.

البيئة المستقبلية للأزمة السورية:

ثمة ظواهر تعرفها البيئة الدولية والإقليمية تؤثر في الأزمة السورية وأبرزها:

ـ ترابط الأزمات والهياكل الدولية(مثال رفع سعر البترول يؤدي لتغير ميزانيات الدول المصدر والمستوردة).

ـ قدمت هذه الشهادة بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٤.

* باحث في الدراسات المستقبلية وأستاذ في جامعة اليرموك الأردنية.

ـ تسارع انتقال ردات الفعل من مكان لآخر(نقل واقعة انفجار في وسائل الإعلام(وكالة أنباء معينة) يتم خلال سبع ثوان إلى ١٦٧ مركزًا في مختلف أرجاء العالم).

ـ الاستطراق الآيديولوجي(الصين اشتراكية برأسمالية، الدول الرأسمالية عادت لتدخل أكبر وبمنظور كينزي، العلمانيون أصبحوا أكثر ما بعد حداثيين، والمتدينون بدأوا يأخذون من آليات السياسة العلمانية: انتخابات، والقبول بمصادر أخرى للتشريع...إلخ).

في ظل هذه التحولات الكبرى، سأنظر إلى الأزمة السورية من خلال ٣ بيئات: العربية، والإقليمية، والدولية، ثم سأحاول أن أرى كيف تتغلغل هذه المؤشرات في بنية الأزمة السورية، وحساب آثارها لرسم صورة مستقبلية للوضع.

الواقع، في الدراسات المستقبلية نحن معنيون بالاتجاه الأعظم (megatrend) وليس بالأحداث أو الوقائع(event)..ولا بد من ربط المتغيرات بعضها ببعض، وقياس التأثير المتبادل بينها، طبقًا لتقنيات الدراسات المستقبلية.

المستوى العربي:

أولًا: الاستقرار السياسي العربي:

استنادًا إلى خمسين مؤشرًا تعتمدها مؤسسة مابليكروفت (Maplecroft) لقياس درجة الاستقرار السياسي للدولة، يتضح من النتائج أنه لا توجد دولة عربية واحدة في عام ٢٠١٣ تدخل ضمن الدول المستقرة، فيما تتوزع الدول العربية على النحو التالي:

ـ تسع دول تقع ضمن الدول متوسطة الاستقرار، لكن الملفت للنظر أن هذه الدول، باستثناء دولتين(المغرب والسعودية)، تقع ضمن الدول الصغرى، ويشكل مجموع سكانها ٢٤٪ من مجموع سكان الوطن العربي.

ـ ذلك يعني أن ٧٦٪ من العرب يعيشون في دول تعد غير مستقرة بنسبة عالية أو عالية

جدًا، وحيث إن عوامل عدم الاستقرار هي عوامل هيكلية لا يمكن التخلص منها في فترات زمنية قصيرة، فإن عدم الاستقرار سيتواصل، وبأشكال مختلفة، وقد يمتد عدم الاستقرار من الدول العالية أو العالية جدًا إلى الدول المتوسطة، بفعل عوامل الاستطراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بخاصة إذا أضفنا إلى ذلك مؤشر جيني(Gini Index)، الذي يقيس مدى عدالة توزيع الدخل، والذي يكشف أن الدول العربية تقع في المرتبة الرابعة من بين ٦ مراتب.

ثانيًا: تنامي النزعة الانفصالية في الدول العربية.

ثالثًا: تزايد الصورة السلبية للربيع العربي.

رابعًا: تراجع مكانة القضية الفلسطينية لصالح الأولويات القطرية.

البعد الإقليمي: تنامي المكانة الإيرانية

البعد الدولي: انعكاسات التوجهات الجديدة للاستراتيجية الأمريكية: وتتمثل في:

أ. تنامي تيار إعادة النظر في التوسع الأمريكي: لقد سبق لنا في غير هذا المقام أن أشرنا، منذ أكثر من ١٥ عامًا، إلى أن المؤشرات العامة واتجاهات مصادر القوة الأمريكية تعرف تراجعًا، وسينعكس ذلك على مكانة الشرق الأوسط العربي، وقد فتح تنامي هذا التوجه المجال لمزيد من المساحة لحركة الدبلوماسية الروسية، سواء في الأمم المتحدة(عبر الفيتو) أو إقناع الولايات المتحدة بالتخلي عن ضرب سورية، أو بتقارب خجول ومتردد بين مصر وروسيا، واحتمال عقد صفقات عسكرية، بل وتردد العديد من المسؤولين السعوديين على العاصمة موسكو، وهو أمر يحمل في ثناياه تحولات قد تنعكس على البنية السياسية الداخلية لبعض الدول العربية خلال فترة قصيرة.

ب. التحول نحو منطقة الباسيفيكي الآسيوية: لقد أعلن الرئيس الأمريكي أوباما ووزيرة خارجيته السابقة هيلاري كلينتون، عن ضرورة التوجه نحو منطقة آسيا الباسيفيكية، وهو أمر يعني إعادة النظر في ترتيب مكانة الأقاليم الجيواستراتيجية في العالم، ولعل ما قالته مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي سوزان رايس في ذلك، يعزز هذا الرأي؛ إذ قالت في إشارة إلى الشرق الأوسط: «ليس بمقدورنا أن يستغرق إقليم واحد وقتنا كله، أيًا كانت أهميته، ويرى الرئيس أن الوقت مناسب لخطوة للوراء وإعادة التقييم، بطريقة نقدية وغير متزمتة حول كيفية إدراكنا لمكانة إقليم معين..وإن هدف الرئيس هو تجنب أن تبتلع الأحداث في الشرق الأوسط كل أجندة أعمالنا، كما كانت عليه الحال مع الرؤساء قبله».

باختصار، ذلك يعني أن مكانة الشرق الأوسط ستتأثر بشكل سينعكس على المنطقة، من خلال بعدين: الأول تحول في طبيعة التحالفات من ناحية، وفتح المجال للقوى الإقليمية من ناحية ثانية لاستثمار هذا التحول طبقًا لمعطيات القوة فيها، وهو أمر قد ينعكس بمزيد من التوتر بين القوى الإقليمية.

ت. تعزيز نزعة الاستقلال الطاقوي: لقد تبنى الرئيس أوباما هذه الاستراتيجية، ورغم أنه تم تبنيها سابقًا في الأعوام ١٩٧٤ـ١٩٧٧، والأعوام ١٩٨٤ـ١٩٨٩، إلا أن النتائج لم تكن مشجعة، غير أن بعض المؤشرات الجديدة في هذا الحقل، تشير إلى نزوع أمريكي باتجاه مسألتين: تخفيف تدريجي من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، فقد انخفضت الواردات الأمريكية من نفط الخليج من١٠٠٧ , ١ مليون برميل عام ٢٠٠١ إلى ٠٨٢ , ٨٧٩ برميلًا، أي بتراجع قيمته٢١٨ , ٧٢٥ برميلًا.

ثم من ناحية ثانية، تقليص واردات النفط بشكل عام ، وقد كانت الولايات المتحدة

تستورد ٦٠٪ من حاجتها عام ٢٠٠٥، فيما تستورد حوالي ٤٠٪ حاليًا، ويأتي أكثر من ٥٠٪ منه من الأمريكيتين(كندا وأمريكيا الجنوبية والوسطى).

ث. التغير في آليات القوة باتجاه مزيد من توظيف القوة الناعمة:

لقد دفع التراجع الأمريكي معظم الاستراتيجيين الأمريكيين، إلى إعادة النظر في «دبلوماسية الزوارق الحربية»، وبدأ الميل نحو تخفيف الاعتماد على الحضور العسكري المباشر، ومع الانسحاب من العراق، والانسحاب المزمع من أفغانستان عام ٢٠١٤، وإعادة النظر في بعض قواعدها العسكرية كتلك الموجودة في قرغيزيا، وتخفيض نفقات الدفاع، تكرس هذا التوجه، بخاصة عند مقارنة ثماره بنتائج الاستراتيجية الصينية، بخاصة على صعيد التجارة الدولية، فقد نجحت نظرية الصعود السلمي للمفكر الصيني (Zheng Bigian) أو التنمية السلمية للرئيس السابق هوجينتاو، في أن تتمكن الصين من التفوق على الولايات المتحدة في حجم تجارتها مع المنطقة العربية عام ٢٠١٢، من دون أن يكون للصين أي جندي أو قطعة حربية أو قاعدة عسكرية في المنطقة.

إن التحول في المفهوم الأمريكي لمتغيرات القوة، سيقود إلى تغير في أدوات إدارة التنافس الدولي على المنطقة العربية في المدى المتوسط والبعيد، لكن ذيول الاستراتيجية القديمة ستبقى في المدى الزمني القصير تلوح بين الحين والآخر، من بين مؤشرات التوجهات الجديدة.

سوريا إلى أين؟

١. الدائرة المحلية:

أ. النظام السوري:

أولًا: عوامل لصالحه

١. وضعه العسكري يتحسن بشكل تدريجي قياسًا إلى وضع المعارضة لأسباب منها:

أ. تواصل تماسك المؤسسة العسكرية (عدد الجنود الفارين يبلغ من ٥ـ٦ آلاف، منهم ٤٠ ضابطًا كبيرًا من أصل ١٢٠٠، بنسبة ٣٪).

ب.توقف ظاهرة الانشقاق في المؤسسات المدنية.

ج.التأمين المتواصل للعاصمة.

د.انحسار خطر التدخل الخارجي المباشر.

هـ. انحياز الأقليات الدينية والقومية للنظام في معظمها.

ثانيا عوامل ليست لصالح النظام:

أ. الإرهاق الاقتصادي الحاد: ويظهر في المؤشرات التالية:

١. حوالي ١٠٣ مليار دولار بمعدل شهري ٣,٨ مليار(إجمالي الناتج المحلي السوري قبل الأزمة حوالي ٧٢ مليار دولار).

٢.تراجع الناتج الإجمالي خلال العام الحالي ٣٦٪.

٣.نسبة البطالة خلال الحرب تصل إلى ٤٩٪، ما جعل ٤,٥ مليون سوري دون خط الفقر.

٤. من ٣٣ ألف طبيب هناك الآن ٥٤٠٠ طبيب.

٥. ٣٧٪ من السوريين غادروا منازلهم(من أصل حوالي ٢٣ مليونًا).

٦. ١٠٠ ألف قتيل و٤٠٠ ألف جريح (عام ٢٠١٣ وهو الأعلى)، حسب تقديرات الأمم المتحدة.

ب. استنزاف القوات العسكرية:

تقدر خسائر قوات النظام من الجيش والشرطة والمخابرات وقوات الدفاع الوطني بين ٣٣ـ٤٧ ألف قتيل.

ج. تراجع المكانة الإقليمية.

د. تنامي ضرورات التغيير في بنية النظام لاحقًا.

المعارضة:

أولا عوامل لصالحها:

أ. استمرار الدعم المادي غير المباشر من القوى الإقليمية والدولية(ماديًا وسياسيًا).

ب.السيطرة على بعض المناطق، ولو أنها ذات طابع محلي، بمعنى عدم القدرة على الانتقال من منطقة إلى أخرى(٦٥٪ من الأراضي، فيها حوالي ٣٠٪ من السكان).

ج. استمرار الدافع القتالي لدى العناصر المسلحة، لا سيما الإسلامية منها.

د. القدرة على القيام ببعض الضربات الرمزية، كتفجيرات بعض الحواجز العسكرية أو المباني الحكومية...الخ.

هـ. السيطرة على بعض المرافق، لاسيما في قطاع الطاقة، ما يساعدها على التمويل من ناحية، وتعميق أزمات النظام الاقتصادية من ناحية أخرى.

ثانيًا:عوامل لغير صالحها:

١.الافتقاد الكامل للقيادة الموحدة: خلافات حادة حول الأهداف السياسية البعيدة(باستثناء إسقاط النظام) وحول الخطط القتالية.

٢. الاشتباكات العسكرية بين تيارات هذه المعارضة، واتجاهها نحو التصاعد.

٣. تحقيق النظام بعض التقدم على حسابها ميدانيًّا، لا سيما خلال العام الحالي (٢٠١٣).

٤. أغلب قواتها ذات طابع محلي(من أهل المنطقة) وتفتقد للخبرات العسكرية، ويقودها، في كثير من الأحيان، وجهاء قبائل أو رجال دين تتفاوت خبراتهم القتالية.

٥. تزايد الخسائر في صفوفها: بين ٢٥ـ٤٨ ألفًا(بما في ذلك الأكراد، والمسلحون الأجانب).

٦. الصورة الذهنية السلبية التي تتزايد في الشارع السوري ضدهم، لاسيما بسبب أنماط العنف التي يستخدمونها.

المستوى الإقليمي:

أولا: لصالح النظام : ويمكن النظر لها من زاوية مقابلة للمعارضة:

١ .الحرج التركي من ارتباط بعض التنظيمات المعارضة السورية بالقاعدة بشكل صريح.

٢. التباين بين السعودية وقطر؛ إذ تدعم الأولى التيارات القريبة من السلفيين، في حين تدعم قطر الإخوان المسلمين.

٣. تحسن المكانة الإقليمية لإيران، لا سيما بعد مجيء روحاني وتراخي الضغط الدولي عليها.

٤. التأييد العراقي للنظام، على الرغم من الخلافات السابقة.

٥. التدخل المباشر لحزب الله.

٦. تواتر التقارير عن دور إسرائيلي في المعلومات وتقديم المساعدات الطبية.

٧. عزل مرسي من الرئاسة المصرية خفف أعباء الضغط الدبلوماسي على النظام.

ثانيًا: لغير صالح النظام:

أ.عدم تراجع الدعم المالي الخليجي للمعارضة.

ب. استمرار انعزال النظام عن نشاطات الجامعة العربية.

ت. استمرار التأثير السلبي لمواقف بعض القوى اللبنانية.

ث. القلق من احتمالات تغير الموقف الإيراني، في حالة الربط بين رفع العقوبات بعد اتفاق البرنامج النووي، وبين الموقف من سورية.

ج. فقدان تأييد حركة حماس التي كانت تشكل إحدى ركائز الدعاية السياسية للنظام.

ح. تنامي مشاعر النزعة الانفصالية لدى أكراد المنطقة، وهو أمر ليس بالخير المطلق ولا بالشر المطلق.

المستوى الدولي:

١. قبول الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، ولو بمستويات متباينة، لعقد مؤتمر جنيف، بل وتحديد موعد، وهو ما يعد انتصارًا لوجهة النظر الروسية الصينية.

٢. تنامي التوجه نحو القوة الناعمة في السياسة الأمريكية، بسبب الإرهاق الاقتصادي والعسكري والتحول نحو آسيا، واستراتيجية الاستقلال النفطي الأمريكي.

٣. بقاء الموقف الفرنسي الأقرب للمعارضة (وهو سلوك تقليدي للاشتراكيين الفرنسيين، على غرار موقفهم من الثورة الجزائرية وميتران، والعدوان الثلاثي على مصر، وبناء المفاعل النووي الإسرائيلي، ودعوات ميتران لرفع المقاطعة عن الدول العربية..الخ).

٤. الرغبة الأوروبية في استمرار هدوء أسواق النفط، وهو أمر يتزايد بمقدار انخفاض أعمال العنف.

٥. فقدان النظام لأسلحته الكيماوية بفعل الضغط الدولي.

دلالات المؤشرات:

١. مستقبل النظام مرهون بنتائج مؤتمر (جنيف ٢)؛ لذا ستتصاعد الأعمال العسكرية مع اقتراب موعد هذا المؤتمر، فميدان المعركة هو الذي يحدد نتائج التفاوض.

٣. الاتجاه العام لأغلب المؤشرات هو لصالح بقاء النظام في المدى الزمني القصير(٤ سنوات)، لكن النظام سيضطر لإجراء تغييرات قد تخلق تشققات داخله في مرحلة لاحقة.

٣.ستنكفئ سورية على ذاتها(بسقوط النظام أو بقائه) بعد وقف القتال؛ لترميم وضعها الاقتصادي، وقد يحتاج ذلك ما بين ٨ـ١٠ سنوات.

٤.احتمالات حدوث توترات داخل بعض دول الخليج(السعودية والكويت) قد يؤدي لانكفاء نحو الداخل.

٥. استرخاء إسرائيلي وآمال بمفاوضات سورية إسرائيلية قادمة يفرضها إنهاك النظام.

الخلاصة:عند استخدام الأوزان وتفاعلاتها ومصفوفة التأثير المتبادل للمتغيرات، نصل إلى النتيجة التالية:

١١٨ نقطة لصالح النظام، مقابل ٨٦ نقطة لصالح المعارضة.

الإســـــلام والدولـــــــة المدنيـــــة

د. ارحيّل غرايبة *

بداية لا بد من القول، بأن المعركة بين الدين والدولة، والمعركة بين الدين والديمقراطية، والمعركة بين الدين والعلم، لم تقع في عالمنا العربي والإسلامي، بل هي معارك وهمية لم يعرفها تاريخنا، وهي مستنسخة، يتم استجلابها إلينا قهرًا.

صحيح أنه وقعت بعض المعارك الجزئية المؤقتة بين النقل والعقل في فترة متقدمة من تاريخنا، لكن سرعان ما تمت معالجتها بحكمة، وتم التوفيق بينهما بطريقة حكيمة وعبقرية.

ونحن لسنا بحاجة إلى استنبات هذه المعارك الوهمية، التي يحاول إثارتها بعض ممن يجهلون الإسلام وفلسفته.

بناء على ما سبق، نحن بحاجة إلى إرساء قواعد جديدة في الحوار

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٣.

* مهندس المبادرة الأردنية للبناء «زمزم».

السياسي والفكري، وفي منهجية طرح القضايا الخلافية على طاولة البحث، وفي كيفية تناولها، ونحن بحاجة إلى رسم خطوط التوافق والمبادئ العامة التي تشكل منطلقًا لنا جميعًا في إرساء حياة مشتركة ومظلة للتعايش، على الرغم من الاختلاف الحتمي في التفاصيل.

وبناءً على هذه المقدمة، أبسط هذه الورقة لتمثل أحد عناصر الفهم لدور الإسلام في الحياة والمستقبل، من خلال إلقاء الضوء على أكثر العلاقات تعقيدًا وسخونة، والتي تدور حول مفهوم الدولة والسلطة في الإسلام.

وفي هذا الصدد نقف أمام حقيقتين كبريين لا يمكن تجاوزهما:

الحقيقة الأولى: أن الإسلام يملك دورًا كبيرًا ومهمًا في بناء المجتمع العربي الإسلامي، وفي صناعة نهضته الشاملة، ولن يستطيع فريق مهما أوتي من سلطة ونفوذ تجاهل هذا الدور، ولعل الجهود المبذولة في هذا الشأن ستكون في دائرة العبث التي تعيق تقدمنا نحو المستقبل.

الحقيقة الثانية: لا بد للعلماء والمفكرين وأصحاب الاختصاص والحكمة، من تطوير الخطاب الإسلامي المتعلق بمفاهيم الدولة والسلطة وإدارة المجتمع البشري، وبناء العلاقات الإنسانية.

مفهوم الدولة

حتى يتوضح مفهوم الدولة، لا بد من الحديث عن جملة من المسارات:

المسار الأول: بناء الإنسان، الذي يمثل الخطوة الأولى على صعيد البناء الاجتماعي الإنساني الكبير، ولقد استحوذت عملية بناء الإنسان على حيز كبير من تعاليم الإسلام وتشريعاته، وتنبثق من فهم الكينونة الإنسانية، وإرساء الفلسفة الشاملة الصحيحة في البناء البشري عقلاً، ونفسًا وروحًا وبدنًا، والتي تتلخص بمعنى (التزكية):

﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس، ٧ـ١٠]

ويهدف هذا المسار- إلى إعداد الإنسان ليكون صالحاً في ذاته، وقادراً على التعامل مع نفسه ومع الآخر، ومع موجودات الكون، ومع الوقت والأفكار بطريقة صحيحة.

إن نجاح هذا المسار يعد المدخل الصحيح للنجاح في كل المسارات الأخرى التي هي أكثر اتساعًا وشمولًا.

المسار الثاني: (الأسرة) أو المجتمع المصغر، التي تمثل اللبنة الأساسية في البناء المجتمعي الكبير، وحظي مسار الأسرة بتعليمات دقيقة وتشريعات مفصلة، لم يحظَ بها أي مسار آخر، وارتبط المعنى الديني بقضايا الأسرة ارتباطًا وثيقًا، وتم إلحاق تعليمات بناء الأسرة بالحرية الدينية، ومن المؤكد أن الأسرة الصالحة هي القادرة على إيجاد الإنسان الصالح المكتمل، الذي يستطيع حمل رسالته النبيلة في الحياة.

المسار الثالث: المجتمع؛ إذ إن الإنسان مدني بالطبع، ولا يستطيع العيش إلاّ من خلال تجمع بشري، ولذا فإن المجتمع البشري يقع بمرتبة الضرورة لتحقيق الوجود الإنساني، واستقرار الحياة.

غير أن الناس إذا اجتمعوا اختلفوا اختلافًا حتميا، لتعارض مصالحهم وحاجاتهم وتناقض رغباتهم، ومن هنا فقد عني الإسلام بإرساء (منظومة القيم)، التي تشكل المرجعية العليا للتحاكم، وفض الخلاف عندما تصبح محلاً لتوافق العقول، وتحظى بالإجماع لكل المكونات، وتترسخ في الوجدان الجمعي.

ويحتاج فض الخلاف واستعادة الحق ومنع التظالم والتواثب، إلى سلطة تملك الصلاحية لتنظيم أمور المجتمع، وبسط العدل وتحقيق الأمن.

ولذلك عدّ الماوردي أن نجاح المجتمع البشري يقوم على خمسة أركان: (سلطان قاهر، عدل شامل، أمن عام، خصب دائم، وأمل فسيح)؛ إذ لا تقوم الحياة إلاّ بها.

المسار الرابع: العلاقات الدولية؛ إذ إن التجمعات البشرية الكبيرة التي تعيش على كوكب واحد، لا بدّ لها من رسم إطار للتعايش القائم على التعارف والتعاون والتكامل والتكافل، وفي نطاق المصالح المتبادلة، ضمن تشريعات السلم والحرب، حيث أرسى الإسلام قواعد القانون الدولي العام، المأخوذة من خطاب: (يا أيها الناس)، واستطاع أن ينقل المجتمع البشري نحو إطار قيمي واسع يقوم على معاني المساواة في أصل الخلقة، والتكافؤ في الدم، والمساواة في الحقوق الإنسانية العامة، مثل: حق الحياة، والتمتع بمرافق (الكون)، وحقه في الحرية والعدالة، ومنع كل أنواع التمييز القائم على العرق أو اللون أو الدين أو المذهب.

عند الحديث عن مسار التجمع البشري، يأتي الحديث عن مضامين الدولة والسلطة،

فالإسلام يهدف إلى إقامة المجتمع الصالح الذي يسوده السلم والأمن والعدل، ولذلك لا بد من تزويد المجتمع البشري بمهارات الإدارة الجماعية التي تسهل الحياة وتقلل المنغصات، وتزود الناس بمكنة حل المشاكل والمعوقات، وفي هذا الإطار يجب تقرير مجموعة من الأساسيات:

الأساس الأول: الإسلام عمل على إرساء القواعد الأساسية والمبادئ العامة والخطوط العريضة المتمثلة بـ(مجموعة القيم)، التي تشكل الفهم المشترك، والتي تقر بوجود الاختلاف وتعترف به وتستوعبه وتستثمر فيه إيجابًا، ولم يُعنَ بالتفاصيل، بل تركت التفاصيل الكثيرة التي لا نهاية لها ولا عد، للعقل والاجتهاد، وورود بعض التفصيلات، فهو على سبيل التمثيل والنموذج الذي يصلح للاقتداء، أو من أجل توضيح القاعدة الكبرى.

الأساس الثاني: التشريعات والأنظمة التي تنظم حياة الناس وعلاقاتهم، وهي عبارة عن اجتهادات بشرية مشتقة من المرجعية القيمية العليا، وتصلح هذه الاجتهادات لمكانها

وزمانهـــا، فهـــي ليست ثابتة، وليست معصومة، ولا خارج نطاق النقد والتعديل والإلغاء.

والعلماء والمجتهدون وأصحاب الاختصاص وأهل الرأي، في كل وقت، هم الذين يتولون الاجتهاد المناسب لمفاهيم زمانهم.

الأساس الثالث: إن أمور الدنيا العامة وإدارتها تقوم على العلم والخبرة والتجربة، المتحصلة لدى التجمع البشري، من خلال قدرتهم على اكتشاف ما في الكون من أسرار ونواميس، وقدرة على تسخيرها واستغلالها واستثمارها، وهذا يلخصه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (أنتم أعلم بشؤون دنياكم).

الأساس الرابع: الخطاب العام في ما يتعلق بشؤون القيم والأحكام والمبادئ والقواعد، موجَّه إلى عامة المكلفين العقلاء، الذين يمثلون التجمع البشري القائم، فالدين مُلك للأمة جميعها، وليس ملكًا لأي فئة أو شخص أو عائلة أو شعب أو قومية، فلا وصاية لأحد على هذا الدين، ولذلك فإن الدولة في الفكر السياسي الإسلامي هي دولة المجتمع، وليست دولة رجال الدين ولا الفقهاء، فكل فرد في المجتمع يملك سهمًا مساويًا لغيره من أفراد المجتمع، من دون مفاضلة إلا بما تحصل لديه من علم بالمجاهدة والتحصيل، والدين مفتوح للجميع بلا أسرار أو طلاسم.

عناصر الدولة الرئيسة

أولاً: الشعب وهو مجموع الأفراد (المواطنون)

قامت دولة الإسلام الأولى على أساس المواطنة منذ يومها الأول، بمعنى أن مواطني الدولة كانوا مسلمين وغير مسلمين، فكان هناك مسيحيون ويهود وعبدة نار؛ إذ أشارت الوثيقة الدستورية الأولى، وأعني بها وثيقة المدينة، إلى هذا المعنى، عندما نصت هذه القاعدة

على القول: (للمسلمين دينهم ولليهود دينهم)، بالإضافة إلى وثيقة نصارى نجران المعروفة، وقصة المجوس وعبدة النار معروفة أيضاً.

كل ذلك يؤدي إلى القول إن الدولة تضم كل رعاياها ومواطنيها، والاعتراف بحقهم بالحياة والوجود، وحقهم في الملكية والكسب، وحقهم في التحاكم إلى السلطة، والمشاركة في بناء الدولة والمجتمع وحمايته؛ ما ينفي قطعا مقولة الدولة الدينية.

ثانيًا: السلطة

لا شرعية لصاحب السلطة إلاّ من خلال الاختيار الحر النزيه من الأمة، وهذا ما نقله الجُويني بأنه محل إجماع جميع المسلمين، بكل مذاهبهم وفرقهم وطوائفهم (باستثناء طائفة واحدة من طوائف الأمة التي استقلت بمفهوم خاص لإيجاد الإمام) وتم التعبير عن طريقة الاختيار بما عرف بالبيعة.

والبيعة عقد من الأمة للإمام، تمنحه من خلالها حق السلطة. أما ما عرف في التاريخ الإسلامي من الإقرار بـولايات القهر والغلبة أو ولاية العهد، فهي اجتهادات سياسية، وأقوال الفقهاء في هذه المسائل ليست أمرًا مقدسًا معصومًا، وإنما يعد من باب الرأي لسد باب الفتن وحقن الدماء، نتيجة النزاع على السلطة والتعامل مع الواقع.

الإسلام يقرر مدنية الدولة بناءً على مجموعة أسس:

الأساس الأول: الاختيار والبيعة.

الأساس الثاني: حق الأمة في المراقبة والتقويم.

الأساس الثالث: حق الأمة بالشورى الواجبة.

الأساس الرابع : حق الأمة بعزل الإمام عندما يستحق العزل.

مبدأ تداول السلطة في الإسلام

إذا استندنا إلى الإجماع بأن السلطة للأمة، وتتم بطريقة الاختيار والبيعة، فهذا يؤدي إلى جملة استنتاجات:

ـ أن عقد البيعة ليس عقدًا دائمًا، فهو يقبل التوقيت، فليس هناك ما يمنع أن يكون عقدًا لسنوات محدودة.

ـ أن الإمام وكيل عن الأمة وأجير عندها، ويخضع لمراقبتها ومحاسبتها، والأمة تملك إنهاء عقد الوكالة في أي وقت.

ـ الإمام لا يملك الولاية حقًا شخصيًا، فليس له أن يورثه أو يعطيه لمن يشاء، ولذلك لا يجوز أن يصبح حقًا متوارثًا. ولذلك فإن اجتهاد الوراثة في الحكم اجتهاد مرفوض لا يقوم على دليل شرعي صحيح، وينافي مبادئ الإسلام وقواعده العامة.

ثالثا: في ما يتعلق بالتشريعات ومصطلح تطبيق الشريعة الإسلامية

عبر المراحل الزمنية المتعاقبة للدولة وتطور المجتمع الإسلامي، استطاع الفقهاء أن يستنبطوا من القواعد والمبادئ العامة فقهًا واسعًا، ومن هذا الفقه الواسع وجدت القوانين والأنظمة التي تنظم الحياة والعلاقة بين البشر، وتم تتويج هذا الجهد بما أطلق عليه (مجلة الأحكام العدلية)، التي تعدّ المصدر الرئيس لمجمل القوانين المدنية في الدول العربية المعمول بها الآن؛ إذ تم تحويل الفقه الحنفي إلى مواد قانونية وصيغ مختصرة تسهل على القضاة والحكام الفصل في القضايا والحوادث، ولذلك فإن مصطلح شريعة مأخوذ من التشريع، أي مجموعة التشريعات، أو مجموعة القوانين، وهي عبارة عن اجتهاد بشري غير معصوم وغير ثابت، ومحلّ للتطوير الدائم والإضافة والحذف والإلغاء.

ولذلك، ليس هناك تشريعات ثابتة موجودة منذ القدم، ويأتي اليوم من يريد نفض الغبار

عنها وتطبيقها، غير أن مرد ذلك للأمة بعلمائها وفقهائها وأهل الاختصاص والقادرين على معرفة المصلحة وتشخيصها؛ لإيجاد القوانين المناسبة في كل زمان ووقت، اعتمادًا على ما استقر في ذهنية الأمة وعقليتها من قيم ومبادئ وقواعد عامة، وبناء على تطور الخبرة البشرية في التشريع والتنظيم في كل عصورها، وأماكنها.

مصطلح (الحاكمية)

ظهر مصطلح الحاكمية لله في العصر الحديث، ويتم الاعتماد على الآية القائلة: (إن الحكم إلاّ لله)، ويفهم منه هنا نظام الحكم.

لكن هذه الآية لا تتحدث عن نظام الحكم، وإنما تتحدث عن حق الله في الحِـلِّ والتحريم، ولذلك فإن تعريف الحكم في الاصطلاح الفقهي مختلف تمامًا عن استخدام هذه الكلمة في السياسة، فالحكم هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين، إيجابًا أو ندبًا أو تحريمًا أو كراهية أو إباحة.

ومن هنا، لا يملك أحد الإنابة عن الله في الحِـلِّ أو التحريم، أو أن يحكم باسم الرب، وأنه ظل الله في الأرض، وما يقوله لا معقب لحكمه، ولا نقد ولا اعتراض، فهذا أمر مرفوض بالإجماع، فلا عصمة لأحد بعد الرسل، والقاعدة تقول: كل شخص يؤخذ من قوله ويرد، إلّا صاحب هذا القبر.

مصطلح (القرآن دستورنا)

المقصود هنا بأن القرآن يعد مصدرًا مهمًا للدستور، وهناك مصادر أخرى للتشريع، لأن الدستور قانون وتشريع، ومن المعروف أن مصادر التشريع عديدة، القرآن والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة وسد الذرائع، وغيرها.

الإسلام والحرية

الحرية تحظى بأهمية بالغة في الإسلام، ولذلك، هناك قاعدة أصبحت مهدًا للإجماع في الفهم: أن الإنسان يولد حرًا، ولا تملك قوة في الدنيا نزع الحرية من أحد ـ وهذا ما يعنيه قول عمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا».

وبناء على ذلك فإن:

ـ الحرية تسبق الدين والتدين؛ إذ لا بد للإنسان أن يمتلك حريته الكاملة قبل أن يعتنق الدين؛ لأن الدين لا يقوم مع القهر، ولا يجوز أن يفرض بالإكراه، وهذا ما قرره الله عز وجل في قوله: ﴿لا إكراه في الدين﴾، [البقرة، ٢٥٦].

ـ حرية الدين تقوم على حرية الفكر، وحرية الفكر تقتضي حرية الإرادة وحرية الاختيار.

ـ الحرية تعبير عن فلسفة الاختبار والابتلاء التي تقوم عليها فلسفة الدين، قال تعالى: ﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾ [الملك، ٢]، ولا يتحقق معنى الابتلاء الحقيقي إلاّ بحرية الإرادة و حرية الاختيار.

السلطة والحرية في الإسلام

تسبق الحرية السلطة وهي مقدمة عليها، وما وجدت السلطة إلاّ من أجل حفظ حريات الناس وصيانتها، وتتناقض السلطة مع أصل تشريعها إذا أصبحت قيدًا على الحرية أو مصدرًا لتهديدها أو الانتقاص منها.

حرية الدين تؤسس لكل الحريات الأخرى

بمعنى: عندما يأمر الإسلام بإتاحة حرية المعتقد، فهو أمر بإتاحة كل الحريات الأخرى، فليس معقولاً أن يسمح بحرية عبادة غير الله، ثم لا يسمح بالحريات الشخصية، مثل: حريات اللباس والطعام والتنقل والسفر والمراسلات وغيرها من الحريات.

الإسلام والتعددية

جاء الإسلام ليقرر أن الاختلاف سنة من سنن الكون، وسمة أصيلة للموجودات، فقد قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخْرَجْنا بِهِ ثَمَراتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوانُها وَمِنَ الْجِبالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُها وَغَرابِيبُ سُودٌ،وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ كَذلِكَ إِنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر، ٢٧ – ٢٨].

لقد شاء الله أن يخلق الناس مختلفين، ولم يخلقهم بعقل واحد وإرادة واحدة، والإسلام بخاطب العقل، ولذلك فإنه ينبغي احترام العقل عبر احترام التعددية، ضمن إطار الدولة، ولذلك لا تقوم الحياة إلاّ باحترام التعددية التي تعبر عن الاختلاف؛ ما يقتضي إيجاد الطريقة المناسبة التي يدار فيها الاختلاف، بما يحقق المصلحة العامة، ولن تستطيع قوة في الأرض نفي الاختلاف أو إنهاءه.

ولذلك، فالنظام السياسي الإسلامي يقر التعددية الدينية، والتعددية المذهبية، والتعددية الحزبية، فضلاً عن التعددية الفكرية والمعرفية.

الإسلام والمرأة

يقرر الإسلام المساواة التامة بين الرجل والمرأة في أصل الخلقة، والمساواة التامة في الكرامة الآدمية، والمساواة أمام الخطاب التكليفي العام، والمساواة العامة في الحقوق والواجبات، والمساواة في الجزاء والحساب والثواب والعقاب، ما يقتضي تقرير دور المرأة في حمل الرسالة وأداء الأمانة في إعمار الكون والخلافة في الأرض، ومشاركة الرجل في إدارة الشأن العام، بناءً على فلسفة التعاون والتكامل وليس فلسفة الصراع والتناقض.

بقي أن نقول، إن الدولة الإسلامية دولة مدنية، فهي دولة المجتمع، التي تدار عبر البشر الذين يتم اختيارهم من المواطنين، والذين يخضعون لمراقبتهم ومحاسبتهم، وفقًا لأرقى ما توصلت إليه الخبرة البشرية من أدوات الرقابة ووسائل المحاسبة، التي تضمن سيادة العدل ومنع الظلم.

تهدف الدولة أولاً إلى ضمان حرية البشر، وإزالة كل أنواع الإكراه، ونفي العبودية بكل أشكالها ودرجاتها، وتهدف ثانيًا إلى نشر العلم وإفساح المجال للعقل الإنساني بأن ينطلق في الكون وفي الآفاق لينظر ويكتشف، ويسخر كل نواميس الكون لخدمة الناس، وإشاعة الرفاه ورفع الشقاء عن الخلائق، ﴿طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾ [طه، ١ـ٢].

الإسلام الصحيح نصًا وممارسة

يمثل الفهم الصحيح للإسلام نقطة الانطلاق الأولى في عملية البناء والنهوض، وفي كل جهود الإصلاح المبذولة من كل القوى الفاعلة، على امتداد الساحة العربية والإسلامية، كما يمثل المرجعية الفضلى في معالجة ما تعانيه الأمة من فرقة وخلاف وضعف وانحطاط مشهود في كل المسارات، وعلى جميع الأصعدة والمستويات كافة.

وفي سياق الإسهام المطلوب في التقدم نحو الفهم السليم، لا بد من الارتكاز على الجوامع والموافقات، والقواعد والكليات التي تحظى بالقبول الجمعي الواسع، قبل الذهاب إلى التفصيلات والفرعيات، التي لا بد وأن تحظى ببعض الاختلاف.

* **قاعدة نشأة الكون ووجوده واستمراره من جهة اتساعه**، ونظامه الدقيق، وأن كل شيء فيه خلق بقدر، وفي منتهى الدقة والإحكام، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر، ٤٩]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان، ٢]. فهو مبني على خاصية التوازن العجيب، وتدخل سمة التوازن في كل علاقة بينية موجودة صغرت أم كبرت، وليس هناك شيء مخلوق ينطبق عليه مفهوم العبث، نشأة ووجودًا واستمرارًا وأثرًا، والإنسان جزء من هذا الكون الواسع الممتد ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون، ١١٥]، ولكنه يمتاز عن بقية المخلوقات ببعض الميزات.

* **قاعدة خلق الإنسان، ودوره في الحياة والوجود**، التي جاء الحديث عنها من خلال الحوار المثبت بين الله الخالق وملائكته، عندما قال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. [البقرة، ٣٠]

يشير هذا الحوار الذي سبق خلق آدم، بوضوح، إلى الغاية العظمى من خلق الإنسان ووجوده؛ إذ تتمثل بخلافة الله في الأرض، ويتمحور مضمون الخلافة، بكل تأكيد، على مفهوم الإعمار، بكل أبعاده ومرتكزاته، وهو مفهوم عظيم يقتضي امتلاك القدرة على البناء والإبداع، والإمساك بناصية العلم والمعرفة.

كما يشمل مفهوم الخلافة رعاية المخلوقات والعناية بها والحفاظ على وجودها، واستمرار نوعها، ويشمل حفظ سنن التوازن في الكون التي تتعلق بكل الموجودات الأخرى، على

اختلاف أنواعها وأشكالها وأصنافها، وبناءً على ما سبق، فقد خلق الله الإنسان بخصائص وزوّده بقدرات تجعله قادرًا على القيام بهذا الدور.

* **قاعدة الدين الواحد**: الله عز وجل أنزل دينًا واحدًا، على كل الرسل والأنبياء، وما أنزل أديانًا متعددة ومختلفة، فالله عز وجل أوصى جميع الرسل والأنبياء: أن آمنوا بالله الواحد، وتوجهوا إليه وحده بالعبادة والطاعة والخضوع، وأمر الناس جميعًا بالتزام التصرفات الصحيحة، والتخلق بالأخلاق الحميدة.

أما الاختلاف فيتمثل فقط في التشريعات وبعض التفصيلات العلمية التي تصلح لزمان دون زمان، ومكان دون مكان.

* **قاعدة المقاصد**: وتقوم على جملة معانٍ في غاية الأهمية:

ـ قيمة الإنسان، وقيمة الحياة، فالإنسان هو سيد المخلوقات، وهو صاحب المكانة السامية، وله كان التكريم.. ولذلك فإن النفس الإنسانية مقدسة ومصونة، وهي أغلى المقدسات وأعلاها شأنًا ومكانة وأهمية.

ـ والقيمة متوجهة للنفس البشرية عمومًا، وليست مقصورة على النفس المسلمة أو النفس المؤمنة.

ـ وتظهر هذه القيمة من خلال المحافظة على حياة الحيوانات والنباتات وكل الموجودات.

* **قاعدة حفظ العقل**: حفظ العقل لا يعني فقط تحريم المخدرات والمسكرات وما يذهب العقل وما يخل بدوره، بل الأهم هو تغذية العقل وتنميته، بالعلم والمعرفة والتفكر والتدبر، والنظر والسير في الأرض، والتمرين على الاكتشاف. وأفضل وأثمن وأغلى وأهم ما يحصل عليه الإنسان في هذه الحياة هو (الحكمة)، ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة، ٢٦٩]. والحكمة هي ثمرة العلم والخبرة والتجربة، وثمرة جهود الإنسان في الحياة التي تجعله قادرًا على معرفة الحق، وعلى اتخاذ القرار السليم، والتعرف السليم.

* **قاعدة مفهوم العبادة**: يحظى مفهوم العبادة في الإسلام والدين على العموم، بمكانة عالية ومهمة ومحاطة بالقداسة؛ إذ يقوم المفهوم الواسع للعبادة على إطلاق هذا المصطلح على كل ما يصدر عن الإنسان من أقوال وأفعال ونوايا، إذا كانت صحيحة ومرتبطة بتحقيق رضا الخالق، حيث اتسع هذا المعنى ليشمل ما يقوم به الإنسان من أكل وشرب وممارسة الشهوات والمتع، إذا كانت من دون عدوان وارتكاب للمحرمات.

* **قاعدة بناء الإنسان**: أهم مقصد من مقاصد الإسلام هو إعداد الإنسان، فهو أهم مشروع على الإطلاق من مشاريع التجمع الإنساني، وأهم مشروع للدولة، وأهم مشروع لأي حزب أو جماعة.

بمعنى أكثر وضوحًا: إن نجاح أي تجمع بشري، ونجاح أي دولة، ونجاح أي حزب أو أي جماعة، يكمن في النجاح في إعداد الإنسان، إعدادًا متكاملاً.

* **القاعدة التي تتعلق بمفهوم الجهاد**: موضوع القتال والجهاد من المواضيع الملتبسة في هذه الأيام، ونحن هنا أمام مفهومين: موسع ومضيق.

المفهوم الموسع: أن الجهاد مصطلح عام يشمل كل جهد يقدمه الإنسان في سبيل تحقيق مقاصد الدين، سواء كان جهدًا عقليًا معرفيًا، فكريًا أو جهدًا بالقول أو جهدًا بالفعل والتصرفات. بمعنى: طلب العلم جهاد، وطلب الرزق جهاد، وقول الحق جهاد، وجهاد الأعداء والدفاع عن النفس والأرض والعرض جهاد.

المفهوم المضيق: هو قتال العدو، ولقد شرع الجهاد من أجل حفظ الحقوق ورد العدوان، ولم يشرع الجهاد من أجل الاعتداء على الناس وأخذ ممتلكاتهم وأرضهم، ولم يشرع القتال من أجل قهر الناس وكسر إرادتهم، بل العكس، شرع من أجل تحرير الناس وتحرير إرادتهم.

ولذلك، لم يشرع الجهاد من أجل فرض الإسلام على الآخرين، بل من أجل تحرير إرادتهم ورفع القهر عنهم ليكونوا ـ بعد ذلك ـ قادرين على الاختيار الحر.

* **القاعدة المتعلقة بالحرية:** نقطة الانطلاق الأولى بالتدين هي الحرية. فالحرية تسبق الدين، ولا يستطيع أن يدخل أحد الدين إلّا إذا كان حرًا، لأن الله قال: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة، ٢٥٦].

* **القاعدة المتعلقة بالسلطة:** الحرية تسبق السلطة، وما وجدت السلطة إلّا من أجل حفظ حريات الناس، ورفع القهر عنهم. ولذلك فإن كل من يستخدم الدين أداة من أدوات القهر فقد خالف مفهوم الدين وناقض الإسلام.

الإسلام والدولة والسلطة

أعتقد أن الإسلام جاء ليبني الإنسان الصالح عن طريق بناء المجتمع الصالح، والمجتمع الصالح هو المعني بإيجاد الدولة واختيار السلطة، التي تحفظ مقاصد الخالق في خلقه.

بمعنى أن الإسلام والدين ليسا وسيلة إلى السلطة، بل السلطة وسيلة من وسائل حفظ الفكر وحماية الحرية وحماية الحقوق.

الخاتمة

الإسلام يمثل الإطار الفكري للأمة، وهو مصدر منظومة القيم لديها، ومصدر ثقافتها وهويتها، وفلسفتها في التعامل مع الوجود، وهو الإطار الحضاري الواسع للأمة بكل مكوناتها، مهما اختلفت في العقائد والأعراف، وتباينت في الاتجاهات السياسية والفكرية.

ـ الإسلام ملك للأمة، وليس ملكًا لحزب أو فئة أو حاكم أو زعيم، وتشتق الأحزاب والجماعات برامجها من هذا الإطار الواسع، وقد تنجح وقد تفشل، ونجاحها وفشلها لا يعنيان نجاح الإسلام وفشله.

ـ الإسلام لا يحوي مفهوم الدولة الدينية، ولا الحزب الديني، فالدولة مدنية والأحزاب مدنية.

الأحزاب تتفاوت بقوة طرحها وقوة استلهامها لمبادئ الدين وقيمه، ويعطيها هذا التفاوت القدرة على تحقيق برامجها.

الأحزاب لا تستمد قوتها من الغطاء الديني والشرعي، وإنما من تحويل هذه المبادئ إلى برامج تحل مشاكل الناس، وتنهض بواقعهم وتحمي مقدراتهم، وتنمي اقتصادهم، وترفع مستويات الإنتاج لديهم.

ـ الدولة المدنية، بمعنى أنها دولة المجتمع كله، تقوم على أساس المواطنة، ومن حق كل المواطنين المشاركة في بناء دولتهم، والمشاركة في إدارة الموارد، دون تفرقة أو تمييز قائم على الدين أو العرق أو اللون أو الجهة، وأساس الاختيار يقوم على معيار القوة والأمانة، المأخوذ من قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص، ٢٦].

كيف وصل تاريخنا إلى هذا المآل؟

د. سيّار الجميّل *

ربما يثير موضوع هذه المحاضرة الشجون؛ لأننا نفاجأ كل يوم بما هو جديد من الأحداث غير المتوقعة؛ إذ لم نكن نتوقع أبدًا، على امتداد حياتنا، أن يصل مآل هذا الواقع إلى هذا المنحدر. ربما يصفني بعضهم أنني متشائم، غير أنني أؤمن أن في نهاية النفق ثمّة بصيص أمل، باعتماد قراءات متعددة عن تاريخ هذه المجتمعات، لا الدول، لأن دولنا حديثة في مجملها.

الواقع أن المآل الذي وصل إليه تاريخنا كان متوقعًا، ليس عند الجميع بطبيعة الحال، لكن لمن كان يراقب حركة التموج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، مقارنًا بين ذلك وبين أمم أخرى لم يكن لها وجود قبل مئة سنة، وأصبحت من الأمم المتفوقة علينا.

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٤ أيار ٢٠١٥.

* مؤرخ وكاتب من العراق.

والسؤال: ما الذي حدث، وما هي العوامل التي أودت بهذا التاريخ إلى هذا المنحدر؟

نسمع جميعًا إجابات عن التساؤل السابق تضع اللائمة على الحكام أو السلطات، من دون أن ننتبه إلى ما في أذهاننا، وإلى ما في الذهنية المسيطرة علينا، ولم ننتبه إلى الواقع الذي يعيشه المجتمع، أي مجتمع، سواء عندنا في المشرق العربي أو في المغرب العربي، لم ينتبه أحد.

إن الطبقات المسحوقة في المجتمع لا تختزل جميع المهمشين في المجتمع، فالمهمش الذي يجد نفسه، منذ الطفولة، مبدعًا ولم يرعه أحد، لا المجتمع ولا الدولة، يفقد طريقه ويذهب من دون أن يستفيد منه المجتمع، والمهمش من لم يرعه بيته ولا مدرسته بسبب عقم المناهج على مدى ٧٠ـ٨٠ سنة لم نجدد خلالها مناهجنا.

إذًا، تنحصر المشكلة في وجود مستبدين على واقع ٤٠ سنة مضت؛ لأن المجتمع خلق هؤلاء المستبدين، والمجتمع هو الذي جعلهم على أعلى السلطات، وصفّق لهم طويلًا، على مدى ٤٠ سنة كانت الناس تهرب وتخاف وتصمت وترتعب.. من السلطات السياسية، لكن اليوم هناك سلطات ظهرت في المجتمع هي أشدّ قساوة من السلطات السياسية.

إذن؛ ماذا سيقول المؤرخ بعد مائة سنة أو مائتي سنة أو ثلاثمائة سنة، عندما يقارن بين فاتحة القرن العشرين وفاتحة القرن الحادي والعشرين؟ ماذا سيقول المؤرخ عندما يأتي لكي يدرس عصرًا كاملًا (العصر الكامل بالنسبة إليّ ثلاثمائة سنة)، ثلاثمائة سنة بدأت مع نابليون عندما غزا مصر وفلسطين، وبقي أقل من سنة واحدة، لكنها شكلت صدمة معرفية وحضارية.

واستمرت المجتمعات تتموج حتى فاتحة القرن العشرين، وكانت المجتمعات إزاء صدمة أخرى هي الحرب العالمية الأولى، وعشنا امتداد القرن العشرين على إفرازات تلك الحرب ومؤتمر فيرساي، والمؤتمرات التي أعقبته، ثم انتهى القرن العشرون بمتغير جديد

طرأ على الواقع، ليبدأ مع نهاية العقد الأول من القرن الجديد تغيّر جذري، لم يكن ثمة مناص منه، سمي بـ«الثورات العربية»، وسمي بـ«الربيع العربي».

هذا تغير تاريخي، وكان ظهر، بيد أنه استلب في بعض الأحيان وبعض الأماكن وبعض الدول، استلابًا واضحًا، وبطريقة مفضوحة.. لكن هذه ليست النهاية.

تاريخ وصل إلى هذا المآل، لكن هذه ليست النهاية، وحتى تمر علينا مائة سنة أخرى سنكون رحلنا، وكذلك ثلاثة أجيال لاحقة، حتى نهاية القرن الحادي والعشرين، فيختتم العصر الذي نعيش فيه.. وهنا أعود إلى القياسات، والحديث عن (المجايلة)، التي تقوم على أساس تقسيم الزمن التاريخي على أساس الوحدات الكلية والوحدات الجزئية، فالوحدة الجزئية ٣٠ سنة- هي عمر الجيل الواحد، ومن خلال الوحدة الكلية ٣٠٠ سنة، نجد حاصل جمع عشرة أجيال، وهو عمر العصر التاريخي، وعليه، فإن التاريخ الميلادي مر إلى الآن بـ٦٧ جيلًا (أي بسبعة عصور). أما التاريخ الإسلامي، فقد مر إلى الآن بـ٤٧ جيلًا، وسيختتم العصر الخامس نفسه عند نهاية القرن الواحد والعشرين.

(والمجايلة) نحت لغوي من (جيل) الاسم، (وجايل) الفعل. وتعني باختصار: تسلسل الأجيال وعلاقتها بعضها ببعض، فكل جيل يتكون في رحم الجيل الذي سبقه، فإذا عرفنا أن متوسط عمر الإنسان عبر التاريخ هو قرابة ستين سنة، فإن حياة الإنسان تنقسم إلى قسمين أساسيين: أولهما للتكوين ٣٠ سنة، وثانيهما للإنتاج ٣٠ سنة، وعندما يتسلم الجيل مقاليد التاريخ يكون الجيل الذي سبقه قد غادر مكانه.. وربما تحدث استثناءات في حياة الإنسان لكي يبقى، مثلًا، ويعيش حتى التسعين، لكن كل ما يضاف إلى حياته لما بعد الستين، لم يحسب حسابه إلا على الجيل الذي عاش فيه، وكان ابن خلدون قال إن عمر الدولة الاعتيادي المقدر هو ١٢٠ سنة.

إذن؛ الجيل ليس عشر سنوات، كما يحسبه بعضهم، الجيل هو ٣٠ سنة، لكن العصر

الكامل الذي يتكون من ثلاثمائة سنة يتكون من عشرة أجيال، والاشتغال كله على التاريخ الميلادي، ولا نستطيع أن نشتغل على التاريخ الهجري، وعليه، نحن في أزمة العصر الخامس في تاريخ الإسلام، أو في الثلث الأخير من العصر الخامس الذي يبدأ بداية القرن ٢١، وينتهي بنهايته، لكي تعقبنا عصور أخرى ستبتدئ سنة ٢٠٩٩، إن بقيت الأجيال حية، وإنما هذا مخاض صعب، وعندما أقارن هذا المخاض بالمخاضات والتحديات الصعبة التي مرت على هذا التاريخ فإنني لا أجد لها مثيلًا.

وإذا بحثنا في تلك العصور، لن نجد، كما نرى اليوم، فئة جاءت لكي تسحق مُدنًا بالكامل، أو لكي تسحق كنائس بالكامل، أو تفجر جوامع بالكامل، أو تقضي على مؤسسات اجتهد وتعب من أجل بنائها ناس منذ أجيال طويلة، حتى المؤسسات التراثية والوقفية لم تسلم من يد العبث والدمار، ولم تكن ثمة إعدامات في الشوارع، مثلما نجد اليوم، بل ثمة مجتمعات تتمزق، في العراق وفي سورية وفي ليبيا، وثمة ما هو غير واضح تمامًا لما يجري في الجزائر منذ خمسة عشر عامًا.

وثمة رعب مسيطر على السايكولوجية العربية، بحيث يخاف المرء، ليس من الموت، بل من طريقة الموت، وثمة جيوش تهزم بالكامل، وقادة دول كانوا مستبدين يهزمون ويقتلون بطريقة بشعة، وتتفجر عندنا انقسامات غير مألوفة لنا، ربما ألفها الأجداد، ربما مجتمعات عاشت أزمات صعبة جدًا، على غرار مجتمعات (جبل لبنان) في القرن السابع عشر؛ إذ كان ثمة تاريخ ممزق، وقد استعادت لبنان تلك الأزمات خلال الحرب الأهلية، واستعادت الروح الطائفية كما كانت في القرن السابع عشر، وبشكل أكثر خطورة.

في القرن السابع عشر، أكثر سنة خطورة هي سنة ١٧٩٠. وفي سنة ١٧٩٩ دخل نابليون مصر، وأنهى مماليك القدماء، والحالة التي كانت عليها مصر في القرن ١٨ مأساوية، مصر غير التي نعرفها، وغيرها في عهد محمد علي وسلالته التي حكمت خلال ١٥٠ سنة، كانت

مصر خلالها متفوقة، وكانت أوروبا تحترمها، وكانت حصيلتها نهضة رائعة، خصوصًا في الفنون والآداب، وكانت ثمة نهضة حقيقية، ولد فيها طه حسين، وجاءت فيها أم كلثوم، وغيرهما.. وكان تأسيس تلك الفترة قويًا، وقد امتدت من ١٨٠٤ إلى ١٩٥٤.

وعلى الرغم من اعتزازي الشديد بالرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، غير أنني سأبقى محايدًا وأنا أعاين فترة حكمة، بوصفي مؤرخًا. لقد سارت مصر في مسار غير الذي كانت عليه قبل ١٩٥٤، ولم تكمل مصر البناء على ما تم بناؤه خلال ١٥٠ سنة سابقة، لكن هذا المسار أخذ طريقًا أخرى لوجود عوامل متعددة، كان أبرزها وجود (إسرائيل).

لكن عندما أتأمل السنوات الثلاثين التي استهلت القرن التاسع عشر، أجد من يفكر في قيام تنظيمات خلافًا للسنوات الثلاثين التي استهلت القرن العشرين، وقد جاءت تنظيمات القرن التاسع عشر بقوانين، والمجتمعات المدنية لا تنهض من دون تلك القوانين، ومن دون مؤسسات كذلك، ومن تلك القوانين على سبيل المثال: قانون الأراضي، الذي ألغى الحالة التي كانت قائمة على مدى ٢٥٠ سنة، من عائد عصر سليمان القانوني. كما كان هناك قانون البلديات، وقانون (الطابو)، وقانون المدارس المدنية، بحيث يدرس الطالب مواد جغرافيا وتاريخ وقانون وآداب وأخلاق وفيزياء وكيمياء وميتافيزيقيا.

تلك القوانين جاءت بمفهوم الدولة للمرة الأولى، وهو ما افتقدناه خلال القرن العشرين؛ إذ تغيّرت الرؤية التي كانت تتطلع إلى الأمام، بحيث أصبحت تتطلع إلى الخلف.

وبالعودة إلى القرن التاسع عشر، كانت تونس سبقت الدولة العثمانية من خلال التفكير بالدستور، وهو تفكير يؤشر على تقدم مجتمع على آخر لم يفكر به بعد.

وإذا كان أجدادنا سبّاقين إلى فكرة الدستور، فإننا نأتي اليوم لنسيء إلى دساتيرنا، ونعزز الانقسام بيننا، لا التوحد، ولم نعمل على خلق الوازع الوطني لدى الجيل الجديد، و على توحيد العرب، ولا أقول في هذا المقام بـ(القومية)، وهي المفردة التي لم تعد تجد ترحابًا.

وعلى الرغم من وجود تاريخ عربي، ولغة عربية، وثقافة عربية، وأغنية عربية، فإن العربي يحرج عندما يذكر موضوع (التوحد العربي)، وقد وجدنا حالة انحدار حدّ التناقضات في مجتمعاتنا، كونها عربية!

بعد المرحلة الدستورية، كان عهد السلطان عبد الحميد، الذي تناقضت الآراء إزاءه، عند نهاية القرن التاسع عشر، وأنا هنا حيادي في تأمل هذا الرجل؛ إذ أجد الأطالس الملونة، وبرامج التعليم الجدية، والحالة الاجتماعية الممتازة، وهنا يجب أن أفصِّل: عندما أقرا التاريخ فإنني أقرأه بين التاريخ الاجتماعي والتاريخ السياسي، وهو ما لم يفعله المؤرخون، الذين يهتمون بالتاريخ السياسي من دون التاريخ الاجتماعي، وكأن المجتمعات خرجت للتو من أرحامها، من دون أن تكون لها أعماق واسعة في التاريخ، أو علاقات واسعة في التاريخ، حتى من يكتب في تاريخنا من الأجانب.

لقد أساء المؤرخون العرب الجدد إلى تواريخهم أكثر من المؤرخين الأجانب، الذين قاموا بقراءة عهد السلطان عبد الحميد، وأدركوا أنه كان عهد استنارة، فالصحف تُنشأ للمرة الأولى، والمفكرون يظهرون على غرار جورجي زيدان، الذي كتب تاريخ الأدب العربي بمجلدات، وكتب تاريخ التمدن الإسلامي بمجلدات، وأصدر مجلة الهلال التي ما تزال تصدر حتى الآن.

أين نحن الآن من مثل هؤلاء الرجال البُناة في كل العالم، وكل المجتمعات، الذين كانوا محل اعتزاز وافتخار، خلافًا للحالة العربية الراهنة؛ إذ يصار إلى قتلهم وإعدامهم، وسحلهم في الشوارع.

كان زمن الاستنارة العربية قد انتهى، لأسباب عديدة، منها أسباب سياسية محلية، وأسباب سياسية دولية، من مثل الحرب العالمية الأولى، التي مزّقت وشتتت شمل الدولة العثمانية، قبل أن تنتهي. ولقد حافظ الأتراك على مستطيل الأناضول، فولدت الجمهورية

التركية، بقيادة مصطفى جمال أتاتورك، الذي عمل على تطبيق العلمانية في تركيا، لكنه لم يقضِ على الإسلام، وبقيت هناك جوامع ومدارس دينية.

وبعد الحرب العالمية الأولى، بدأ جيل آخر بالظهور من البناة، الذين استفادوا من البناة السابقين، على غرار: طه حسين، وتوفيق الحكيم، وغيرهم.

في ذلك الوقت، ظهرت دولة اسمها (المملكة المصرية)، أو (مملكة مصر والسودان)، قبل انفصال السودان عن مصر، وظهرت المملكة العراقية، وإمارة شرق الأردن، والمملكة الليبية المتحدة، التي قامت عبر اتحاد ثلاثة أقاليم في دولة واحدة على يد السنوسيين، الذين كان لهم تاريخ اجتماعي زاهر على مدى ١٥٠ سنة؛ لأنهم استطاعوا أن يشكلوا حالة من الاندماج والانسجام، على صعيد الدولة كلها.

وكان ثمة من واصل النضال من أجل الاستقلال، في الجزائر وتونس والمغرب، في تلك السنوات الثلاثين، التي انتهت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لتبدأ حالة جديدة من أبرز ملامحها المد القومي، مع ولادة (إسرائيل)، التي تحدث (هرتزل) عن ولادتها في العام ١٨٩٧، وقد ولدت بعد ٦٠ عامًا، من دون أن ينتبه العرب، وتلك عادتهم، إلا بعد فوات الأوان، وعندما أقلّبُ الوثائق أجد إصرارًا صهيونيًّا على تأسيس (إسرائيل).

أما المد القومي فلم يبدأ وحده، بل كان هناك تاريخ طويل من الاشتغال والعمل، قبل الحرب العالمية الأولى، واتهم بعض الناس باتهامات سخيفة (هذا مع السفارة الروسية، وذاك مع السفارة الفرنسية)، وقد أخذنا المد القومي ضمن انقلابات عسكرية وثورات وانتفاضات على مدى ٣٠ سنة، بين عامي ١٩٤٩ و١٩٧٩، وحدثت الوحدة العربية والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وحلف بغداد، وبعضهم يستذكر الآن قيمة ذلك الحلف، وفي مقابلة مع المرحوم الدكتور فاضل الجبالي وزوجته في تونس قال لي: يا بني لا أدري من أين جاء هذا الحلف؟ هو اتفاق نشأ بين العراق وتركيا، وانضمت إليه إيران، من

أجل خلق حالة أمن إقليمي، ثم دخلته بريطانيا، ثم دخلته الباكستان، لكن أسيء فهمه وأشيع عنه الكثير.

في هذا الزمن انتكسنا بضع انتكاسات، سنة ١٩٦٧، كما سميت، نكسة، وهي هزيمة، لأننا شعرنا نحن الذين تربينا على تحرير فلسطين، بخسارة فادحة. في سنة ٦٧ مررنا بهزيمة مؤلمة جدًا، ليس للجيوش وإنما للمجتمعات، وللثقافة، وللمدارس، وللذات.

وأنتقل إلى سنة ١٩٧٩، التي أعدّها أخطر سنة في القرن العشرين؛ لأننا نعيش اليوم التداعيات التي أفرزتها تلك السنة، فهناك خمسة أحداث كبرى مهمة جدًا وخطيرة، ينبغي مراجعتها جيدًا، وهي: وصول أول معمم في تاريخنا الإسلامي إلى سدة الحكم العليا، لكي ينشئ نظام (ولاية فقيه)، ولا ريب أن وصول هذا الإمام بعمامته السوداء إلى سلطة عليا في إيران يشكل خطرًا كبيرًا، ليس على الواقع الزمني في ذلك الوقت، بل على التاريخ الطويل للأمة الإسلامية، ووصول صدام حسين إلى السلطة عام ١٩٧٩، ودخول السوفييت إلى أفغانستان بعد خمس سنين من انقلاب الشيوعية، وولادة الأفغان العرب كرد فعل على ما حدث في إيران، وحدوث انقسام ما بين (ولاية فقيه) وأفغان العرب الذين سيخرجون (ابن لادن)، وصولًا إلى (أبو بكر البغدادي)، هذا الانقسام ذو الامتداد الكبير، لم يفكر فيه أحد في السابق.

كنا وما نزال ندرس، ونقرأ في الموسوعات، وحتى في مؤلفات المستشرقين، عن عصر ذهبي كان وقت هارون الرشيد؛ إذ ظهرت في عصره الحكمة والعلوم والترجمة، وبأنه يحج سنة ويغزو أخرى، في حين يعتبره آخرون غير ذلك، استنادًا إلى أمور غاية في الأهمية حدثت في عصره، من مثل الفتنة الكبرى، وما أحدثته من تداعيات. وهناك من يسمي التاريخ العباسي بالتاريخ الإجرامي، وكذلك التاريخ الأموي، والتاريخ العثماني كذلك، وهناك من يرى أن تلك العصور كانت ذهبية، وأسأل: كيف سنربي أجيالنا في العراق وسورية

وغيرهما حيال ذلك التناقض الواضح؟ وكيف ستفكر هذه الأجيال؟ وكيف ستتعامل مع هذا التاريخ؟ هي محنة كبرى، والأمر ليس مرتبطًا بالسياسة فقط، بل بالمستوى الثقافي، والذهنية الجمعية العربية المركبة.

كنا شهدنا بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠٩ عهدًا غاية في البشاعة، من حروب ودكتاتوريات، هذا يحكم هنا، وذاك يتسلط هناك، ودخلنا في حروب طاحنة وبعثرنا الموارد، ولم نلتفت إلى مدارسنا وجامعاتنا ومؤسساتنا المدنية السياسية التي نادى بها الأجداد منذ ١٥٠ سنة، فعبد الرزاق السنهوري (١٨٩٥ ـ ١٩٧١)، الذي كان أحد أعلام الفقه والقانون في الوطن العربي، وضع قوانين مهمة منتصف القرن الماضي، وظلت إلى الآن من دون أن تجدد، فتحولنا من أناس ينشرون التقدم إلى أناس ينظرون إلى الوراء، وكأننا لم نعش في مدارس ومجتمعات مدنية قطّ.

وثمة تشويه وتزوير للتاريخ، وثمّة أناس تبرعوا بتشويه تاريخنا. والخلاصة أننا الآن في محنة، لكن ثمّة بصيص أمل، فالمجتمعات تتساءل حيال ما يجري، بمنطقية، وتحاول أن تصل إلى الخلاص.

الغـــــرب والعــرب والإســـــلام ... أسئلـــــة الراهـــــن والمستقبـــــل

د. محمد المسفر*

تتنازعنا الشرور من الداخل، ومن المحيط، ومن خارج دائرتنا العربية الإسلامية، وثمة متغيرات محلية ودولية متلاحقة، من المفروض أن نتنبه لمخاطرها ونرصد حركتها، بغية اتقاء شرورها.

صحيح أننا يجب أن نبتعد عن العادات السيئة التي تجعلنا نغمض أعيننا عن أمراضنا الذاتية وسلبياتنا الداخلية، مكتفين بتركيز اهتماماتنا على التحديات والمخاطر الخارجية، وعلى مشروع نهضتنا العربية الإسلامية، لكن من الصحيح، أيضاً، أن لا نغفل دور التحديات الخارجية فننهج دبلوماسية الاسترضاء للقوى الأجنبية ونشعرها بضعف أمتنا العريقة في بناء الحضارة الإنسانية.

نحن أمة مكتملة التكوين، تعداد سكانها يزيد على ٤٠٠ مليون

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ١٥ أيار ٢٠١٤.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر.

إنسان، ونتمتع بسعة سوق كبيرة تستطيع، إذا ملكت الإرادة السياسية، أن تتحكم في مواصلات العالم برًا وبحرًا وجوًا، ولها من الموارد بكل أنواعها ما يؤهلها أن تلعب دور القوى الكبرى.

للأرض مكانة روحية لدى الأمّة العربية، لا تضاهيها أي أمة في الأرض، أرضنا هي مهبط الديانات السماوية الثلاث، والقبلة الإسلامية والمسيحية في أرضنا، ولغة الإسلام هي لغتنا العربية، ألسنا أمة مكتملة التكوين؟

مر على أمتنا تاريخ عصيب؛ فلم تستهدف أمة من الأمم كما استهدفت أمتنا العربية الإسلامية، ومن أمثلة ذلك:

ـ الحروب الصليبية (١٠٩٨ـ١٢٩١).

ـ غزوة التتار التي دمرت بغداد (١٢٥٨).

ـ الحملة الفرنسية على مصر والشرق (١٧٩٨ـ١٨٢١) التي قادها نابليون بونابرت.

ـ حرب العام ١٩٤٨.

ـ العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦.

ـ حرب ١٩٦٧.

واليوم، الحرب على العراق وسورية وعلينا جميعًا.

إن المأزق التاريخي الراهن لأمتنا العربية إنما يتمثل في كونها أصبحت حقل تجارب لكل القوى الغربية، ويستدعي هذا المأزق إعادة تشكيل رؤيتنا وفهمنا لما يدبر لأمتنا بشكل واقعي ومستقبلي حتى نتمكن من تحديد توجهاتنا وتحالفاتنا بشكل صحيح، وينظر الغرب إلى العرب اليوم نظرة دونية، وكأننا جحافل من الإرهابيين الذين يسعون لبث الدمار والخراب للحضارة الإنسانية، ومن أمثلة ما يقولون في حقنا، وحق ديانتنا:

ـ قالت الصحيفة الإيطالية أوريانا فلاتش: الإسلام هو العدو في عقر دارنا، وهو لا ينسجم مع القيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ولا يمكن الحوار معه.

ـ قال توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا السابق، في مؤتمر حزب العمال البريطاني: إننا نواجه أيديولوجيا شريرة، إنه صراع عالمي، إنها معركة أفكار وقلوب وعقول داخل الإسلام أكثر منها خارجه، إنها معركة يجب أن نكسبها.

ـ وكان نيكولاي ساركوزي، عندما كان وزير داخلية فرنسا، دعا في اجتماعه مع نظيره الإسباني خوسيه أنطونيو، إلى إعلان الحرب بلا هوادة على ما سمّاه «الإرهاب الإسلامي».

ـ وصف وزير داخلية ألمانيا السابق، اتو شيلي، الإسلاميين الذين يعيشون في أوروبا، بأنهم «نمو سرطاني في جسد المجتمع الأوروبي» (المصدر: جريدة الخليج، الشارقة في ١٧/ ٧/ ٢٠٠٥).

ـ يقول بيرنارد لويس: «إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون، فوضويون، لا يمكن تحضّرهم، وإذا تركوا لأنفسهم فسوف يفاجؤون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات. إن الحل السليم لمواجهتهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وعلى أميركا أن تقوم بالضغط على قياداتهم الإسلامية، دون مجاملة ولا لين ولا هوادة ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة».

ـ قال وزير الداخلية الألماني هانز بيتر فريدرش: الإسلاميون ما زالوا يشكلون تهديدًا لبلادنا على الرغم من اغتيال أسامة بن لادن.

ـ قال رئيس المجلس الوزاري الأوروبي ـ وزير خارجية إيطاليا سابقاً، جياني ديميكليس: إن المواجهة مع الشيوعية لم تعد قائمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن ثمة مواجهة أخرى يمكن أن تحل محلها بين العالم الغربي والعالم الإسلامي.

أما الإرهاب، فهو أعظم اختراع انتشر عبر العالم، دول ترهب دولًا، وحكومات ترهب شعوبها وهكذا، وأورد مثالًا لا يجادل أحدٌ في صحته: حاول حاكم عربي في زيارة له للولايات المتحدة الأميركية، إقناع الإدارة الأميركية بتلطيف دعمها للعنف الإسرائيلي، ومما قاله للرئيس الأميركي: «ثمة انتفاضة على وشك التفجر في الوطن العربي، الأمر الذي يعرض مصالحكم للخطر، كسيطرتكم على النفط»، فجاء الرد الأميركي خاليًا من الدبلوماسية على الإطلاق: «انظر ما فعلناه في العراق، أثناء عاصفة الصحراء، نحن اليوم أقوى عشر مرات مما كنا عليه حينذاك. وإن كنت تريد معرفة مدى قوتنا فانظر ما فعلناه في أفغانستان.. كل ذلك لنبين لك ما يمكن أن يحدث إن لم تفعلوا ما نطلبه منكم. إننا لا نأبه بما تفكرون به»، أليس ذلك قمة الإرهاب؟! (المصدر: مقابلة أجراها جون جنك رمان في معهد ماسا شوسيتش للتكنولوجيا في ٢١ مايو ٢٠٠٢ مع نعوم تشومسكي).

وقد هاجمت الولايات المتحدة الأميركية نيكاراغوا عسكريًا ولغمت محيطها البحري في ثمانينيات القرن الماضي، وألحقت بها خسائر بشرية واقتصادية، وحولتها إلى أفقر دولة في البحر الكاريبي، فتقدمت حكومة نيكاراغوا إلى محكمة العدل الدولية تطلب إنصافها من الإرهاب الأميركي ضدها، فأصدرت المحكمة حكمًا تدين فيه أميركا «بارتكابها عملًا إرهابيًا ضد دولة عضو بالأمم المتحدة». وبهذا تكون أميركا هي الدولة الوحيدة في العالم، منذ تأسيس الأمم المتحدة، التي أدانتها المحكمة الدولية بالإرهاب.

ولقد أسفر الغزو الإسرائيلي على لبنان في العام ١٩٨٢، عن قتل ٢٠ ألف إنسان، وحمت الولايات المتحدة الغزاة الإسرائيليين، في الأمم المتحدة، من مطالبتهم بالانسحاب من الأراضي اللبنانية، باستخدام حق النقض «الفيتو». ولنا أن نتأمل الأمور الآتية:

ـ الغارة الجوية الإسرائيلية على تونس، وقتل مدنيين بينهم قيادات فلسطينية، بعلم

الأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط، وهذا إرهاب دولي تعلمه الإدارة الأميركية.

ـ تقوم إسرائيل، كل بضعة أشهر، بأعمال إرهابية في لبنان، كما تقوم يوميًا، بعمل إرهابي في فلسطين المحتلة، ولا أحد يثير تلك الأعمال الإرهابية في الولايات المتحدة الأميركية.

ـ أليس احتلال العراق وحل الجيش العراقي عملاً إرهابيًا مارسته الإدارة الأميركية؟

ـ وماذا عن سجن أبو غريب في العراق، أليس عملاً إرهابيًا؟

ـ وماذا عن الطائرات بدون طيار، التي تحوم في سماء اليمن لتمطر الأرض بالأسلحة الفتاكة ضد اليمنيين المتهمين بالإرهاب؟

لا شك أن الدين الإسلامي وأتباعه يتعرضون إلى حرب ضروس لتشويهه والتحريض عليه في الغرب من قبل منظمات حكومية وجماعات يمينية متطرفة، ونتذكر جميعنا الحملة التي شنها النائب البرلماني الهولندي (غيرت فلدزر)، والرسوم المتحركة المسيئة للرسول عليه السلام، ونتذكر الكنيسة الأميركية في فلوريدا، التي من المفروض أن تكون داعية للمحبة والسلام، لكنها استفزت المسلمين عامة، عندما قررت حرق القرآن الكريم.

والحال أن الإسلام العربي مخيف للغرب عامة وبعض الدول الأخرى، فالكل يريد أن يثأر لما أصابه من المد الإسلامي عبر العصور، وتنحي أوروبا باللائمة على التخلف الذي أصاب أوروبا الشرقية عن شقيقاتها الغربيات، إلى الإسلام، ولم يُمح من الذاكرة المد الإسلامي الذي وصل إلى أبواب فرنسا والنمسا (تذكر صناعة الكورواسون في رومانيا)، وما يزال في ذاكرة تاريخ الشعوب (كسرى أنو شروان)، وما حل بملكه على يد المسلمين العرب، كما أن الإمبراطورية الرومانية، والحروب الصليبية ما تزال في ذاكرة الشعوب الغربية، وقد أشرت أعلاه كيف يُنظر إلينا نحن العرب المسلمين وما قيل عن نبينا والقرآن الكريم المنزل على محمد عليه السلام.

أما على صعيد التطبيق العملي، فإنه لم يسمح لحزب إسلامي عربي أن يتولى القيادة في أي قطر عربي، وإذا وصل إلى السلطة فلن يسمح له بالنجاح، ففي الجزائر تجربة يذكرها الجميع مع الانتخابات، حيث لم يسمح بأن تكتمل الجولة الثانية؛ لأن الجولة الأولى حصد فيها الإسلاميون أعلى الأصوات، وبالنتيجة سيحصلون على الأغلبية في الجولة الثانية، فألغيت الانتخابات، وكان ذلك إيذانًا باشتعال الحرب الأهلية التي استمرت أكثر من ١٠ سنوات.

وفي غزة فاز حزب إسلامي «حماس» بالانتخابات ولم يسمح له بالنجاح، وواجهت غزة ثلاث حروب بالغة الشدة والتدمير، كان آخرها هذا العام. أما السودان فمحاصر وتنهش أطرافه من كل مكان. وفي مصر نجح حزب إسلامي، عبر صناديق انتخابات حرة ونزيهة، كما قيل لنا في حينه، ولم يتم عامه الأول حتى أسقط وزج بكل رموزه في المعتقلات والسجون. لكن، في المقابل، يتم الانحياز للإسلام غير العربي، فإيران دولة مسلمة ذات نظام حكم إسلامي إيراني جعفري، بحكم الدستور، يسيطر عليه ملالي الفقه الجعفري، ولم يعترض عليها الغرب أو الشرق لكون إيران دولة دينية إسلامية.

كما يحكم العراق منذ الاحتلال الأميركي العام ٢٠٠٣، حتى اليوم، حزب إسلامي جعفري (حزب الدعوة)، بتأييد من الغرب والشرق، وحتى هذه اللحظة، ما يزال هذا النظام محميًا من كل الدول الغربية، بل وتحارب معارضيه بأحدث أنواع الأسلحة حتى هذه الساعة.

أيضاً، يسيطر الحوثيون في اليمن (وهم إسلاميون من أتباع المذهب الجعفري من أصول مذهب زيدي) على كل مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية، ويقيمون الحواجز ويقطعون الطرقات، ويعتقلون معارضيهم، تحت سمع وبصر الولايات المتحدة الأميركية والغرب والعرب، ولا أحد يثير كلمة في وجه ذلك الاحتلال للعاصمة صنعاء.

وفي المقابل، نرى أن حزب النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، والجهاد

الإسلامي، و«حماس»، وغيرها من الأحزاب السنية، تعلن عليها الحرب العالمية ويشترك فيها العرب جميعًا.

العرب وما يفعلون

في ظل هذه الظروف التي تمر بأمتنا العربية والإسلامية، نجد القيادات العربية لا تلامسها الغيرة على شعوبها ولا تثيرها الحمية العربية، وثمة مواقف سلبية لا حدود لها، حيث فرض الحصار على الشعب العربي في العراق الشقيق وشاركت فيه حكوماتنا من دون تمييز أو تردد، وتُعلن الحرب من أجل احتلال العراق، فتكون الأرض العربية مسرحًا للغزاة الإنجليز والأميركان وحلفائهم، وهناك حكومات عربية تفرض الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة، بموافقة السلطة الفلسطينية التي من واجبها الدفاع عن الشعب الفلسطيني كله. كما يطلب منا محاصرة السودان فلا نمانع.

أقول بكل اختصار: الربيع العربي أظهر القائد على حقيقته، فزين العابدين بن علي في تونس عندما أيقن أنه لم يعد له مستقبل في قصر الحكم ظهر على التلفزيون قائلًا: «فهمتكم، فهمتكم سأعمل على تحقيق مطالبكم».

الآن فهم زين العابدين شعبه وطموحاته، وتجاهلهم على مدى فترة حكمه. وفي ليبيا ظهر القذافي على التلفاز وقال لشعبه الغاضب المطالب بالإصلاح: «من أنتم؟! أنتم جرذان! سنلاحقكم من بيت لبيت، دار دار، زنقة زنقة».

وثمة زعيم آخر هو حسني مبارك، عندما اكتظت الميادين في جميع المدن المصرية بجموع الشعب، مطالبين بإسقاط النظام، قال: «إنهم شوية عيال عاوزين إيه».

هذه نماذج قليلة، وما خفي أعظم، ولا يسعني غير القول: نحن أمة صنعنا تاريخًا وبنينا حضارة يشهد لها العالم المتحضر، ولن تنقرض هذه الأمة، مهما تكاثر عليها الأعداء.

الأبعاد الدستورية والقانونية للتغيرات العربية الراهنة.. مصر أنموذجًا

تهاني الجبالي *

ربما يبدو عنوان هذه المحاضرة محايدًا، ويعبِّر عن موضوع مهنيّ، وقد لا يكون ذا جاذبية للحوار، فالحديث في القوانين والدساتير لا يعني كثيرًا، في بعض الأحيان، أمرًا مهمًا لكثيرين، لكن حين يكون الدستور والقانون عنوانًا للتحول والمراحل الانتقالية الكبرى، يصبح الحديث ذا شموليّة؛ لأن القانون والدستور ليسا مجرد نصوص، وإنما كيان حي، يعبِّر عن توازنات قوى في مرحلة ما، وعن حالة اقتصادية واجتماعية وسياسية، فقد يكون إما معبرًا ومرتكزًا للمستقبل، وإما عقبة قد لا تمنحنا فرصة للنهوض أو للتقدم.

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٢٧نيسان ٢٠١٥.

* نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية السابق.

الوحدة العضوية لأي دستور تجعله، منذ السطر الأول فيه إلى السطر الأخير، كلًّا متكاملًا وليس أجزاءً يمكن أن تُشرح بعيدًا بعضها عن بعض.

وقد اتخذتُ من مصر أنموذجًا، انطلاقًا من أهمية التساؤل عما جرى في خارج مصر، عبر المرحلة التي بدأت منذ ما أسميه بـ«الزلزال العربي»، في العام ٢٠١١، والذي تبدو توابعه على الأرض ما تزال قائمة، ولا يعلم أحد إلى أي مدى ستأخذنا.

والحال، أن الحديث عن مصر حديث عن أمة ممتدة، مترابطة، ومؤثرة بعضها ببعض.

عاشت مصر مرحلة ثورية لمدة تقترب من خمس سنوات، قبل قيام ثورة كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، فالحالة الثورية تعبير عن انسداد المسام؛ حين يصبح الإصلاح متعذرًا، وتبدو المسام الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حالة من الانسداد، ولذا لا يكون أمام الشعوب خيار غير الجراحة التاريخية، عبر الثورة.

ولا يعني وجود الحالة الثورية، ومن ثم قيام الشعب المصري بثورة ٢٥ يناير، نفيًا لنظرية المؤامرة، وذلك لوجود أعداء متنبهين، ومتتبعين لأحوالنا، ويضعون أمامنا، دائمًا، الخطط التي تخدم مصالحهم حيال الاحتمالات كلّها.

ولم تكن الحالة في مصر بعيدة عن الحالات المماثلة في الأقطار العربية التي تعرضت لزلزال ٢٠١١؛ إذ بدأت اللحظة الفاصلة بخروج الشعب المصري إلى الميادين. ولقد كنت، خلال قيام الشعب المصري بثورته، أشغل منصب نائب رئيس المحكمة الدستورية، غير أنني لم أقبل وأنا أتتبع الوقائع التي حدثت في شوارع القاهرة، إلا أن أكون (شاهد إثبات)، و(شاهد عيان) عليها، فكان موقعي الطبيعي، وقتئذ، في ميدان التحرير.

وحين سألني أحد الصحفيين الألمان، الذي تنبه لوجودي في الميدان، وكان أجرى معي حديثًا بعد تعييني في المحكمة: لماذا أنت موجودة هنا؟ فقلت له: إن القاضي الدستوري هو تعبير عن إرادة الشعب؛ لأن سلطة الدستور هي السلطة الشعبية أولًا، وهي حالة الرضا

الشعبي، حتى لو كانت منحة من الحاكم، فإن لم تكن الحالة الشعبية قائمة فلا يوجد دستور، وأينما وجد الشعب لا بد أن يكون قاضي الدستور حاضرًا، يستمع إليه ويعرف ما الذي ينبض به حديثه.

تتالت الأحداث الدستورية في مصر حين بدأ الحديث عن تعديلات على دستور ١٩٧١، الذي كان يحكم مصر في هذه المرحلة، وبدأت التعديلات الدستورية تبدو وكأنها مجرد إصلاح لبعض المواد للوصول بها إلى مرحلة يمكن فيها أن تعبر بنا خطوة إلى الأمام.

وكان أخطر ما تعرضت له تلك التعديلات هو ذلك النص الذي بدا تكميليًا، لكنه وضِع من خلال القوة الأكثر تنظيمًا في الساحة، والتي كانت تستعد للوثوب على الحالة الثورية، للوصول إلى السلطة، وهي تنظيم «الإخوان المسلمين»، فحين شكلت لجنة التعديلات بقيادة شخصية وطنية وفكرية تنتمي لهذا التنظيم، وكانت هناك مبادرة مني شخصيًا؛ إذ جمعت سائر أساتذة الدستور في مصر، وبعض قضاة المحاكم العليا، ووضعنا تعديلًا يتيح فتح الباب لهذه التعديلات للشعب المصري؛ حتى يصل في النهاية إلى إمكانية أن يضع الشعبُ الدستورَ، بعد مرحلة انتقالية معينة، غير أن هذا التعديل، الذي وضعناه، والذي تحول في النهاية إلى نص دستوري، هو أخطر ما تعرضت له مصر في تاريخها الدستوري، فهو بدلًا من أن يفتح الباب لتعديل دستوري للجنة منتخبة من الشعب المصري مباشرة أو معينة بمعايير تعين اللجان الدستورية، على وضع دستور مصر المقبل في قبضة مجلس النواب، وفي هذه اللحظة كانت المعركة الأولى في مصر، ورفع شعار «الدستور أولًا»، قبل بناء السلطات والمؤسسات، كما تعلمنا من أساتذتنا الذين علمونا أن الدستور هو الذي ينشئ السلطات، وليس العكس، فالسلطات لا تنشئ الدساتير، طالما أن الدولة موحدة وليست دولة اتحادية أو فيدرالية، لكن كانت هناك حالة من الاستماتة لاستمرار هذا النص بأي ثمن.

تمثل هذه «الإضاءة» درسًا تاريخيًّا مهمًا؛ إذ إن توازنات القوى على الأرض، في تلك

المرحلة، قبل ثورة ٢٥ يناير، تؤشر على مَن بوسعهم الوصول إلى السلطة؛ إنهم الأكثر تنظيمًا، والأكثر سلطةً، وبالتالي فأي شاهد يمكن أن يتنبأ بحصول التيارات الدينية، وفي مقدمتها تنظيم «الإخوان»، على أغلبية معتبرة في البرلمان المقبل، وإذا أصبح البرلمان غير معبِّر عن حالة وطنية متوازنة فمن المؤكد أن الدستور سيكون، في النهاية، هو التعبير عن هذه الحالة وتوازنات القوى على أرض الواقع، وهذا ما حدث.

وكانت اللجنة التي شُكلت لغاية التعديلات الدستورية، تخضع، تقريبًا، لتنظيم الإخوان، وبدأت تضع دستور ٢٠١٢، في إطار مشروعها الفكري والسياسي، وللمرة الأولى في تاريخ مصر الدستوري، الذي بدأ من العام ١٨٦٦، تبدأ مصر بوضع جذور دولة دينية في صلب الدستور المصري.

لكن كيف حدث ذلك؟ وأين تلك الثغرات الخطرة التي أدرجت في دستور ٢٠١٢؟

أولًا: النص الأول في دساتير مصر المتعاقبة، منذ الجمهوريات المتتالية، كان يتحدث عن الشعب المصري باعتباره جزءًا من الأمة العربية ذات الوحدة الشاملة، وقد تغيّر هذا النص ليصبح: «إن الشعب المصري أصبح جزءًا من الأمة العربية والإسلامية»، وأسقط منه للمرة الأولى في تاريخ مصر الدستوري، أنه يسعى إلى وحدة الأمة العربية الشاملة، والسؤال أين يكمن الخطر الدستوري في هذا النص؟ الواقع أن الأمة العربية هي أمة ذات مقومات تاريخية وجغرافية متداخلة، وذات مصالح مشتركة، ولغة واحدة، وفيها هذا التنوع الكبير على الصعيد الديني والطائفي والعرقي، لكنها، في النهاية، أمة سياسية محتملة، يمكن أن يتحقق لها شكل من أشكال الوحدة، بمعايير سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

أما الأمة الإسلامية، منذ سقوط نظام الخلافة، الذي كان نظامًا سياسيًّا من اجتهاد المسلمين الأوائل؛ لأن الرسول محمد(صلى الله عليه وسلم)، لم يترك نظام حكم محددًا، هي الآن أمّة عقيدة، وهي، من وجهة نظري، أكثر قوة من الأمم السياسية كلها؛ لأن أمة العقيدة

لا تعرف حدودًا ولا مكانًا ولا زمانًا، وتجمعها العقيدة في مفهوم حضاري يتسم بقيمة العصر ولا يقترب من فكرة التعصب الديني، وإنما يحتوي في داخله كل هذه الشعوب وتلك القبائل، وهو الأقرب للمفهوم الحضاري للإسلام، الذي لم يعرف مخاصمة لا للقوميات ولا لحضارات قديمة، ولا لحضارات وسيطة، ولم يفزع أحدًا، وكان عنوانًا لمفهوم حضاري بمكانة الأمة العقائدية.

أما الذي يترتب على تلك الإضافة في دستور ٢٠١٢ المصري، فهو أن الأمة العربية كأمة سياسية يجمعها تنظيم، وتجمعها اتفاقيات تبلغ مرحلة تؤهلها للتحرك، بعضها مع بعض، في حالة الخطر أو العدوان أو الحرب، هذه الأمة الإسلامية هل يمكن أن تتحول، في إطار مسؤوليات الدولة، إلى الالتزامات ذاتها التي تتحرك بها الدولة أمام أمة سياسية؟

حدث هذا في مثال صغير، حين وصل تنظيم «الإخوان» إلى الحكم في مصر؛ إذ طلب الدكتور محمد مرسي يومًا من قادة الجيش المصري في رواندا، في لحظة كان فيها الاقتتال الطائفي الديني مشتعلاً، أن يتدخل الجيش، وقال يمكن أن يكون الجيش المصري طرفًا في ذلك الاقتتال، على غرار ما حدث في مرحلة مواجهة عدوان على دولة عربية هي الكويت.

هذا الأنموذج يعني أن الالتزام الدستوري في مصر يمكن أن يحول مصر كلها لتصبح رهينة في يد ادعاء أن «الأمة الإسلامية هي أمة سياسية»، كما الحال في الأمة العربية، وهو أمر في غاية الخطورة على كل مقومات الدولة حين تتحرك.

ثانيًا: أما النص الثاني فكان في المادة السادسة؛ إذ نجد للمرة الأولى في تاريخ مصر الدستوري نصًا يمنح مرجعية في التشريع لـ«الأزهر»، من قبل هيئة كبار العلماء، وهذا بحد ذاته (ولاية فقيه) مباشرة؛ لأن مفهوم الولاية في الدولة الحديثة هو مسؤولية سلطات معنية بأن يتحقق من خلالها المفهوم الحضاري بالالتزام بالشريعة الإسلامية، فالبرلمانات لديها المسؤولية، وهي تمارس مسؤولية اختيار المصلحة التي تتوخاها من كل فرقة ومن كل

تشريع، وبالتالي تكون الولاية هنا للدولة وسلطاتها، وهي ليست ولاية لأفراد، حتى وإن كانوا علماء داخل «الأزهر».

للمرة الأولى في تاريخ مصر الدستوري تم وضع لبنة (ولاية الفقهاء) عبر نص المادة السادسة آنفة الذكر، والأكثر خطورة كان نص المادة ٢١٩، الذي صنف مصر إسلاميًا بأنها دولة سنية، وكان ذلك في زمن استهدف فيه أعداؤنا هذه الأمة مجتمعة من أجل أن تبدأ في الانقسام والتفتت على أسس طائفية ودينية وعرقية.

معلومٌ أن الإسلام في مصر يُعرّف بلا مذاهب، والشعب المصري هو الشعب الذي يقال إنه شعب سني العقل شيعي الوجدان، لكثرة حبِّـه لآل البيت، ولا يمكن لأحد في مصر أن يشعر أن هناك مسلمًا يصنف نفسه طائفيًا في أي مكان.

هذه قيمة مصر التي عرفت الإسلام بلا مذاهب، فاستطاع «الأزهر» أن يكون عنوانًا للوسطية، من خلال إيمانه بالتعددية الفقهية، علمًا بأن المذاهب الفقهية كلها كانت تُدرس في الأزهر، بما في ذلك فقه الشيعة، وكانت فيه، خلال ستينيات القرن الماضي، دعوة للتقريب بين المذاهب.

وحين تبدأ مصر في مرحلة وضع أساس دستوري يعتمد تصنيفها طائفيًا، في زمن استهدفتنا فيه الولايات المتحدة الأميركية، عبر مشروعها الكوني القائم على إعادة تقسيم المنطقة، وتفتيت الدول الوطنية فيها، على أسس طائفية ووطنية وعرقية، تبرز خطورة تلك المادة في الدستور.

ثم كان ذلك النص الذي بدا فجًّا في الدستور، والذي اعتبر أن مصر تتعرض لمؤامرة ذات أبعاد خطرة، وتم وضعه في دستور ٢٠١٢؛ إذ يمنح رئيس الجمهورية الحق في التنازل عن بعض الحقوق السيادية للدولة، شرط موافقة ثلثي البرلمان، لكن إذا كانت موافقة البرلمان ممكنة، يصبح الأمر غاية في الخطورة.

تلك الحالة دفعت الشعب المصري للخروج الجماعي، في مشهد بدا غريبًا، فبعد وصول تنظيم «الأخوان» إلى سدة الحكم في مصر، كان عنوانهم الأوضح هو المحاولة الجدية لهدم دولة القانون وبدء التأسيس لمرجعية جديدة لا تعتمد التاريخ الدستوري أو التشريعي لمصر، علمًا أن المحكمة الدستورية في مصر، صاحبة نصف قرن من القضاء الدستوري، وضعت في تلك السنوات أساسًا ومرجعية لكل الحقوق العامة، ولكل المفاصل المهمة في العلاقة بين السلطات، في محاولات كبيرة وعظيمة يشهد لها العالم؛ لأن تصنيف لجنة الأمم المتحدة على أساس القضاء والمحاكمة، لا يقوم إلا على معايير موضوعية، يتم تطبيقها على المحاكم الدستورية، وكان ترتيب المحكمة الدستورية في مصر هو المركز السادس في العالم، من جهة حماية القوانين والفصل بين السلطات ومراقبتها، وقدرتها على تقديم مبادئ مهمة في هذا السياق.

وكان ثمة عدوان على دولة القانون، في إطار ما سميّته بـ(أخونة الدولة)، أو (محاولات أخونة الدولة)، عبر ثلاث ركائز:

• الحصار المادي على المحاكم المصرية لمنعها من أداء دورها، من خلال اغتصاب الرئيس السابق لسلطة إصدار الإعلانات الدستورية، في الوقت الذي أتى فيه، ذلك الرئيس، إلى الحكم من خلال عملية انتخابية، لا تكون إلا في ظل الدستور والقانون، والرئيس الذي يأتي في ظل دستور قائم، لا يحق له ولنا إلغاؤه، هذه من القواعد العامة في القانون؛ لأن سلطة الإلغاء هنا ليست سلطة رئيس جرى انتخابه عن طريق الإعلان الدستوري الذي أقسم اليمين على احترامه، وبذلك يكون أخرج نفسه بنفسه من الشرعية الدستورية.

إن قيام ذلك الرئيس بوضع إعلانات دستورية، بمنتهى البساطة، تم فيها العزل المباشر لعناصر السلطة القضائية، هو تحصين لأفعال الرئيس، ومنع القضاء من الرقابة عليها، حتى

في تلك الأعمال المتعلقة بقضايا منظورة أمام القضاء.

وإذا أخذنا ما سبق بعين الاعتبار، ومن ثمّ تأملنا مشهد حصار المحكمة الدستورية العليا، فإننا لن نستغرب عزل سبعة من أعضاء المحكمة الدستورية، وكنت أنا من بينهم؛ إذ تم استهدافي، فخرج معي سبعة من أعضاء المحكمة.

أيضاً، كان هناك من يعتقد بوجود خصومة بين القضاء والرئيس، وهذا أمر بعيد عن الصحة؛ ذلك أن القضاء المصري قضاء محافظ، ولا يخرج بسهولة عن حدود دوره، ولا يقدم منصات أو منابر لأحد تحت أي ظرف، غير أنه في مرحلة المقاومة، التي تمثل العنوان الخطير على القضاء المصري، والتي وضعت الشعب المصري بشكل مباشر في صورة سلوك السلطة وتصرفاتها، كان خروج القضاء المصري للمرة الأولى في تاريخ الدولة المصرية الحديثة، في مقدمة المشهد الثوري، فعندما انعقدت الجمعية العمومية في محكمة النقض، وقررت تعليق أعمال المحاكم في مصر، كانت تلك النقطة الفاصلة في بداية حركة المقاومة من داخل سلطات الدولة ذاتها.

ومثّل هذا الأمر تحولاً في النهاية إلى مشهد عزز قوة وعزيمة الشعب المصري على حسم ذاك الصراع الخطر، ذلك أن تنظيم «الإخوان»، وبكل المقاييس، لم يكن تنظيماً سهلًا ولا عاديًا، وثمّة، بالتأكيد، شواهد ومعلومات وحقائق تؤشر على حجم ما تم إنفاقه عليه من أجهزة مخابرات غربية، من أجل إقامته بداية، وتقويته تاليًا وربطه بالمصالح الاقتصادية الكبرى، ثم بعد ذلك ما بدا من محاولات مستميتة لاستمرار وجوده في المشهد المصري بأي ثمن، بعد أن خرج الشعب المصري بثورته الثانية في ٣٠ يونيو، وهي الثورة التي أزالت العقبة الرئيسة أمام التحول الذي يمكن أن يحدث أمام الشعب المصري لبناء (الجمهورية الثالثة).

في الحقيقة، فإن مصر أول دولة يحق لها الحديث عن «تنظيم الإخوان»؛ لأنها دولة منشئه، وفيها قيادة التنظيم الدولية، ومنها خرج المشروع الفكري للتنظيم.

ومنذ أن خرجت جماعة «الإخوان» إلى حيز الوجود، وهي في حال من التوازي مع الحركة الوطنية المصرية، ولم يحدث، في أية مرحلة من عمرها، أن اندمجت معها، سواء في مرحلة الملكية أو في ظل حزب الجمهوريات المتعاقبة، حتى في محاولات الاحتواء كانت تنتهي، في كل مرحلة، بشكل من أشكال الصدام مع السلطة، سواء كانت سلطة ملكية أو سلطة الجمهوريات.

في هذه المرحلة التي خرج فيها الملايين إلى الميادين كلها، كان المقرر فيها هو الشعب المصري وحده، وهو مؤشر مهم على اعتبار أن الحراك الذاتي الشعبي، تاريخيًا، لا يكون حراكًا عبثيًا، فالأمر لم يعد بيد أحد؛ إذ لا يستطيع كائن أن يطلب من الشعب المصري التصالح مع هذا التنظيم؛ لأنه هو الذي قرر، وقراره نافذ، ولا تستطيع أية سلطة، حتى لو أرادت، منع الشعب من حراكه.

ولا ريب أن الشعب المصري صاحب حساسية تاريخية تجاه الدولة، فهو شعب نهري، اعتاد أن يحيا في دولة منظمة، ولا يستطيع العيش في ظل انهيار الدولة، هذا هو تاريخه منذ سبعة آلاف عام، ومن هذا المنطلق مثّلت المواجهة التي حدثت حالة مقاومة لانهيار الدولة خاصة.

وخلال السنوات الثمانين الماضية، كانت السلطة تعتمد العنف المسلح أسلوبًا للحسم، في معاركها مع الشعب.

أذكر أنه في مرحلة المواجهة، أخذ بعضهم عليّ قولي بأن لدى الإخوان تنظيماً مسلحًا، فقلت: أنا لم أقل هذا، والذي قال هو رئيس المخابرات المصرية العامة عمر سليمان، عبر حوار تضمن مقولة مهمة، يجب أن تستوقفنا جميعًا، إذا كنا نُخَبًا سياسية أو فكرية أو ثقافية،

مفادها أن لدى جماعة الإخوان تنظيماً مسلحًا، وحين تصدر هذه المعلومة من جهة معتبرة فيجب التوقف عندها، فهي معلومة أكيدة وليست ظنًا أو حدسًا، وقد أثبتت الأيام أن كل ما خرج من بطن فكرة العنف كانت مرجعيته، في النهاية، ملف التنظيم، وحتى الاستخدام الدائم له الذي تكرر في تاريخ المخابرات البريطانية والمخابرات الفرنسية ثم المخابرات الأميركية، ثم حالة التحلق التي كانت حوله من كل أجهزة مخابرات الغرب، والدفاع المستميت عنه، يفصح في حد ذاته، عن أننا لسنا في إطار اختيار فصائل سياسية.

إن الاختيار بين الفصائل السياسية يقوم على الاختلاف من أجل الوطن، وليس الاختلاف على الوطن، ولأن المشروع الفكري، بحد ذاته، متجاوز لفكرة الوطنية والدولة الوطنية، بأممية الدول الإسلامية، تحول بالنسبة للتنظيم إلى هدف سياسي، وهو لم يغادر هذا المشروع الفكري، في كل الأحوال.

إذن، نحن في المجمل، نحتاج إلى مراجعة تاريخية لما تعرضت له الدولة العربية من مخاطر، نتيجة جهود هذه التنظيمات، التي خرجت، كلها، من إطار واحد، ثم استخدمت وسيلة بيد الغرب، لمحاربتنا، ذلك أن مشهد الغرب، وهو يغادر ثنائية القطبين والحرب الباردة، كان واضحًا، من جهة أن العدو الجديد للغرب هو الإسلام. ولكن عن أي إسلام يتحدثون؟ عن إسلامنا الذي نؤمن به، ونعتز به، ونفتخر به، صاحب الإنجازات التاريخية والحضارية المهمة، أم إسلام الجماعات التي ترفض الآخر المختلف وتتخذه عدوًا أينما كان؟

لقد جعلت هذه الجماعات من الإسلام عنوانًا خاطئًا لمشروع كوني هم أصحابه، وأعتقد أن العقل العربي، في هذه اللحظة، يحتاج أن يطرح هذه الأسئلة، وأن يجيب عنها إجابة تحمي الأمة بأكملها من إمكانية استمرار هذا التزييف والتضييق الذي حدث على العقل الجمعي العربي.

وثمّة، كذلك، نقطة مهمة في النص الدستوري، فالشعب المصري أثبت أنه شعب حضاري يؤمن بالدولة القانونية، على الرغم من فقره ومرضه، ونحن في بعض الأحيان نظلم شعوبنا؛ حين نتصور أن مصائب هذه الشعوب محصورة في إطار الفقر والجهل والمرض فقط، وأن تجاوز هذه الظواهر هو الشغل الشاغل لذلك الشعب، بيد أن الحال خلاف ذلك، فبسطاء الشعب المصري كانوا أكثر وأسرع الناس استجابة للمواجهة من النخب السياسية والثقافية والفكرية، التي أعتقد أنها عجزت عن قيادة الجماهير في هذه المرحلة.

وثمة درس آخر أتمنى أن يتم إدراكه على مستوى الأمة العربية كلها، ويتمثل في ذلك التراجع الخطير في قدرة النخب العربية على قيادة الجماهير، وفي بعض الأحيان تبدو الجماهير أمام النخب، متصدرة المشهد، وقائدة له، وهو أمر في حد ذاته يسقط عنها قدرة القيادة، ودائما أقول إنه يجب أن نقرأ كيف نشأت النخب العربية، وليست المصرية فقط.

انطلقت النخب العربية في العصر الحديث، فالنخبة الأولى كانت تواجه الاستعمار المباشر؛ لذا كانت بمثابة صيحة من أجل الاستقلال، هؤلاء الناس كانوا يدفعون الثمن من ثرواتهم، ويموتون في المنافي، ولا نراهم في مواجهة مباشرة، أما النخبة الثانية فظهرت حين بدأ المستعمر القديم يضع مشروعه الاستعماري في قبضة مشروعه الاقتصادي، وكل منهما يؤدي إلى ارتجال الآخر، وقد خرجت النخب التي حملت مشروعًا سياسيًا اقتصاديًا، تدعو لإنجاز اقتصاد وطني وبناء القوة الذاتية العربية الوطنية في مصر، على غرار طلعت حرب.

أما النخبة الثالثة، فظهرت بداية حصار الاستعمار القديم والحصار الجديد، في إطار مناطق النفوذ وبناء الأحلاف العسكرية، فخرجت النخبة في مواجهة هذه المشاريع، وبدأت حركات التحرر العربي في هذا السياق.

ثم حلت المواجهة الجديدة مع العدو، التي اعتمدت التقسيم الطائفي والديني والعرقي،

إضافة إلى التفتت والانقسام، وهذا ما نراه على أرض الواقع، في السودان وفلسطين وسورية وليبيا واليمن والعراق.

وفي مواجهة هذا الخطر، وقف الشعب المصري، في لحظات فارقة، لحسم الصراع في ٣٠ يونيو، وأعتقد أن تلك الوقفة وضعت عقبة كبيرة أمام مشروع العدو، لكنها لم تنهه، إذ ما نزال في قلب الخطر، وما نزال بحاجة للاستفادة من الدرس، بحيث تكون الدساتير والقوانين معبرة عن قيمة المواطنة، في ظل قانون واحد، الكل شركاء لا فرقاء فيه، شركاء لا معتدون ولا مستبدون، وبالتالي كان الدرس أمام الشعب المصري واضحًا.

حين اجتمعت (لجنة الخمسين)، التي شكلت بعد ٣٠ يونيو لوضع الدستور المصري الجديد، كان أحد العناوين الرئيسة فيها تثبيت مقومات الدولة الوطنية المصرية وحماية مقاومات الدولة، ثم تأكيد الحقوق العامة الأساس.

ويمكن القول إنه حتى دستور ١٠١٤ بدأ يأخذ المنهج الجديد في كتابة الدساتير، وقد بدأ النص الدستوري في دستور مصر الأخير يأخذ طابع التفاصيل، ووضع الضمانات في داخل النص، وهي مدرسة في كتابة الدساتير الحديثة، على غرار دساتير أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا، وكل الدول التي حدثت فيها تحولات كبرى تكتب فيها الدساتير بشكل أكثر تفصيلا، ولم تعد العمومية والإيجاز هما العنوان، كما علمنا أساتذتنا في حياتنا كلها، وفيها ضمانات، وفيها أيضًا محاولة لاسترداد ما يمكن أن نسميه حماية أسس ومقومات الأمن القومي المصري والعربي، وكان هذا النهج واضحًا في التعديلات التي تمت.

عمومًا؛ هل الدستور الذي أنجز، مكتمل؟ بعبارة واحدة، أنا اعتبره دستورًا مؤقتًا وليس دستورًا دائمًا؛ لأن أخطر ما يمكن أن نواجهه، بعد الأمن القومي والدفاع عن الوجود، هو معركة وجود، بحيث نكون أو لا نكون.

هو دستور مؤقت؛ لأنه في الوقت الذي استردت فيه مصر قدرتها وعافيتها في الدفاع عن

مقومات الدولة، فإن الصراع الاقتصادي والاجتماعي ما يزال قائمًا؛ لأننا عشنا في مرحلة كان فيها تركيز الثروة والسلطة في يد الأقلية، على حساب الأغلبية، ووجدنا من الضرورة أن نسترد قدرتنا على تحقيق التوازن الاجتماعي، والسلم الاجتماعي، كمقومات للإدارة السلمية لهذا الصراع، وهذه الإدارة ربما تملي إرادتها على مجمل الأوضاع الدستورية، فيما هو قائم.

لا شك أن الخطر قائم الآن تحت جلود الجميع، ولهذا فالعودة للمواجهة الجماعية لن تكون أسلحتها إلا عروبتنا ومشروعنا الثقافي والفكري أولًا؛ لأن المواجهة ثقافية أولاً، فالمواجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن التعامل معها ومواجهتها. وعليه؛ يجب أن نسترد مشروعنا الثقافي؛ لنستطيع أن نبني قواعد الدفاع الحصينة.

هي صيحة لكل النخب، ذلك أن شعوبنا الآن بحاجة إلينا، والثمن الذي دفعته تلك الشعوب كان باهظًا، فالدماء سالت في الشوارع العربية كلها، وإذا كان هذا هو الثمن، فلا أقل من أن تكون النخبة العربية الرابعة نخبة قادرة على القيام بدورها المأمول والمنتظر.

الدستور التونسي الجديد ومسار الثورة

د. عدنان المنصر *

مما لا ريب فيه أن الدستور التونسي الجديد يعدّ نجاحًا كبيرًا لمكونات الشعب كافة، في ظل ظروف مشابهة اجتاحت العديد من الدول المجاورة، وثمة إجماع ديمقراطي كامل حياله، من قبل المجلس الوطني، الذي يتضمن مختلف أطياف الشعب، وقد انتُخب ليمثل شرائح المجتمع كافة، بكل ما فيها من اتجاهات، إذ أُريد لذلك الدستور أن يكون صالحًا لأجيال عديدة، كما أُريد له أن يعكس شيئًا من روح مختلف مكونات المجتمع التونسي، وبالتالي فإن استمراريته ستكون مصلحة مشتركة للجميع.

وقد تجاوزنا بذلك الدستور أخطارًا عديدة: خطر الاقتتال، وخطر الانقسام، وخطر ضياع الجهود الجمعية المتراكمة؛ إذ لم

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٣ آذار ٢٠١٤.

* مدير الديوان الرئاسي والناطق الرسمي باسم الجمهورية التونسية.

تكن هناك خيارات غير قبول الدستور وإقراره من قبل المجلس الوطني، لذلك كان الدستور انتصارًا كبيرًا للحل السلمي والوحدة الوطنية، وانتصارًا على ذواتنا، وانتصارًا لفكرة التنازل عن بعض المطالب الخاصة لصالح المطالب الجماعية، وهي فكرة من شأنها أن تجعل المصلحة الوطنية فوق كل مصلحة أخرى.

ولا شك أن تجربة الثورة التونسية، التي نجحت وحققت توافقًا شاملًا، كانت ريادية على مستوى الوطن العربي، إلا أنها تبقى نموذجًا يحمل طابع الخصوصية، ولا يمكن تخريجها كوصفة للدول العربية الأخرى التي مر بها الربيع العربي، لما تتحلى به الدولة التونسية من خصوصية في التاريخ وطبيعة الشعب.

ومن حقنا الآن أن نتساءل: كيف وصلنا إلى ما وصلنا إليه من إنجاز ونجاح؟ في الحقيقة أن المسألة مرتبطة بتكوين جمعي لأجيال عديدة، وليست إنجازًا لجيل بعينه، كما ترتبط بالتكون الثقافي الجمعي التونسي. وتجدر الإشارة هنا، إلى بعض المحطات التاريخية المهمة التي لعبت دورًا غير مباشر في إنجازه.

إن الدستور الجديد هو الثالث في تونس؛ إذ كان هناك ما سمي بـ«وعد الأمان»، سنة ١٨٥٧م، وكان بمثابة وعد لوضع دستور مناسب وقتها، يأخذ بعين الاعتبار المصلحة التونسية الوطنية، ومن ثمّ كان بعد ذلك الوعد دستور سنة ١٨٦١م، الذي وضع الهياكل الرئيسة للحد من سلطة ممثل السلطان العثماني في تونس، وقد أنشأ ذلك الدستور مجلسًا تتمثل مهمته الرئيسة بمراقبة ممثل السلطان من جهة، ومراقبة وزرائه كذلك، وساعد ذلك الدستور في دخول تونس في جدال فكري شاركت فيه كوكبة من مفكري جيل النهضة، قبل مرحلة الاستعمار بطبيعة الحال.

وبعد مرحلة الاستعمار، اضطلعت «الحركة الدستورية»، التي كانت تضم نخبة من القانونيين والمفكرين، بدور مهم على الصعيد الوطني، من جهة مقاومة الاستعمار، وكان

أعضاؤها مدركين لأهمية الدستور الأول، وأهمية الوصول إلى دستور جديد يتناسب مع مرحلة ما بعد الاستعمار، فكان دستور سنة ١٩٥٩م، الذي كان تقدميًا، وحاول التأسيس لشيء جديد، حتى إن الإجماع على حقوق المرأة كان أقر قبل إقرار الدستور والموافقة عليه.

وقد ألغى هذا الدستور النظام الملكي لصالح تأسيس النظام الجمهوري، ومن ثم وُضع الكثير من القوانين التي قامت بالالتفاف على هذا الدستور، لنجد أنفسنا في ظل دستور يؤسس لدكتاتورية، بعدما كنا في ظل دستور يؤسس لدولة مدنية.

والحال أن هناك ثقافة دستورية لدى النخبة السياسية في تونس، ومن أهم مكونات هذه الثقافة، سواء في نهاية القرن التاسع عشر أو في منتصف القرن العشرين، وجود نخبة فكرية متشبعة بمبدأ الفصل بين السلطات عبر القوانين، ومراقبة تلك السلطات، بعضها لبعض، ما يعكس عمق الثقافة الدستورية والقانونية عند تلك النخب.

وثمة مسألة أخرى مهمة في هذا السياق، وهي أننا لا نتحدث عن لهجات وثقافات محلية في تونس، بقدر ما نتحدث عن لغة عربية واحدة، يتحدث بها التونسيون، ويتعاملون معها في مختلف مفردات حياتهم، ويتمثلونها بوصفها هوية جامعة، كما أن نسبة المسلمين في تونس تبلغ ٩٨٪ من السكان، الذين يعتنقون المذهب المالكي.

كما نتحدث في هذا السياق عن ثقافة الانفتاح التي خبرها التونسيون منذ آلاف السنين، من خلال الحضارات والإمبراطوريات المتعاقبة التي عرفتها البلاد، والتي تركت فيها بصماتها الخاصة، إضافة إلى ما أنتجته هذه الأرض، عبر تلك السنوات الطويلة، من معارف وأفكار وثقافات، وهي ما يمكن أن نسميه الآن بـ«الثقافة التونسية»، أو «الطابع التونسي».

إضافة إلى ما سلف، ثمة ذلك الحضور القوي للدولة، على حساب الهياكل الأخرى، فلدينا في تونس مجتمع مدني قوي، كان له دور لافت ومميز في سبيل انتصارنا على الديكتاتورية، فعلى سبيل المثال، أشير إلى أن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان هي المنظمة

القديمة في هذا المجال في العالم العربي، وهناك منظمات مدنية مهمة في تونس، من قبيل: المنظمة العامة للشغل، والمنظمة العامة للصناعة والتجارة، ولدت الأولى من رحم حركة التحرر الوطني، وكان لها دور موصول على صعيد النضال الوطني، ومن ثم كان لها دور نوعي كذلك في سبيل إيجاد نوع من التوافق الذي مهد للوصول إلى ما نحن عليه الآن في تونس.

في الوقت الذي سبق الثورة التونسية، حاولت الديكتاتورية محاصرة تلك المنظمات، من خلال إبعادها عن دورها السياسي والوطني، كي تظل محصورة في الدور المهني فقط، غير أنها كانت دائمًا شريكة للأحزاب السياسية في النضال ضد الديكتاتورية؛ إذ كانت أحزاب المعارضة، قبل الثورة، تعقد اجتماعاتها في مقرات تلك المنظمات.

وكان ثمة قناعة دائمة لدى التونسيين، مفادها أن حل المشاكل والنزاعات لا يكون بالعنف، بقدر ما يكون بالفكر والحوار، وفي هذا السياق أشير إلى أن التونسيين، بمجملهم، لا يملكون سلاحًا ناريًا، بغض النظر عن نوعه، بل هناك إيمان راسخ أن من واجب الدولة أن تعطي الحقوق لأصحابها، وهي تحتكر السلاح في سبيل تحقيق ذلك، ومنذ بداية تأسيس الدولة الحديثة كان هناك سعي لترسيخ دعائم الدولة وتقويتها على حساب الهياكل القبلية، التي من شأنها أن تحد من حضور الدولة وهيمنتها في أي مكان من البلاد.

لقد بنت الدولة التونسية علاقتها مع الأفراد على أساس الدولة المدنية التي يتساوى فيها الجميع، من دون تفرقة أو تمييز على أساس القبيلة، لذلك وجدنا الدولة، وفي أشد الأزمات الداخلية، تعمل بشكل طبيعي، ما يؤكد أن الدولة المدنية، ضمن الطابع التونسي، أثبتت نجاحًا لم تحققه حتى الدول الأوروبية.

أما الإسلاميون في تونس، فكانوا مختلفين عن نظرائهم في باقي الدول العربية؛ لأنهم

كانوا منذ البداية في مواجهة الحركات اليسارية، ما أجبرهم على تقديم التنازلات والتشارك مع الآخر، من أجل تقديم خطاب تقدمي، في بعض الأحيان، للوصول إلى السلطة.

أما على صعيد الطبقة السياسية، فنجد في تونس جل التيارات والاتجاهات الموجودة في البلاد العربية، الشرقية والغربية، اليسارية والإسلامية والقومية والليبرالية، لكن تجدر الإشارة هنا، إلى أن معظم التيارات المؤثرة في أواخر القرن الماضي، كانت يسارية وليبرالية، وبعد ذلك برز الإسلاميون على الساحة السياسية، من خلال حركة النهضة الإسلامية، التي تختلف كثيرًا عن جميع الحركات الإسلامية في الدول العربية، بخاصة تلك الموجودة في الدول الشرقية، من جهة أنها كانت وجدت نفسها، ومنذ فترة مبكرة، في حاجة لفرض ذاتها في مواجهة التيارات اليسارية، والإقصاء السياسي الذي تعرضت له في عهد (ابن علي)، ما كان له دور كبير في تطوير خطابها، بطريقة تتيح لها التواصل مع التيارات القائمة كافة، والتحالف مع بعضها، بحسب ما تقتضيه الضرورة السياسية.

وقد قدمت تلك الحركة تنازلات كبيرة على صعيد الدستور؛ إذ إنها لم تدافع عن فكرة أن الشريعة هي مصدر القوانين، وثمة من وسمها بالكفر بسبب ذلك الموقف، وهنا تبرز خصيصة أو قابلية التنازل عن بعض المواقف، لصالح الحفاظ على الوجود بداية، والتواصل مع التيارات الأخرى تاليًا، ما يحول دون عزلها أو إقصائها سياسيًا.

في البرلمان التونسي تحضر سائر التيارات والاتجاهات السياسية المألوفة عربيًا، وعندما نعرف أن (٢٠٠) نائب من أصل (٢١٦) نائبًا صوتوا لصالح الدستور الجديد، فإننا ندرك أن كل تلك التيارات والاتجاهات وجدت فيه ما يدفعها إلى المصادقة عليه، وفي هذا الأمر ضمانة لمستقبل مستقر؛ إذ لن يأتي من يقول: إن هذا الدستور لا يمثلني.

وعندما تقرأ نص الدستور، تشعر أن في هذا الفصل تنازلًا من قبل تيار ما، وأن في الفصل

الذي يليه تنازلًا من قبل تيار آخر، وهذا في الحقيقة أمر إيجابي، يؤكد واقعية الدستور وقدرته على جمع مختلف تلك التيارات تحت مظلة واحدة.

بالنسبة للنظام السياسي، فقد كان رئاسيًا قبل الثورة؛ إذ تجتمع معظم السلطات في يد الرئيس، ومنذ انتخاب المجلس النيابي الحالي، أصبح النظام مجلسيًا يميل إلى النظام البرلماني، مع إعطاء صلاحيات كبيرة لرئيس الحكومة، أما في الدستور فالنظام أكثر تعادلًا، ففيه ما يشبه النظام المزدوج، فمثلًا رئيس الجمهورية، الذي ينتخب انتخابًا عامًا ومباشرًا من قبل الشعب، بإمكانه حل المجلس النيابي، وهو الذي يشرف على الأمن القومي للدولة، ويرسم سياستها الخارجية.

وفي الدستور نفسه، ثمة الكثير من الحقوق والحريات، بخاصة حقوق ما يسمى بـ«الجيل الثالث»، التي لا نجدها حتى في بعض الدساتير الأوروبية، على غرار: الحق في البيئة السليمة، والحق في المياه، والحق في الثروات الطبيعية ومراقبة التصرف بها، إضافة إلى الحرص على مكافحة الفساد، ومن المفترض أن ينتج هذا الدستور نظامًا من أكثر الأنظمة السياسية عصرية.

ولعل أهم ما في هذا الدستور هو مقدمته، التي تتميز ليس فقط في طولها، لكن في كونها شملت جميع الأفكار التي بني عليها هذا الدستور، وأقرأ جزءًا من الفقرة الثالثة من هذه المقدمة: «تأسيسًا لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنية تكون السيادة فيها للشعب عبر التداول السلمي على الحكم، بواسطة الانتخابات الحرة، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها، ويكون فيه حقُّ التنظّمِ القائمِ على التعددية، وحيادُ الإدارة، والحكمُ الرشيد، أساس التنافس السياسي، وتضمن فيه الدولة سموّ القانون، واحترام

الحريات، وحقوق الإنسان، واستقلالية القضاء، والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات، والعدل بين الجهات..».

باختصار، تعكس هذه الفقرة، من ضمن ما تعكس، تلك الرؤية التوافقية التي نهض عليها الدستور الجديد.

العلاقات العربية اليابانية الراهنة والآفاق المستقبلية

مسعود ضاهر*

خرجت اليابان منتصرة من الحرب العالمية الأولى، لكنها تعرضت لكارثة قومية في الحرب العالمية الثانية أدت إلى سقوطها تحت الاحتلال الأميركي، الذي أجرى تبديلًا مهمًا في نظامها السياسي، فألغى طابع القداسة عن الإمبراطور وحدّ من صلاحياته السابقة، وفرض على اليابان دستورًا جديدًا يقوم على مبادئ الديموقراطية الغربية؛ لكي تطبق على دولة مهزومة ومنزوعة السلاح.

لكن اليابان رفضت تطبيق مقولة تشبّه المغلوب بالغالب، ولعبت الثقافة اليابانية التقليدية الدور الأساسي في تنشيط مؤسسات القطاعين العام والخاص، وأطلقت نهضة جديدة طالت جميع المؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمالية بصورة

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١١ آذار ٢٠١٣ .

* أستاذ التاريخ الاجتماعي في الجامعة اللبنانية.

تكاملية، حيث عمدت إلى رعاية كل أشكال الثقافة والإنتاج التقني، التي قامت بها الدولة والمؤسسات اليابانية الخاصة لبناء مجتمع المعرفة، وشجعت التعليم، والبحث العلمي، والإبداع الثقافي والفني في مختلف المجالات، فتطور مجتمع المعرفة في اليابان، وفق مقولات علمية جديدة، لكي يتلاءم مع طبيعة عصر العولمة، وتم توظيف نسبة مهمة من الموازنة السنوية لاكتساب أحدث العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة في الغرب، وتوطينها والإبداع فيها.

كان على الشعب الياباني، في ظل تحكم الأميركيين بالقرار السياسي الياباني، أن يدافع عن خصوصيته، وقيمه الأخلاقية، وثقافته التقليدية المبنية على التضامن الجماعي، في مواجهة الضغوط الخارجية، فنجحت اليابان فعلًا في التحرر من ثقافة الاستعلاء القومي التي قادتها إلى حروب مدمرة من جهة، ومن ثقافة تشبّه المغلوب بالغالب، التي تحكمت بالغالبية الساحقة من الدول التي خضعت للاحتلال الأجنبي من جهة أخرى.

وبرز تحول مهم في الفكر السياسي والثقافي الياباني المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية، كان من أبرز تجلياته، التحديث الشمولي في خدمة المجتمع الياباني، في ظل رقابة خارجية منعت اليابان من التسلح، والتمسك بدستور اليابان السلمي، وتوجيه القوى اليابانية نحو تضخيم الإنتاج الاقتصادي، والتوظيف في التنمية البشرية المستدامة، وإعطاء الأولوية المطلقة لثورات العلم، والتكنولوجيا، والإعلام والتواصل، فحققت اليابان معجزة اقتصادية مهمة، بعد أن وضعت حركة التحديث في خدمة المجتمع، وأصبحت القطب الثاني في الاقتصاد العالمي، واحتلت المركز الأول في عدد من الاكتشافات العلمية والتقنية المتطورة.

على الجانب الاقتصادي، كانت العلاقات التجارية بين اليابان والعالم العربي ضعيفة للغاية، وتركت سياسة اليابان الاقتصادية آثارًا سلبية للغاية على إنتاج الحرير الطبيعي

واللؤلؤ الطبيعي، إبان فترة ما بين الحربين العالميتين، فلعب إنتاج اللؤلؤ الاصطناعي والحرير الإصطناعي في اليابان دورًا أساسيًا في ضرب اقتصاد الجماعات العربية، التي كانت تعيش من إنتاج الحرير الطبيعي في لبنان، والغوص على اللؤلؤ على سواحل الخليج العربي.

وعندما استعاد الاقتصاد الياباني نشاطه بفاعلية كبيرة بعد الدمار الذي لحق به إبان الحرب، وفي ظل الاحتلال الأميركي، بدأت قلة من رجال الأعمال العرب تتجه نحو اليابان، التي شكلت قطبًا جاذبًا لعدد متزايد منهم، وقد أنجز الاقتصاد الياباني تلك «المعجزة» على خلفية الاستقرار السياسي، الذي تجلى بسيطرة الحزب الليبرالي الديموقراطي على دفة الحكم منذ العام ١٩٥٥، بالتعاون الوثيق مع الإدارة الأميركية.

التفاعل الثقافي بين العرب واليابانيين في المرحلة الراهنة

بعد الأزمة النفطية العام ١٩٧٣، تكاثرت أعداد المستعربين اليابانيين المتخصصين بالدراسات العربية في إطار دراسات الشرق الأوسط. لكن عدد الباحثين العرب الذين أتقنوا اللغة اليابانية ودرسوا النهضة اليابانية، استنادًا إلى وثائقها الأصلية، ما يزال ضئيلًا جدًا، بيد أن المؤتمرات واللقاءات المباشرة بين الباحثين العرب والمستعربين اليابانيين، ساهمت في توضيح المقولات الأساسية، التي تبرز حقيقة النهضة اليابانية.

بالإضافة إلى الانطباعات والمشاهدات العيانية، بدأ مثقفون عرب ينشرون دراسات علمية جادة ومستندة إلى وثائق يابانية، وهي تؤكد أن نجاح حركة التحديث في اليابان لم يكن نتاج وفرة الموارد الطبيعية فيها؛ بل على أساس تنمية المواهب البشرية تنمية عقلانية شاملة ومتطورة باستمرار.

مع ذلك، بقي حضور الثقافة العربية في اليابان ضعيفًا بالقياس إلى انتشارها الواسع في الغرب، بجناحيه الأوروبي والأميركي، فالمستعرب الياباني حديث العهد بالثقافة العربية

التي تنتشر فقط في أوساط ضيقة من النخب الثقافية، وسط جمهور ياباني لا يعرف إلا القليل عن العرب وثقافتهم . ولأسباب ذاتية وموضوعية، ما تزال قضايا العرب التاريخية الكبرى، ومكونات الثقافة العربية، ومشكلاتها، وجمالياتها، ضبابية لدى الجمهور الياباني الواسع.

في البداية، كرر المستعربون اليابانيون ما قاله المستشرقون الغربيون عن العالم العربي؛ إذ لم تكن لديهم مصادر معرفية أخرى تمكنهم من معرفة الثقافة العربية على حقيقتها. لكن المستعربين اليابانيين تعرفوا على العالم العربي عن كثب، وأحدثوا تبدلًا جذريًا في هذا المجال، فتغيرت صورة العرب تدريجيًا في اليابان، وتزايد عدد المستعربين والإعلاميين اليابانيين، الذين أدركوا أن الإعلام الغربي ونسبة كبيرة من مثقفي الغرب لا يقولون الحقيقة عن تاريخ العرب وثقافتهم وتراثهم .

وتميزت المرحلة الراهنة بانتقال كثير من المستعربين اليابانيين من الدراسات الشمولية والإيدولوجية إلى الدراسات الأمبيريقية الفردية، بيد أن المحصلة العامة لدراسات المستعربين اليابانيين حول تاريخ المنطقة العربية، وتراثها، وثقافاتها، وأنظمتها السياسية، بدت آنذاك متواضعة جدًا، بالقياس إلى التراكم التاريخي للدراسات الاستشراقية الأوروبية والأميركية حول تاريخ هذ المنطقة، وبذل اليابانيون جهودًا كبيرة لبناء جسور المعرفة العلمية الإمبيريقية، التي تساعد اليابانيين على فهم افضل لمشكلات العالم العربي بعيون يابانية، وليس استشراقية غربية، وإقامة جسور الحكمة مع العرب، ونشر باحثون عرب ويابانيون موضوعات علمية معمقة وذات اهتمام مشترك، تناولت جوانب اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأدبية، وفنية وغيرها.

لعقود عدة، اقتصرت العلاقات العربية ـ اليابانية على تبادل النفط العربي مقابل السلع التكنولوجية اليابانية، من دون اهتمام جدي بتطوير العلاقات السياسية والثقافية بين الجانبين، وكان جهد بعض المستعربين اليابانيين منصبًا على دراسة منطقة الشرق الأوسط،

خاصة الدول المنتجة للنفط، وبدعم من الحكومة والشركات اليابانية، ارتفع عدد المراكز الثقافية والمعاهد والجامعات التي تعنى بتعليم اللغة العربية وآدابها، وبتاريخ العرب وتراثهم وحضارتهم، واتسعت دائرة العلاقات الثقافية بين الباحثين العرب واليابانيين، على مختلف الصعد الأكاديمية، وتبادل الأساتذة والطلبة، وعقد المؤتمرات المشتركة وغيرها.

وتزايد حضور الدراسات العربية في اليابان، مع تكاثر عدد المستعربين اليابانيين، والإعلان عن مشاريع ثقافية مشتركة بين الباحثين العرب واليابانيين، وكان أبرز إنجازات تلك المرحلة مشروع: «البحوث الدولية المشتركة في مجال العلاقات العربية ـ اليابانية»، حيث عقد المؤتمر الأول للحوار بين الجانبين في العام ١٩٧٩، تحت عنوان: «الصورة المتبادلة بين العرب واليابان». ثم أعقبه مؤتمر ثان بالعنوان نفسه في العام ١٩٨١، ونجحت الجهود المشتركة التي قام بها عدد لا بأس به من المثقفين العرب واليابانيين، في عقد هذين المؤتمرين الثقافيين خلال ثلاث سنوات، وشكلا أول وثيقة ثقافية حول الرؤية المتبادلة بين العرب واليابانيين، ثم نشرت أوراق العمل التي قدمت إليهما باللغتين اليابانية والإنكليزية، من دون أن ينشر العرب سوى القليل منها باللغة العربية، وكان الجانب الياباني أكثر جدية من الجانب العربي في التعاطي مع مسألة الحوار الثقافي، نظرا لاهتمام الحكومة ورجال الأعمال في اليابان بالعالم العربي.

وعقد الباحثون اليابانيون محكمة طوكيو الدولية لمعاقبة جرائم إسرائيل في صبرا وشاتيلا في لبنان، وتولى الإعداد لها الأستاذ المتميز إيتاغاكي، بمعاونة باحثين يابانيين آخرين، وصدرت أعمالها باليابانية والإنكليزية العام ١٩٨٣، دون أن تترجم إلى العربية، ثم انقطع الحوار الثقافي عبر المؤتمرات الجماعية حتى العام ١٩٨٩، حين افتتح «منتدى الفكر العربي» في عمان ـ الأردن، سلسلة حوارات ثقافية بالغة الأهمية، ضمت عشرات الباحثين من العرب واليابانيين، وعقدت ثلاثة مؤتمرات، بالتناوب، بين عمان وطوكيو، فتم تنظيم

ثلاثة مؤتمرات بين ١٩٨٩ و١٩٩٢، اثنان منهما في عمان، والثالث في طوكيو، ونشرت جميع أبحاثها باليابانية والإنكليزية، وواحد منها فقط بالعربية، تحت عنوان «الحوار العربي ـ الياباني».

وكانت أبحاث المؤتمرات الخمسة شديدة التنوع، وركزت على الروابط التاريخية، والعلاقات الثقافية، والتبادل الاقتصادي، والتعاون السياسي، والاداري، والإعلامي، والأكاديمي بين اليابان والدول العربية، وبات عدد الباحثين العرب واليابانيين المهتمين بتطوير العلاقات، في جميع المجالات، يعد بالعشرات، ودعا الجميع الى ضرورة تأسيس جمعيات للصداقة بين اليابان وكل من الدول العربية.

شارك العرب واليابانيون في الحوار بنخب ثقافية هي من أفضل ما لديهم من الباحثين، في مختلف المجالات، وزاد في تمتين العلاقات الثقافية بين الجانبين وترسيخها أن عدد الطلاب العرب الذين أتقنوا اللغة اليابانية، وأنجزوا أطروحات الدكتوراه بها، تزايد عامًا بعد عام، فدخل العرب مرحلة التفاعل الثقافي المباشر مع تاريخ اليابان وحضارتها وتراثها ونهضتها.

في الوقت نفسه، تزايد عدد الباحثين اليابانيين الشباب المهتمين بدراسة الوطن العربي بشكل كبير. وتخصص بعضهم في موضوعات عربية محددة، وعبروا عن آراء هامة ناقشوا فيها مقولات أكثر المستشرقين الغربيين نفوذًا من ذوي الدراسات المعروفة عالميًا، عن المشكلات الكبرى والمزمنة في الوطن العربي. وتضمنت موضوعات الحوار بين العرب واليابانيين مقولات ثقافية تلعب دورًا مهمًا للغاية في تطوير لغة الحوار، ومفاهيمه، وتوصياته.

واستند الحوار العربي ـ الياباني، بالدرجة الأولى، إلى تعزيز المصالح المشتركة بين الجانبين، وليس فقط إلى كلام عام عاطفي عن الإرث الثقافي لدى كل طرف. كما أن الشعارات العاطفية، والمبادئ الأخلاقية، وترداد مقولة روحانية العرب والمسلمين في مواجهة مادية

الغرب ومعه اليابان، وغيرها من المقولات التي تكررت في مؤتمرات عدة، لم تثر اهتمام كثير من الباحثين، وبدا واضحًا أن العرب مطالبون بإعداد جيل من المترجمين العرب واليابانيين، الذين يتقنون اللغتين العربية واليابانية بشكل جيد، ومن القادرين على ترجمة الروائع أو الدراسات العلمية اليابانية إلى العربية وبالعكس، ذلك أن العرب واليابانيين مقصرون جدًا في هذا المجال؛ لأن الغالبية الساحقة من الترجمات عن تراثهم وعلومهم وآدابهم ما تزال تتم عبر ترجمات غير دقيقة، منقولة عن ترجمات منشورة بلغات أوروبية.

انتظام الحوار الثقافي بين العرب واليابان في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

نبهت منظمة الأونيسكو منذ العام ١٩٨٥، إلى ضرورة مواصلة الحوار المستمر منذ القدم بين دول الشرق الأقصى ودول الشرق الأوسط، ودعت إلى تنشيط برنامج بعنوان: «طريق الحرير، طريق الحوار»، وتم اختصاره بعبارة «حضارات الحرير».

وبعد أن ضرب الإرهاب مدينتي نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، برز مخطط أميركي شامل للحرب على «الإرهاب العالمي»، ونشرت مقولات دوغمائية تهاجم العرب والمسلمين، وتنعتهم بالانتساب الطبيعي إلى الإرهاب، فتبنت الأمم المتحدة توصية بأن يكون العام ٢٠٠١ عام «الحوار الدولي بين الحضارات»، بعد أن اتسعت دائرة التحريض الغربي ضد العرب والمسلمين، وأعيد نبش مقولات عنصرية، في إطار توجهات غير عقلانية لمفهوم صراع الحضارات.

وتخوفت وزارة الثقافة في اليابان من التوجه العنصري الذي قاده المحافظون الجدد في أميركا ضد العرب والمسلمين، وهو توجه غير عقلاني يخالف كل المبادئ الديموقراطية،

ويسيء إلى مصالح اليابان الكثيفة في العالمين العربي والإسلامي. وبدافع الإحساس القوي بالمصلحة المشتركة، بدأ ينمو لدى الجانبين، العربي والياباني، شعور قوي بضرورة تكثيف اللقاءات الفردية، التي تحولت إلى دعوة ملحة لتنظيم حوار جماعي بين مثقفين عرب ويابانيين.

وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان، أعد برنامج متكامل لسنوات ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥، هدف إلى دعم المؤسسات الثقافية والاجتماعية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية في الدول التي تعنى بترجمة التراث الياباني ونشره في الدول العربية والإسلامية.

على هذا النحو، التقط مفكرون يابانيون اللحظة الملائمة لفتح حوار واسع ومعمق مع العرب، ورفض المقولة الأميركية، التي تصف العرب أو المسلمين بـ«الإرهابيين»، ودعوا إلى فتح حوار ثقافي متواصل مع العرب مهد له البروفسور يوزو إيتاغاكي بمحاضرة في جامعة البحرين بتاريخ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، بعنوان: «الحوار بين الحضارات: وجهة نظر يابانية في الاستراتيجية الحضارية»، أكد فيها ضرورة تعزيز الحوار بين الحضارات الإنسانية، بمشاركة مفكرين يابانيين، وآخرين من مختلف دول العالم الإسلامي.

والحال أن الأستاذ المتميز يوزو إيتاغاكي هو رائد الاستعراب الياباني، وقد شدد في دراساته المعمقة على أن الإسلام يشجع على حياة مدنية يتعايش فيها أناس ينتمون إلى ديانات وثقافات مختلفة. وعلى الرغم من التعددية الشمولية الواضحة التي دعا إليها الإسلام، وجد في الغرب من يتشدق بوجود تباين حضاري يمنع الغرب من التلاقي مع الإسلام، وابتكر هؤلاء نظرية جديدة عرفت باسم «صراع الحضارات»، التي اعتبرت الإسلام عدوًا، ورأى أن الأصوليين المسلمين حادوا عن طريق الإسلام القويم، فأصبحوا أقرب ما يكون إلى الصورة التي رسمها المستشرقون الغربيون عن الإسلام، وهنا بالذات تكمن أهمية الدور الذي على اليابان أن تلعبه.

«نظرة العالم الإسلامي تجاه اليابان كانت مفعمة بالود والأمل، بينما لا نستطيع إخفاء حقيقة مرة، أن ذاكرة الدول المجاورة تحمل الكثير من الكراهية لليابان. لكن الشعوب العربية تنظر إلى اليابان نظرة حبيب لا يكن له حبيبه ودًا متبادلًا، والسبب في ذلك أن اليابان تنظر إلى الإسلام بنظارات استعارتها من الغرب، وخانت مشاعر الود أكثر من مرة. وعلى المجتمع الياباني أن يعي الآن أن النظرة الدافئة والمشاعر الرقيقة التي يكنها العالم الإسلامي، شعوبًا وحكومات، تجاه اليابان، هي ثروة لا غنى عنها لليابانيين أنفسهم، فالحضارة الإسلامية هي منبع الحضارات الغربية المعاصرة، وما يردده الجهلة من رجال الفكر في اليابان عن الإسلام، يعبر، في حقيقة الأمر، عن جهلهم لسمات الفكر الغربي نفسه، في الوقت الذي يدّعون فيه معرفتهم الجيدة بمصادره . وعلى اليابان أن تلعب دورًا فريدًا في هذه الأزمة الحالية التي تمر بها البشرية، في مختلف أرجاء العالم. وإذا كان عليها أن تندد بالأصولية والإرهاب، فإن عليها أيضاً أن تشيد بالرسالة السامية للحضارة الإسلامية، التي تميزت بتأسيس مدن متنوعة السكان. وعلى اليابان أن تظهر رغبة علنية بعزمها على زيادة مساهمتها الثقافية في العالم الإسلامي، وستكون رسالة اليابان أكبر معين للولايات المتحدة الأميركية، التي تطلب مساعدة العالم الإسلامي، بالإضافة إلى روسيا والصين، وذلك بهدف تطويق الإرهاب.

وفي هذا الوقت بالذات، على اليابان أن تكف عن الانشغال بالتعليمات التي تتلقاها من الولايات المتحدة الأميركية، وعليها أن تطرح استراتيجية حضارية تكسبها احترام المجتمع الدولي».

كان من ثمار هذا النداء، ندوة «حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي»، وندوة «نحو علاقات متعددة مع دول الخليج»، التي صدر عنها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، بيان

لوزير خارجية اليابان آنذاك، السيد يوهي كونو، أثناء زيارته لدول الخليج العربية، وكان الهدف منه إطلاق حوار صريح بين الباحثين والخبراء في اليابان والدول الإسلامية.

على ذلك، عقدت ندوات سنوية منتظمة لتعميق الفهم المتبادل بين الجانبين، أبرزها الندوة الأولى بعنوان: «العالم الإسلامي واليابان»، في البحرين يومي ١٢ و ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٢، فيما عقدت الثانية في طوكيو بعنوان «السلام والتنمية البشرية» في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، وتم تأسيس «منتدى الحوار الياباني ـ العربي»، في إطارسياسة مبرمجة هدفها تقوية الحوار بين اليابان والدول العربية.

وفي هذا السياق، صدرت عدة كتب مهمة، أبرزها: «الحوار العربي ـ الياباني»، و«العرب واليابان»، و«تونس واليابان: حوار ثقافي»، و«الحوار الإسلامي ـ الياباني»، وكثير غيرها، فيما ركزت بعض الأبحاث على دور العرب واليابان في عصر العولمة، والتفاعل بين الإسلام واليابان، وموجبات الحوار الثقافي بين العرب واليابان، والعولمة واستراتيجيات كل من اليابان والعالمين العربي والإسلامي للتعامل معها، وحوار الحضارات بين العالمين العربي والإسلامي واليابان، وأثر العولمة على الهوية الثقافية في الدول الآسيوية، وكثير غيرها.

آفاق جديدة للتعاون بين اليابان والعالم العربي

ساهمت الأبحاث والحوارات، في تطوير وإغناء مقولات الحوار العربي ـ الياباني، وتعزيز التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين، وتلقى الباحثون اليابانيون مساعدات حكومية، ومن شركات يابانية خاصة، لإطلاق مشاريع كبيرة لسنوات عدة، بتكلفة تقدر بملايين الدولارات، منها مشاريع «الإسلام والحداثة»، و«المدينية في الإسلام»، و«الدراسات الإسلامية المناطقية»، و«اليابان وآسيا»، و«اليابان ودول البحر المتوسط».

ولعبت مجلة الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط، دورًا بارزًا في تعزيز التواصل الثقافي بين اليابان والعالم العربي، حيث نشرت أبحاثًا كتبت باللغة العربية، إلى جانب لغات عالمية عدة، وتناولت موضوعات عربية وشرق أوسطية.

مع ذلك، لا بد من التأكيد أن الدراسات العلمية العربية في اليابان ما تزال حديثة العهد، ولا ترقى إلى أبعد من نهاية الحرب العالمية الثانية، وما يزال رائدها الأول الأستاذ إيتاغاكي ناشطًا بعد أن تجاوز الثمانين، كما أن تلك الدراسات ما تزال حتى الآن مدمجة بالدراسات الإسلامية والدراسات الشرق أوسطية.

جمعت ثقافة السلام اليابانية، بصورة إبداعية، بين الأصالة والحداثة، من دون تغليب أحدهما على الآخر، وتصنف اليابان في خانة الدول التي تنفق بسخاء لدعم التعليم، ومساندة الباحثين الشباب، وتأمين موازنة كبيرة ومستمرة لمراكز الأبحاث والتطور التكنولوجي، ويعدّ نظامها التعليمي، في نظر اليابانيين، من أفضل أنظمة التعليم في العالم، فهو يقدم للطالب أطول عام دراسي من حيث أيام العمل، وكثافة النشاطات العلمية المرافقة للتحصيل العلمي.

وساهمت التربية اليابانية المعاصرة في نشوء أجيال متعاقبة من المنتجين، تتمتع بثقافة عالية ولديها قدرة كبيرة على زيادة الإنتاج في مختلف مراحله، و تداخلت ركائز المعاصرة اليابانية ضمن أخلاقيات المجتمع التقليدي، بحيث لا تتعارض مع القيم والتقاليد الإيجابية الموروثة. وما تزال الثقافة اليابانية تعتمد حتى الآن مقولات عقلانية لتربية المواطن الياباني، وفق الأسس التالية:

١. الحفاظ على نظام القيم الذي يطور شخصية الإنسان الياباني وينمي مواهبه الموروثة، ويساهم في تطوير ثقافته الإنسانية عبر اكتساب العلوم العصرية.

٢. الحرص على تنمية روح المواطنة بشكل جماعي، ومن طريق نشاطات ثقافية تحافظ على التراث من جهة، وتنمي مجتمع المعرفة من جهة أخرى.

٣. مشاركة فاعلة للمواطن الياباني في النشاطات العامة، بدءًا من المدرسة، وصولًا إلى الجامعة والمصنع ومراكز الإنتاج، وفرض رقابة مباشرة من وزارة التربية على جميع المدارس الخاصة والرسمية؛ لضمان تعليم نوعي جيد لجميع اليابانيين.

٤. مشاركة اليابانيين الجماعية في حل مشكلاتهم بالتعاون في ما بينهم، وتنمية روح الجماعة، والتضامن الجماعي، من دون إغفال دور الفرد.

٥. الحفاظ على القيم اليابانية الإيجابية، من خلال تنمية سلوكية أو شخصية الإنسان الياباني، وتدريبه على احترام الآخرين، وتشجيع المواطن على ممارسة حقوقه وواجباته كاملة، مع شعوره التام بأن حريته غير منقوصة.

على جانب آخر، برزت روابط قوية بين تطور مراكز الإنتاج المعاصرة، على نطاق واسع، وتعدّ اليابان في طليعة الدول المتطورة، التي وظفت في الرأسمال البشري، فلا تقتصر سنوات الدراسة على المدارس بل تستمر طوال سنوات العمل والإنتاج، حيث يخضع العمال والإداريون إلى دورات مكثفة، للاطلاع على كل جديد في مجال عملهم، ما ينعكس بشكل إيجابي على عملية الإنتاج في جميع مراحلها .

بدورها، شجعت الشركات الخاصة اليابانية الطلبة والباحثين، على البحث العلمي، والإبداع الثقافي والفني، الذي بات اليوم من أرقى ما تقوم به الدول المتطورة، فالباحث الياباني المتميز، هو من ذوي الكفاءة العلمية المتطورة، ويتمتع برعاية تامة من جانب مؤسسات الدولة، ومن كثير من الشركات الخاصة في آن واحد. ونتيجة الدعم غير المحدود للطاقات العلمية الإبداعية في مختلف العلوم العصرية والتطور التكنولوجي والاكتشافات العلمية، أصبحت مراكز الأبحاث اليابانية في طليعة مراكز البحث العلمي العالمية، وبشكل

خاص في مجال التنمية البشرية المستدامة. وتوظف المؤسسات الرسمية والخاصة في اليابان نسبة عالية من موازنتها على الأبحاث العلمية، وتكاد تكون بين النسب الأعلى في العالم.

وحافظت اليابان على تقاليدها الإيجابية الموروثة، مع الانفتاح التام على العلوم العصرية، وباتت جامعاتها تنافس أرقى الجامعات العالمية، من حيث مستوى التعليم، وتخريج عاملين في مختلف مجالات الإنتاج، والتوظيف، وإعداد إداريين أكفاء لسوق العمل. وبرزت مؤخرًا قيادات شابة متخصصة تمتلك علومًا عصرية متطورة، وتشارك بكثافة في الثورات العلمية والتقنية، والإعلام والإعلان، وبات علماء اليابان يحصدون سنويًا جوائز عالمية، منها جوائز نوبل في مختلف الاختصاصات العلمية العصرية والتكنولوجيا المتطورة.

وتلعب الثقافة اليابانية الدور الأساسي في نشاط الدولة والقطاعين العام والخاص معًا، على مستوى جميع المؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمالية بصورة تكاملية، وتعدّ اليابان أنموذجًا متقدمًا لإدارة متطورة جدًا يتمتع أفرادها بكفاءة عالية ومناقبية أخلاقية، ولها دور بارز في بناء دولة تنموية ترعى الثقافة والإبداع، وهناك نماذج لا حصر لها تظهر بوضوح تام ما تقوم به الدولة والمؤسسات اليابانية في مجال بناء مجتمع المعرفة، وتشجيع التعليم، والبحث العلمي، والإبداع في مختلف المجالات.

وقد بنى اليابانيون مراكز أبحاث، وجامعات خاصة بالطلبة المتفوقين، حيث توضع لهم برامج دراسية خاصة، بهدف اكتشاف مواهب الطلبة، وقدراتهم الذاتية؛ لتطويرها وتأمين الشروط المادية والتكنولوجية الملائمة لتفتحها وإبداعها.

ليس من شك، في أن ما تنفقه المؤسسات الرسمية والشركات الخاصة في اليابان على تشجيع الطلبة، والباحثين، والبحث العلمي، والإبداع الثقافي والفني، يكاد يكون من أرقى ما تقوم به جميع الدول المتطورة، وتهلل وسائل الإعلام اليابانية لحصول باحثين يابانيين على جوائز نوبل في مجالات عدة، ما يشكل اعترافًا عالميًا صريحًا بالدور البارز الذي يلعبه نظام

التعليم الياباني، في مختلف مراحله، ودور مراكز الأبحاث اليابانية في مجالات إنتاج العلوم والتكنولوجيا المتطورة وصناعة الروبوت أو الإنسان الآلي.

وأصدرت الحكومات اليابانية المتعاقبة، توجيهات صريحة نصت على ضرورة دعم جميع الباحثين اليابانيين، من مختلف الأعمار، وفي مختلف حقول المعرفة الإنسانية، الذين يمتلكون طاقات مميزة يمكن أن تؤهلهم لنيل جوائز عالمية، وبشكل خاص جائزة نوبل، وحثت المؤسسات اليابانية، الرسمية والخاصة، على بناء مجتمع المعرفة، وتشجيع التعليم والبحث العلمي، والإبداع الثقافي والفني في مختلف المجالات، فتطور مجتمع المعرفة في اليابان، وفق مقولات علمية جديدة تتلاءم مع طبيعة عصر العولمة، ووظفت نسبة مهمة من الموازنة السنوية لاكتساب العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، وتوطينها والإبداع فيها، فقدمت اليابان أنموذجًا فذًا للدولة التنموية التي قامت على القوة البشرية المنتجة، وساندتها دبلوماسية ناعمة كان هدفها الأساسي تنشيط العلاقات الاقتصادية والثقافية والأكاديمية وغيرها.

شدد المستعربون اليابانيون الرواد على ضرورة رؤية تاريخ الشعوب العربية والإسلامية وثقافاتها بعيون يابانية، وليس استشراقية غربية، وأصروا على تعزيز التواصل الإنساني مع مثقفي الشعوب العربية وإقامة حوار مباشر معهم، فالاقتصاد الياباني، ومعه غالبية دول جنوب وشرق آسيا، ما يزال يعتمد، بصورة شبه حصرية، على تأمين مصادر إمدادات الطاقة. نتيجة لذلك، تميزت سياسة اليابان مع جميع دول العالم بكثير من البراغماتية لتأمين مصادر الطاقة لمصانعها، والأسواق المفتوحة لسلعها التجارية، والتوظيف المجزي لرساميلها الوفيرة.

وأظهرت أبحاث مجلة الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط المستمرة بالصدور منذ ست وعشرين سنة، أن الدراسات اليابانية عن العالمين العربي والإسلامي قطعت

شوطًا بعيدًا على طريق بلورة خصوصيات الاستعراب الياباني، بصورة لم يعد بالإمكان تجاهلها أو التقليل من أهميتها، وهي دراسات تتميز بمواقف سلوكية خاصة من جانب الباحثين اليابانيين، الحريصين على تقديم دراسات علمية تظهر فهمًا معمقًا لتاريخ الشعوب العربية والإسلامية وحضاراتها.

لعل أهم الدروس المستفادة، في مجال بناء مجتمع المعرفة في اليابان ودول النمور الآسيوية، هو الاستثمار المكثف بالتعليم في مختلف مراحله، ومكافحة مشكلات الأمية، والبطالة، وتحسين مستوى التعلم والعمل والبحث العلمي بوتيرة عالية. وتقدم اليابان إجابات مقنعة فعلًا عن سر بناء معجزة اقتصادية صلبة وتوسيع الطبقة الوسطى، إلى ما يزيد على ٩٢٪ من السكان، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة، وتقدم تجربة التحديث اليابانية دروسًا مهمة للعرب، بعد أن استفادت منها الدول الآسيوية، التي جمعت، بصورة إبداعية، بين الأصالة والحداثة، من دون أن يطغى أحدهما على الآخر، واستمر مجتمع المعرفة يتبلور بأشكال جديدة في اليابان، التي شهدت نسبة نمو عالية خلال سنوات طويلة، إلى أن بدأت مظاهر الأزمة تظهر عليها منذ العام ١٩٩٣، وتم توظيف قسم مهم منها في مجالات اكتساب العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة.

أما المجتمعات العربية، فتوظف نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز ٠,٥٪ لمحاربة الأمية المتزايدة، ونشر العلوم العصرية، وبناء وتطوير مراكز البحث العلمي، واكتساب التكنولوجيا المتطورة وتوطينها والإبداع فيها، وهي نسبة هزيلة لا تساهم في بناء مجتمع للمعرفة قادر على مواجهة تحديات عصر العولمة.

ودعا المستعربون اليابانيون، باستمرار، إلى فتح باب الحوار على مصراعيه مع مثقفي جميع الشعوب الآسيوية، ورفضوا بشدة تجاهل الشعوب العربية والإسلامية، أو إبعادها عن القرارات المصيرية التي تطال ثقافاتها.

وعبر الحوار الإيجابي البناء، تحاول اليابان أن تتبوأ موقعًا متقدمًا في عصر العولمة، ولم تقبل ما فرضه الغرب عليها من مقولات وثقافات، فالعولمة الثقافية ليست حكرًا على الغرب أو على الثقافات الغربية فقط، بل تتسع لجميع الثقافات الآسيوية والأفريقية والأميركية اللاتينية وغيرها، وتشترك الثقافة اليابانية مع تلك الثقافات في كثير من المقولات ذات الطابع الإنساني المشترك؛ لبناء عولمة أكثر إنسانية في المجال الثقافي، وليبرالية في المجال الاقتصادي، ومتعددة الأقطاب في المجال السياسي.

عمومًا، تمحور الحوار الثقافي التفاعلي بين المؤسسات الثقافية العربية واليابانية ضمن مسارين:

الأول: تعزيز العلاقات الثقافية بين اليابان والعالم العربي، تزامنًا مع التطور الكبير الذي تشهده العلاقات الاقتصادية والمالية والسياحية والاجتماعية بين البلدين.

الثاني: إبراز الوجه الثقافي والحضاري المتبادل للدول العربية واليابان في كبرى المدن، ومنها مراكز تصنيع التكنولوجيا وإنتاج الثقافة في العالم. والهدف منها تعزيز التعاون بين العالم العربي واليابان، من خلال تكثيف الجهود التعليمية والبحثية للأكاديميين والمبدعين العرب، في الأوساط الأكاديمية والإبداعية في اليابان.

نتيجة لذلك، تطورت الدراسات العربية والشرق أوسطية في اليابان بصورة مطردة في السنوات القليلة الماضية، على طريق تعزيز العلاقات الثقافية بين العالم العربي واليابان، وفتحت آفاقًا واسعة لتعزيز الروابط الأكاديمية بين الجامعات والمراكز الثقافية العربية واليابانية. ونظرًا لخصوصية الساحة الأكاديمية والثقافية اليابانية وصعوبة التواصل معها، من خارج النظم الإدارية المعقدة فيها، لا بد من اختيار أفضل السبل العلمية لتعريف اليابانيين بالجوانب المضيئة في الثقافة العربية والإسلامية، ونشرها على نطاق واسع، من خلال مؤسسات المجتمع الياباني، الرسمية منها والخاصة.

وتزايد، بصورة سنوية، عدد المؤتمرات الثقافية المشتركة التي عقدت تحت عنوان «الحوار العربي ـ الياباني» أو «الحوار الياباني مع العالم الإسلامي»، إلى جانب ندوات لا حصر لها تضم باحثين من العرب واليابانيين، تتناول موضوعات متخصصة تهم اليابان ودولة عربية واحدة أو أكثر، فساعدت الندوات المتخصصة على بناء التواصل الإعلامي والتعاون الإيجابي بين الباحثين العرب واليابانيين المهتمين بمستقبل منطقة الشرق الأوسط، والعمل على بلورة تيار ثقافي وإعلامي لتعزيز العلاقات الثقافية بين الجانبين، وتصويب النظرة الخاطئة والمتبادلة، وكانت الكلمات التي تلقى في تلك المؤتمرات تشدد على أن الحوار الثقافي بين اليابان والعالمين العربي والإسلامي لن ينقطع، نظرًا لوجود صلات تاريخية قديمة ومتجددة بينهما، مع تبادل الخبرات على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والبعثات العلمية.

يعدّ المجتمع الياباني المعاصر، اليوم، من أكثر المجتمعات توفيرًا للأمن، والراحة، وفرص العمل، والخدمات الاجتماعية، والاستقرار الوظيفي، والبحبوحة الاقتصادية. وتبنت حكومات اليابان المتعاقبة سياسة عقلانية قامت على رفض مبدأ الثأر أو الانتقام، وعملت على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الياباني، ونشر قيم العمل الجماعي، مستندة إلى حب الياباني لوطنه واستعداده الدائم للتضحية في سبيله، والتمسك بالقيم اليابانية الموروثة، وتشجيع الآداب والفنون والثقافة والعلوم العصرية.

وعرف عن الياباني الصدق، والاستقامة في العمل، والاحترام الشديد للوقت، والتفاني من دون حدود للمؤسسة التي يعمل فيها، وإنتاج أفضل السلع القادرة على المنافسة دوليًا.

وحرص اليابانيون على توسيع الطبقة الوسطى كصمام أمان لامتصاص التوترات الاجتماعية، التي تعصف بالمجتمعات ذات الانقسام الطبقي الحاد، ويفاخرون اليوم بأن النسبة المرتفعة جدا للطبقة الوسطى لديهم ساهمت في بناء مجتمع مستقر منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية حتى الآن، ما ساعد على ترسيخ مقولات الدفاع عن ثقافة الديموقراطية، والتنمية الشمولية، وحسن الجوار، والتفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى، خاصة الآسيوية منها، ونبذ مقولات العنف والسيطرة والتمييز العنصري، وصراع الثقافات، وتخلت اليابان نهائيًا عن ثقافة العنف الدموي، التي أفضت إلى السيطرة العسكرية والنزعة الإمبريالية التوسعية، وتبنت ثقافة سلمية تدعو إلى الديموقراطية، والتحديث الشمولي لأهداف مدنية، والمشاركة النشطة في بناء نظام عالمي جديد، على أسس مغايرة تمامًا للأسس السابقة التي كانت تشجع الحروب أو تمنع انفجارها.

ونجحت في تهدئة الخلافات التاريخية مع الدول الآسيوية المجاورة، وباتت القوة الناعمة ركيزة صلبة لإحداث تبدلات عميقة في دول الجوار الآسيوية. وتتخوف القوى الديموقراطية اليابانية من إعادة التوظيف بكثافة في المجال العسكري؛ لأنه سيعيق حتما دمج اليابان في محيطها الإقليمي، نظرًا للحساسية المفرطة لدى الدول الآسيوية من استخدام التكنولوجية اليابانية في تجارة الأسلحة على المستوى العالمي.

هكذا، ساهمت استراتيجية القوة الناعمة السلمية، في تجديد ركائز النهضة اليابانية، على أسس عقلانية أبرز مقولاتها: التحديث في خدمة المجتمع، بدلًا من التحديث في خدمة النزعة التوسعية العسكرية، وتبنت الحل السلمي للمشكلات الموروثة وبناء التاريخ الحافز، بدلا من الانتقام الذي يستعيد مآسي التاريخ، فأفضت تلك الاستراتيجية إلى بروز تبدلات جذرية في بنى اليابان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية.

ونتيجة تلك التبدلات، باتت سياسة تنمية القوة الناعمة بصورة مستمرة، بطاقة مرور ممتازة لدخول اليابان في العولمة كدولة فاعلة فيها، من دون أن تتلقى الكثير من سلبياتها التي خضعت لها الدول النامية، الكبيرة منها والصغيرة.

ملاحظات ختامية

تعدّ اليابان، اليوم، واحدة من أكبر الدول الصناعية والتقنية الحديثة في العالم المعاصر. وبفضل تقنياتها المتطورة جدًا، تمكنت من ابتداع حلول لكثير من مشكلاتها الداخلية، في شتى المجالات العلمية والهندسية والتقنية، وهي تعتمد، بشكل رئيسي، في التصنيع على الطاقة المستوردة من دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة النفط المستورد من أبوظبي والسعودية، والغاز القطري المسيل، وتحتاج إلى أسواق المنطقة لتسويق منتجاتها.

في الوقت عينه، تحتاج المنطقة العربية إلى تقنيات اليابان المتطورة جدا لتنمية مواردها، وتوفير حلول لكثير من معضلات النمو والإنتاج بكفاءة، كما تحتاج اليابان إلى الطاقة العربية لتحريك مصانعها.

عند دراسة تطور العلاقات الاقتصادية بين اليابان والدول العربية، يطرح سؤال أساسي في هذا المجال: لماذا بقيت العلاقات العربية اليابانية طوال القرن العشرين أسيرة شعار واحد: النفط الخام العربي مقابل السلع الاستهلاكية اليابانية؟ وبالتالي: هل يمكن أن يؤسس شعار تجاري بحت لعلاقات ثقافية وسياسية متطورة في عصر العولمة؟

الحال، أن العرب لم يحاولوا الاستفادة من تجربتي التحديث في اليابان، ومن تجارب الشعوب الآسيوية الناجحة، علما أن دراسة تلك التجارب تقدم الكثير من الدروس لبناء نهضة عربية جديدة؛ لأنها تقع خارج دائرة المركزية الأوروبية والأميركية، التي يعاني العرب من التبعية شبه الدائمة لها. وعلى الرغم من وفرة المصالح اليابانية والغربية في العالم العربي، لم يحاول العرب الاستفادة من التكنولوجيا اليابانية المتطورة جدًا لإقامة مصانع للسيارات، أو الأدوات الكهربائية، أو المواد الطبية، أو صناعة الكومبيوتر وغيرها، ولم يعتمدوا أي شكل من أشكال توطين التكنولوجيا اليابانية على الأراضي العربية، وما تزال هذه السياسة معتمَدة في جميع الدول العربية، ولا تقتصر فقط على عدم الاستفادة من توطين التكنولوجيا

اليابانيـة فحسـب، بل تشمل تجاهل الاستفادة من كل مصادر التكنولوجيا المتطورة في العالم.

وما يزال العالم العربي أسير شعار «استيراد سلع التكنولوجيا المتطورة وليس توطينها وتطويرها كمدخل لا غنى عنه للإبداع فيها».

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تعد السياسة اليابانية في الوطن العربي تعيش هاجس مبادلة النفط العربي بالسلع اليابانية، بل هاجس منع تجدد الحروب في هذه المنطقة، التي بلغ الوجود العسكري الأميركي فيها نسبة عالية جدا. وبعد انفجار الانتفاضات العربية، لا تخفي اليابان هواجسها الجديدة تجاه أمن هذه المنطقة واستقرارها، التي ما تزال تعدّ أكبر منطقة احتياط نفطي في العالم لعقود عدة مقبلة، وبالتالي، يظل مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية ـ اليابانية، رهنًا بتعزيز العلاقات البينية.

وما تزال اليابان تعتمد، على نحو كبير، على نفط الشرق الأوسط، خصوصًا العربي منه. كما أن اقتصاد دول جنوب وشرق آسيا، يعتمد، بنسبة كبيرة، على أسواق دول الشرق الأوسط، خاصة العربية منها. استنادًا إلى ذلك، تطورت علاقات اليابان الاقتصادية مع عدد من الدول العربية؛ لتصبح استراتيجية مع بعض دول الخليج النفطية كالسعودية، والكويت، والإمارات، والجزائر، إلا أن الصراع المستمر في هذه المنطقة البالغة الأهمية في الاقتصاد العالمي، يثير إرباكًا كبيرًا للتوظيف المالي الياباني في المنطقة العربية، خاصة بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها اليابان في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وتفضل اليابان التوظيف في المناطق المستقرة والبعيدة عن النزاعات الداخلية والحروب الإقليمية، فالتوظيف المالي المربح، ونقل التكنولوجيا المتطورة، يحتاجان أولًا الى الاستقرار طويل الأمد، إضافة الى تدريب القوى البشرية على الإنتاج، لكن مقتل عشرة رهائن يابانيين مطلع العام ٢٠١٣ في الجزائر، أحدث صدمة كبرى للحكومة وللشركات اليابانية.

إن آفاق التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين العرب واليابانيين باتت واسعة جدًا، وثمة رغبة حقيقية لدى الجانبين في تعميق التفاعل المشترك على أسس سليمة، فالعلاقات التجارية بين اليابان وجميع الدول العربية باتت متينة جدًا وتنمو بصورة مذهلة، فيما بقيت علاقاتهما الثقافية والأكاديمية ضعيفة، وعلى ذلك، فإن المحصلة النهائية للعلاقات الثقافية متواضعة جدًا قياسًا إلى مستوى علاقات العرب الثقافية مع أوروبا وأميركا.

وكشفت تقارير التنمية الإنسانية العربية، في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عن أوجه القصور والتحديات السياسية التي تواجه العرب في المرحلة الراهنة، منها أن بناء مجتمع المعرفة العربي القادر على الحوار الإيجابي مع الآخرين، خاصة اليابانيين منهم، بحاجة إلى ركائز ثابتة وسليمة، أبرزها احترام الحريات العامة والفردية، وممارسة الديموقراطية السليمة، ودور المواطن الحر في التنمية البشرية المستدامة، كما أن بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي يستوجب إنجاز ثلاث مهام كبرى، هي: الاحترام الدائم للحقوق والحريات الإنسانية، في إطار الحكم الصالح، وتمكين المرأة العربية وتحرير طاقاتها في إطار من المساواة والعدل والإنصاف، وتكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها في الأنشطة المجتمعية كافة. وقد آن الأوان لصناع القرار في الوطن العربي، أن يستفيدوا من مقولات النهضة اليابانية، والانتقال إلى حداثة سليمة تحمي التراث ، وتفتح الباب واسعًا لامتلاك العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة في آن واحد.

عمومًا، بدأ العرب مرحلة جديدة من العلاقات الثقافية مع اليابان، وهكذا تبدو ظروف تجديد النهضة العربية مؤاتية في زمن الانتفاضات الشبابية العربية من جهة، واتساع العلاقات الاقتصادية بين العرب واليابان من جهة أخرى، وبات التفاعل اليومي بين آلاف اليابانيين والعرب، عبر الشركات، والمصانع، ومراكز التسويق، والزيارات الفردية والجماعية، والبعثات العلمية والثقافية، والوفود السياحية، والفرق الفنية، ومراكز التدريب

المهني، وأجهزة الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، وغيرها، منطلقًا لمزيد من الاهتمام الثقافي المتبادل بين الجانبين.

كما أن جيلًا جديدًا من الباحثين اليابانيين والعرب، بات يدرك أهمية العلاقات الثقافية في تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية القائمة بينهما، والعمل على تطويرها في المستقبل، بما يخدم المصالح الحيوية المشتركة. وتزايد عدد المؤسسات الثقافية التي ترعى شؤون العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية والعلمية مع اليابان، بصورة ملحوظة في السنوات الخمس الماضية، وهي تمد منظمي المؤتمرات العربية مع اليابانيين بشحنة عاطفية كبيرة من التفاؤل، لبناء حوار إيجابي من التفاعل الثقافي في المستقبل القريب.

الاستقطابات السياسية والثنائية في الوطن العربي

عبلة محمود أبو علبة *

تأتي أهمية تناول ظاهرة الاستقطابات السياسية والثنائية في الوطن العربي، بصفتها تشكل أحد تجليات المرحلة التاريخية الانتقالية الراهنة. وقد تفاقمت بصورة حادة حديثًا في عدد من البلدان العربية، التي تشهد صراعات دموية مريرة، خصوصًا وأنها تستند إلى الانحيازات الفئوية: العرقية أو الدينية أو الطائفية.

وعلينا أن نسجل هنا ابتداءً، أننا نتحدث عن الاستخدام السياسي للدين، وتوظيف الانتماءات الطائفية وصولاً إلى مفهوم، وفعل الطائفة السياسية.

وهنا يقف بالمرصاد السؤال المشروع الآتي: لماذا لم يشكل التعدد العرقي والديني والطائفي سبباً للحروب الداخلية، في مرحلة بناء

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦.

* الأمين الأول لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد».

الدولة الوطنية العربية قبل أكثر من نصف قرن من الزمان؟ بينما ترتكز استراتيجية إدامة هذه الحروب المفتوحة الآن على إثارة الفتن الدينية والطائفية، وكل أشكال الانحيازات الفئوية الأخرى؟

نؤكد بداية، أن سؤال الهوية والبحث عن الهوية الوطنية، كان أبرز ما أنتجته التحولات السياسية العربية الأخيرة، ودار صراع جدي مع بداية هذه التحولات، بين الاتجاهات السياسية التي لا تستند أساسًا في برنامجها، إلى فكرة الانتماء للوطن، لا بل إن الوطن بالنسبة لأصحاب هذه الاتجاهات هو ميدان لفرض السلطة السياسية على أسس الإيديولوجيا العابرة للقوميات، وبين الاتجاهات الأخرى التي نشأت ثقافتها على أساس الانتماء للوطن، والدفاع عن استقلاله وتنميته وتطوره.

وبين هذا وذاك، كان هناك جمهور عائم، واسع، موزع على الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة تحديدًا، يعاني الأمرّين بسبب غياب الحقوق السياسية والمعيشية العادلة في وطنه الذي يحب.

هذا الجمهور الوطني بامتياز، هو الذي طالب بالتغيير والإقرار بحقوق المواطنة المتساوية، في إطار المفهوم المسلم به للانتماء للوطن، وفي إطار الربط الضروري بين تنمية أوضاع المجتمع، على أساس مفاهيم العدالة والمساواة والحريات العامة، وبين الحفاظ على الوطن آمنًا، مستقرًا ومزدهرًا.

وبسبب حالة التراجع والانكفاء الحادّ التي وقعت في مرحلة التحوّل السلمي نحو الديمقراطية، بدأت الصراعات تأخذ منحى آخر، بعيدًا عن مصالح الوطن والانتماء للهوية الوطنية الجامعة والموحدة.

وهناك أسباب كثيرة تدعونا لتناول هذا الموضوع، على رأسها مسؤوليتنا جميعًا في الحفاظ والدفاع عن فكرة الوطن، في مواجهة تراجع دور الدولة الوطنية والهوية العربية؛ إذ شكل

كل منهما مصدرًا للنهضة والإبداع، بعد بدء زوال الاستعمار العسكري عن البلدان العربية تباعًا، والذي امتدّ من نهاية الأربعينيات.. حتى أوائل الستينيات من القرن الماضي.

لكن الدرس الأهم الذي تعلمناه جميعًا، هو أن بناء الوطن والهوية الوطنية، لا يمكن أن يُعدّ وحده مصدراً للاستقرار والأمان؛ بل إن عوامل استقرار الوطن ترتبط بالضرورة بمدى قدرة النظام السياسي وجاهزيته لترسيخ الدساتير الديمقراطية والقوانين العادلة التي تساوي بين المواطنين، وتقرّ بالتعددية بمختلف أشكالها، وتعمل على صيانتها وحمايتها، بعيدًا عن سياسة المحاصصة المدمرة، كما جرى ويجري في بلدان عربية عديدة.

من المؤكد أنه توجد عوامل خارجية شديدة التأثير على توجيه الصراعات في العالم العربي، وذلك بسبب تشابك المصالح الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية على وجه التحديد، لكني سأركز في مداخلتي هذه، على الوضع الداخلي ودور القوى الاجتماعية والسياسية المحلية في تغذية ظاهرة الاستقطاب السياسي الحادّ في المنطقة العربية.

تراوحت سياسات الأنظمة الحاكمة، على امتداد عقود من الزمن، في إدارة التنوع الديني والطائفي والعرقي، بين المحاصصة السياسية، أو التعايش الاجتماعي، من دون تحصين قانوني قائم على الحقوق المتساوية، أو تكريس الولاءات والاستخدام السياسي لمكونات هذا التنوع، حسب طبيعة الأنظمة السياسية وتبايناتها، وخصوصية كل منها في البلدان العربية.

أما التنوع السياسي، فتعاملت معه الأنظمة السياسية العربية ـ حتى تلك التي تبنت برامج قومية تحررية ضد الاستعمار وكان لها فضل كبير في تجاوز المراحل الأولى ما بعد التحرر الوطني ـ تعاملت بالرفض وعدم الإقرار أو التسليم بالتعددية السياسية، وفي هذا النطاق تكرّست علاقات استبدادية مباشرة قائمة على التمييز وعدم المساواة واحتكار السلطة والثروة.

لقد كان لهذا التاريخ الطويل من الاضطهاد السياسي وإنكار الآخر، تأثير بالغ وعميق

على ضعف وهشاشة المجتمعات العربية وتصدع مكوناتها، وقابليتها السريعة للتفتت والاشتعال، على الرغم من وجود عوامل ثقافية ودينية وتاريخية عريقة مشتركة بين مكوناتها الاجتماعية، ومع ذلك فنحن نشهد الآن كل هذه التصدعات، وهذا العجز القائم في عدم قدرة المجتمعات العربية على الدفاع عن نفسها وكيانها، في مواجهة عمليات التدمير مختلفة الأشكال والمصادر.

وجرى تهريب فكرة الوطن والهوية الوطنية، في هذه الفوضى العارمة والتداخل الشائك الذي نشهد فصوله التدميرية يومًا وراء يوم، وتجري الآن محاولات محمومة لإحلال الهويات الفئوية محل الهوية الوطنية الجامعة، وبوعي أو من دون وعي، تنحاز فئات عديدة من المجتمع للهوية الفئوية، بآليات فكرية وسياسية متخلفة، أو من خلال المواجهة بالسّلاح، وبدلاً من إعادة الاعتبار للصراع الاجتماعي على أسس سلمية ومشروعة، يجري الطعن الآن في مشروعية المطالب والحقوق التي طالبت المجتمعات العربية باستردادها من أنظمة الاحتكار والقمع ومصادرة الحريات، والادعاء أن الثورات العربية هي السبب في كل هذه المصائب الجارية حولنا.

أجد من المناسب هنا تظهير العناصر الآتية في الحياة السياسية العربية، قبل بدء ثورات الشعوب العربية الأخيرة:

* كان لانسحاب الدولة من وظائفها الرئيسة تجاه مجتمعها، في مجالات الصحة والتعليم والضمانات الاجتماعية، تأثير حاسم في تغيير معادلات الصراع الداخلية، وإعادة هيكلة المجتمعات على أسس جديدة، وضمن انحيازات جديدة فرضها النظام العالمي الجديد وأدواته المالية (صندوق النقد الدولي). ولقد أدى انسحاب الدولة من هذه الوظائف، إلى تكريس الدور الأمني وإنكار وجود قوى اجتماعية عديدة عانت كثيراً بسبب هذه السياسات، التي أدت إلى عزلة وثنائية من نوع خاص في المجتمعات العربية، وهي ثنائية:

السلطة الحاكمة ومعها فئات اجتماعية محدودة مستفيدة من هذا النظام، مقابل المجتمع بفئاته التي تعاني جراء هذه السياسات.

* العنصر الثاني المرتبط بالجانب الأول هو تجاهل الأنظمة السياسية لحلّ الصراعات، أو التعامل مع التحولات الطبيعية الجارية في المجتمعات، ودفع استحقاقات التطور والتحديث، وبدلاً من ذلك فقد حلت الصراعات في عدد واسع من البلدان العربية بإنكار وجود الآخر أو إلغائه، أو استخدام طرق بديلة لآليات القانون، مثل حل الصراعات القبلية في اليمن والسودان مثلاً، عن طريق برامج مصالحة اجتماعية وليس من خلال النظام القضائي.

وعندما نقول في أدبياتنا السياسية: الحكومة ترفض الإصلاح، فإن ترجمتها تعني رفض التعامل مع المتغيرات وإنكار حقوق الآخرين، والإمعان في التمسك بالسياسات ذاتها التي أدت إلى تدمير دول وأنظمة بصورة مأساوية.

على القوى السياسية تحديدًا، أن ترى جيداً أن هناك قوى على الأرض وفي الفضاء! تلعب أدوارًا أساسية، على درجة عالية من الأهمية والحسم، بديلاً عن الدول نفسها، مثل:

ـ الشركات العابرة للقارات.

ـ الإمبراطوريات الإعلامية.

ـ الأدوات المالية للقوى الرأسمالية العالمية: صندوق النقد، ولكل من هذه القوى امتداداها وأدواتها المحلية المدافعة عن سياساتها وتوجهاتها.

ـ تغييب دور الشعوب في تقرير مصيرها، وبدأت في العصر الحديث في إسقاط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، ثم تدخل حلف الأطلسي لإسقاط النظام الليبي، مع تجاهل تام لما سيحدث بعد ذلك، وإنكار مريع للثقافة والديانات والتقاليد والانتماءات القومية ومسارات التاريخ، التي شكلت العالم العربي.

هذا ما فعلته وتفعله القوى الاستعمارية والليبرالية الجديدة في القرن الواحد والعشرين، ولا أعتقد أننا نختلف بشأنه، مهما تباينت آراؤنا ومواقعنا حيال هذا النظام العربي أو ذاك.

إن كثيرًا من وسائل التواصل الإعلامي والثقافي، تلجأ إلى القراءة السطحية السهلة للتحولات العربية منذ بدايتها، وإلقاء اللوم على التظاهرات والاحتجاجات الشعبية الواسعة والسلمية؛ إذ يجب عدم إنكار أسبابها ودوافعها، والأسباب السياسية العميقة والمشروعة وكذلك التاريخية التي وقفت وراءها.

لكن هل سنكون محايدين حيال كل جوانب الصراع القائمة، والتي تأكل يوميًا من رصيد الوطن؟ ماذا علينا أن نفعل؟

لماذا يختبئ مشروعنا الوطني النهضوي والديمقراطي خلف الأصوات العالية المنددة بالتدخلات الخارجية فقط، دون أن تكلف نفسها عناء الانخراط في المشروع الوطني وآلياته الفعالة؟

حسب علماء عرب معروفين، من مثل ابن خلدون ومالك بن نبي، فإن «الغزو الخارجي لا ينجح إلا بمقدار تفكك الداخل، وإن مناعة المجتمعات وقدرتها على تجاوز التخلف من داخلها هما خط الدفاع الأول أمام الاختراق الخارجي».

ويبقى أننا نحن جميعًا مسؤولون أمام هذه التحديات، بالنهوض بالمشروع الوطني القائم على المساواة والعدالة والحريات العامة.. ونحن جميعًا مسؤولون تجاه هذا التغييب القسري لمصالح الوطن ووحدته ومنعته أمام الأجيال القادمة.

تحديات الإعلام العربي: الأردن نموذجًا

د. عصام سليمان الموسى *

بدأ عصر الاتصال الرقمي قبل ربع قرن تقريبًا، حين تم دمج قنوات الاتصال الإعلامية (الصحفية والإذاعية والتلفزية)، بعضَها ببعض، وصار بإمكان الفرد العادي، إرسال رسائل عبر الطريق السريع واستقبالها، من هاتفه إلى أي مكان في العالم.

ويبلغ عدد مستخدمي الانترنت في الأردن الآن نحو ٤و٨٦ مليون شخص، يتعاملون مع حوالي ١٠ ملايين خط خلوي[1]، **والمعروف أن للرقمنة استحقاقات، يتمثل أهمها بزيادة انتشار المعرفة، وتوسيع دائرة الحرية.**

ونتيجة امتلاك تكنولوجيا الاتصال هذه، صار الفرد يكرّس وقتًا أطول لوسائل الإعلام من أي عصر مضى.

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠١٣.

* أستاذ الإعلام في جامعة اليرموك الأردنية.

إنجازات الرقمنة

تتمحور هذه الإنجازات، في النقاط الآتية:

- إسقاط نظام «الرقابة» (Censorship) ، حيث تحررت الرسالة من سيطرة الجهات كلها، بما فيها الحكومة.
- ساهمت بنشر ما يمكن وصفه «المعلومة المتمردة» في البلدان العربية.
- ازدادت خطورتُها مع قدوم صحافة إلكترونية لا يمكن لجمها.
- أسهمت في قدوم ثورات «الربيع العربي».
- حولت الإعلام العربي إلى اتصال تبادلي لا جماهيري.
- أوجدت مناخًا جديدًا، ما يزال الكثيرون يتساءلون عن طبيعته، غير أن أهم ما فيه، أن من لا يتقن لعبة الاتصال الرقمي سيظل خارج الزمن، ولعل أبرز مثال على ذلك، ما نشر في موسوعة «وكيبيديا»، من أن العرب لا حضور لهم في نحو ٣٦٦ مصدرًا إعلاميًا.

ومن تجليات الإعلام الجديد، ظهور ما يسمى «الصحفي المواطن»، وربما الأصح «المنفعل»، الذي صار بوسعه، بهاتفه الخلوي أو كاميرته الصغيرة، توثيق أي حدث يجري أمامه ونشره على مواقع التواصل الاجتماعي، أو غيرها، مباشرة، وصار الأمر شبيهًا بواقع مليء بانفلات إعلامي، اختلط في الواقع الإعلامي، والصحفي المختص بغير المختص.

غير أن الحرية الإعلامية المرجوة، على الرغم من كل ذلك، لم تتبلور، لأن الحرية ثقافة، بالدرجة الأولى، تحتاج إلى تربية منذ الصغر، في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

في ظل هذا المناخ الغامض، يبرز السؤال: من هو الصحفي ـ الإعلامي؟

الواقع، يمكن بلورة سماته، على النحو الآتي:

- مواطن مختص بجمع ومعالجة المعلومات ذات الصلة بالشأن العام، فيصبح ممثلَ الشعب وضمَيره الحي... وواجبه الكشف عن الحقيقة ضمن إطار المصلحة الوطنية العليا، وإعلام الجمهور بها ومناقشتها معه.
- يقدم ثقافة جماهيرية بمستوى جيد، ولهذا يجب أن يكون مقتدرًا وصالحًا واسع الثقافة، خادمًا للحقيقة، ومنتميًا لقوميته، باعتباره خط دفاع أول لمجتمعه.

أما التحديات، التي تواجه الإعلامي اليوم، فتتمثل في:

١. **تحدي حرية التعبير**، التي تعد أخطر التحديات في المرحلة الراهنة، وهي أمر لا يجوز السكوت عنه؛ إذ من المعلوم أن أفواهُنا قد كممت قرونًا طويلة، حتى لم نعد نحسن الكلام بلغة واحدة، فهناك، دومًا، لغة مزدوجة.

غير أن حرية التعبير، ما تزال تمثل معضلة في بلادنا؛ لأنها جديدة علينا، وهي ثقافة لم نمارسها أصلًا في بيوتنا ومدارسنا.

وقد أُطلق مسار حرية التعبير، في الأردن، عام ١٩٨٩، إثر هبة نيسان المعروفة التي أنهت الأحكام العرفية، وتلاها إجراء انتخابات نيابية، وإقرار قانون الأحزاب عام ١٩٩٢، فضلًا عن وضع قانون ليبرالي للمطبوعات سنة ١٩٩٣، لكن المشكلة التي واجهتنا، أن العديد من الإعلاميين، خاصة «المنفعلين» منهم، لم يلتزموا بأخلاقيات العمل الإعلامي وحرية التعبير نحو المجتمع، والتي من قيمها: تحري مصداقية الأمانة، والتوازن، وتعددية المصادر، إضافة إلى الالتزام بحرية الفكر، والنزاهة، والحياد، والموضوعية، وعدم تشويه المعلومات، فضلًا عن الحفاظ على الخصوصية، والنقد العقلاني، والإنصاف، والانتماء للوطن والقومية.

ويمكن بلورة التحديات، بنقاط مختصرة، على النحو الآتي:

١. تحدي التمسك بالقيم، لتقديم رسالة تنال الاحترام؛ لأن الكلمة مقدسة.

٢. تحدي الثقافة الهابطة: والجدير ذكره، أن وسائل إعلامِنا، على وجه العموم، تخلو من تقديم الثقافة الرصينة الرزينة، وتعاني من التركيز على الترفيه الهابط، على الأغلب.

وقد قال لورد جون ريث، الإعلامي في هيئة الإذاعة البريطانيةBBC ، إن الإكثار من الترفيه، يعني التخلي عن المسؤولية، وإساءة الاستخدام، واهانة الجماهير التي تخدمها الرسالة الإعلامية، فالترفيه يخدر، ويهدر الوقت، ويعلم سلوكيات غير مرغوبة.

والسؤال المطروح هنا: ألا تهيننا وسائل إعلامنا، إذن، طيلة الوقت؟ الواقع هي إهانة مقصودة، ومن نتائجها تفشي اللامسؤولية؛ إذ أوجدت مناخًا يتسم بالشك المشحون بالاتهام، وهو شك مغاير للشك الديكارتي.

٣. تحدي السلطة الخامسة: عُرفتْ الصحافة بالسلطة الرابعة، وهي ولاية مجازية تعني مراقبة السلطات الأخرى والإخبار عنها، تاركة محاسبتها للمجتمع، وخضعت الصحافة، تاريخيًا لنظامين: نظام سلطوي حدّ من حرية التعبير والتفكير، وأوجد عقلا موجهًا، ونظام ليبرالي أعلى من حرية التعبير والتعدد والنقد، وأوجد عقلًا منفتحًا.

غير أن قدوم الإنترنت، أتى بسلطة غير قابلة للخضوع، دعاها بعضهم «السلطة الخامسة»، وتمثلت بالخروج عن المألوف في رفع سقف الحرية، وهكذا وقعنا فريسة سهلة أمام السلطة الخامسة.

لكن هذه السلطة كان لها الفضل في رفع سقف النقد والمطالبات، وفي جانب آخر منها، ونتيجة سهولة استعمال التكنولوجيا الرقمية الانترنتية، فقد تجاوزنا سقوف اللياقة،

فامتلأ الفضاء بقصص إخبارية لا تعتمد المصداقية، ممهدة درب الإشاعة والكلمة الخاوية والتهم الجزافية، وبدا الجو الإعلامي منفلتًا ومتسقًا مع ثقافة الترفيه.

وهنا يكون التحدي الماثل أمامنا، كيف نوظف التقانة لنشر ثقافة ارتقاء وإيضاح لقضايانا؟

٤. تحدي الاستعمار الإلكتروني: منذ مطلع القرن الماضي، خاض العرب حروب الاستقلال؛ للخروج أولًا من التبعية العثمانية، ثم من الاستعمار الغربي، لكنا سقطنا في براثن الاستعمار الإلكتروني ـ الرقمي.

ومع الرقمنة، أصبح الماضي يمسح من الذاكرة وتحل فيه صور تثير النزوات، وتستبدل الكلمة المقدسة بالثرثرة الفارغة. أما المستهدف الرئيس فهو شريحة الشباب؛ لطراوة عودهم، ولغسل فكرهم، فيما يتفاقم الوضع في غياب تعليم نوعي، فمثلاً، عجز صف من طلبة الماجستير عن معرفة بطل معركة اليرموك. ومن المعروف أنه بين العام ١٤٣٩، أو زمن ثورة المطبعة، وعام ١٧٨٩، تعقلنت أوروبا، أما في ظلال الدولة العثمانية، فقد أُفتي بأن «المطبعة رجس من عمل الشيطان»، واستمرت هذه الجهالة حتى عام ١٧٢٩.

وهكذا يمكن القول، إن ثمة فجوة معرفية تقدر بأربعة قرون، تفصلنا عن أوروبا، ولا ريب أن التحدي الإعلامي يتحمل جزءًا كبيرًا من مسؤولية ردم هذه الفجوة.

٥. الوهم بإنتاج رسالة مؤثرة: يخطئ من يظن أن ردم الفجوة يتم بزعقة او بثرثرة أو بتغريدة وكلام سوقي، فجمهورنا سلبي؛ لأنه وليد ثقافة الترفيه والدعاية الموجهة، وقد وفرت له الرقمنة فرصة أن «ينفّس» عن سلبيته بعض الشيء، وغدا جزءًا من جمهور افتراضي، يتسلى ويرقب المشهد في الأغلب.

أما التحدي القائم هنا، فيتمثل بكيفية إنتاج رسالة، مليئة، عاقلة، رصينة المضمون، وعميقة، ترتقي بالجمهور.

٦. مفاقمة الوضع الإعلامي بتغيير القوانين: منذ العام ١٩٩٣ شهدت ساحتنا الإعلامية كثيرًا من التغييرات والتعديلات على قوانين المطبوعات والنشر، حيث اضطرت السلطة القضائية لإلغاء قانون ١٩٩٧، ثم جاء قانون ١٩٩٨ المطبق حاليًا، بتعديلاته المتواصلة، التي كان آخرُها مطالبة المواقع الإلكترونية بالترخيص.

وفاقم الوضع أكثر، تراجع الحكومة عن أهم وثيقة أصدرتها في تاريخها ببنودها الستة، وهي مدونة قواعد السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام، في ٢٤/ ١/ ٢٠٠٩، وتتمثل تلك البنود في الآتي:

١. الالتزام باتخاذ كل الإجراءات اللازمة، لضمان حرية التعبير وحق وسائل الإعلام بحرية واستقلالية.

٢. الامتناع عن أية ممارسات مغلوطة تمت في إطار الاسترضاء والمهادنة، بسبب الخوف من الابتزاز، أو سعيًا وراء الشعبية الآنية، بما في ذلك تقديم الحوافز المالية أو العينية، التي تستهدف التأثير على الصحفيين أو وسائل الإعلام، والعمل على إخضاع أي ممارسة لا تنسجم مع القوانين ومع ميثاق الشرف الصحفي المعتمد من نقابة الصحفيين الأردنيين، ومع بنود هذه المدونة، للمساءلة القانونية.

٣. اتخاذ ما يلزم لضمان عدم استخدام الاشتراكات في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى؛ للتأثير على حرية الصحافة أو على استقلالية المؤسسات الصحفية.

ولتحقيق هذه الغاية، ستتوقف كل الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة والبلديات، عن الاشتراك المباشر في الصحف، وسيتم تلبية حاجات الوزارات والدوائر والمؤسسات، عن طريق الشراء المباشر من السوق، وفق

معايير واضحة، يقرها مجلس الوزراء، وبما يضمن عدم التأثير على وسائل الإعلام من جهة، والحفاظ على المال العام من جهة أخرى.

٤. ربط الإعلانات بمعايير مهنية، حيث سيقوم وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، بتعميم هذه المعايير على الوزارات والمؤسسات، بحيث لا تستخدم هذه الإعلانات وسيلة للتأثير على استقلالية وسائل الإعلام، وبما يضمن ثبات الجدوى من إنفاق المال العام.

٥. تلتزم الحكومة بعدم تعيين أي صحفي او أي شخص عامل في أي وسيلة إعلامية، في أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية أو عامة او بلدية، وذلك حفاظًا على استقلالية وسائل الإعلام، بما يمكنها من أداء دورها، ومنعًا لأي تضارب في المصالح، وسيكون التفرغ الكامل شرطًا للتعيين في دوائر الحكومة ومؤسساتها وفي البلديات، بما في ذلك وظائف المستشارين والناطقين الإعلاميين في الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامة والبلديات، وتلتزم الحكومة بعدم الحصول على خدمات من الصحافيين بشكل دائم أو مؤقت، مقابل أي مكافأة مادية.

٦. الاهتمام بما تنشره وسائل الإعلام ومتابعته، والأخذ بجوانبه الإيجابية، وتوضيح الحقائق والرد على أي معلومات غير دقيقة.

أما خلاصة المدونة، فاستهدفت إنهاء أي «تضارب في المصالح» في العمل الصحفي، واشترطت لذلك تفرغًا صحفيًا، من دون ولاءات لعمل ثان.

غير أنه، وبضغوط من الصحفيين والنواب، سحبت الحكومة الوثيقة بعد أشهر قليلة، ومن الغريب، أن الجهات المتباكية على حرية الصحافة والتعبير في الأردن، المحلية منها والأجنبية على حد سواء، لم ترفع صوتها محتجة، علمًا أن الأصل هو المطالبة بتحسين وضع الصحفي والتقيد بالمدونة، ومن ثم سقط الصحفيون ومؤازروهم في الاختبار، وهكذا

ينتكس إعلاُمنا ما دام الصحفي غير ممارس لواجبه الأساسي، فنعيش أكذوبة أن معظم صحفيينا وجمعيات الصحافة المحلية ومراكز الصحافة (NGOs)، تريد لنا صحافة حرة بالمطلق.

٧. الإعلام والصورة التي يصنعها لنا: الواقع أن الإعلامي الذي لا يمارس حرية التعبير بقيمها، أساء لمفهوم حرية التعبير ولنا وللوطن، وتحول المسؤولون، في نظر هذا الإعلام، إلى ثلة من الفاسدين واللصوص، وقلل من هيبة الدولة، وأضعف من لحمة الوطن، وصارت مشاكلنا لا تعد ولا تحصى وضخمناها، كتلاميذ مخلصين للاستعمار الإلكتروني، مثل مشكلات عنف الجامعات والملاعب، وأرعبَنَا إعلامُنا، فصار وبالًا علينا، وبدا نصيرًا للإعلام المعادي في هجومه على الشخصية العربية، كما نجح إعلامنا في زعزعة ثقتنا بأنفسنا، وهو غاية المنى لأعدائنا، وتشوهت صورتنا في الداخل كما في الخارج.

ويحضرني هنا ما ذكره نيكسون في مذكراته، حيث يقول: «إن العرب في نظر معظم الأميركيين غير متحضرين، متوحشون، قذرون وغير عقلانيين، لكنهم محظوظون؛ لأن أرضهم تحتوي على ثلثي احتياطي العالم من النفط.»

إن هذه الصورة التي نطق بها نيكسون المطاح، هي الصورة التي رسختها وسائل الإعلام الغربية منذ العام ١٩٢٠.

غير أن هذه الصورة سرعان ما تغيرت إبّان أحداث الثورة العربية الكبرى، حين وصفتنا الصحافة الغربية، باننا محاربون من أجل الحرية والاستقلال.

بعد ذلك، وإبان سقوط الدولة العربية في ميسلون، بدأت صورتنا تتغير، حيث صرنا في صحافتهم «عصابات إرهابية»، وبعد ١١ أيلول الشهير من العام ٢٠٠١، تم خلط الصورة العربية بالصورة الإسلامية لمقاصد لا تخفى على أحد.

والسؤال هنا: هل تلغي أم تعزز أفعالنا وأعمالنا، خاصة بعد فواجع الربيع العربي، الصورة السلبية التي أشار إليها نيكسون؟ أم سنظل لا نجد لنا أصدقاء يحترموننا حيثما توجهنا؟

٨. التمييز ضد المرأة: يتسم المجتمع العربي بأنه ذكوري يهيمن فيه الرجل على المرأة، وتظل صورة المرأة العربية سلبية في إعلامنا، أما التحدي القائم، فيتمثل في كيفية إعادة الإعلام للمرأة كرامَتها.

٩. تحدي العولمة: يصف مفهوم العولمة نظامًا كونيًا يتزايد فيه انفتاح الشعوب، بعضها على بعض، وقد نجحت تكنولوجيا الاتصال الرقمية بتحقيق اختراق عولمي. لكن بعضهم استخدم هذه الوسائل للتجسس على العالم كله، ما أثار كثيرًا من التخوفات.

أما منتقدو العولمة، فيتهمونها بأنها تضعف الهوية والسيادة ، فيما يراها المؤيدون بأنها انفتاح يعزز وعي الناس بحقوقهم السليبة.

وأما السؤال المطروح هنا: هل ندخل العولمة دخول مشاركة وندية، أم ندخلها كمنفعلين لا فاعلين؟

إن من الواضح حتى الآن، أننا دخلناها منفعلين لا فاعلين، وقادنا الإعلام، صاغرين، للوقوع في حبائل الاستعمار الإلكتروني، وأصبحنا أمام تحدي الدمج مقابل الإقصاء، بعد أن فشل النظام العربي في دمج أبناء الوطن في بوتقة القومية، وكشفت اقتتالات الربيع العربي، عن ثقافة إقصاء للأقليات العرقية والدينية، فيما تنسى المدرسة، ان من أشهر أبطالنا صلاح الدين الأيوبي وطارق بن زياد، ومن علمائنا ابن سينا والفارابي، وكلُهم من إثنيات عرقية غير عربية، وتنسى مواقف بني تغلب في فتح بلاد فارس، ودور الغساسنة في معركة اليرموك، وصولًا إلى جول جمال.

لكن، ما النظام الذي يجب أن يتكون ليدمج أبناء المجتمع؟ لا شك أن التحدي القائم يتمثل بتوحيد القلوب وزرع الثقة فيها.

١٠. التعيين اللاعلمي في مجالس الإدارة: الأصل أن يتبنى مجلس الإدارة سياسة المؤسسة ويُعين المختص، لكن هذه قاعدة لا تنطبق على مجالس إدارات المؤسسات الإعلامية، ونحن «ننتظر من مجلس النواب، أن يشرّع قانونًا لا يجيز تعيين أي مسؤول كبير، وفي أي موقع كان، إلا بعد أن يمثل أمام لجنة مختصة من مجلسكم، تخضعه لامتحان المقابلة وتجيز تعيينه.»[٢]

ويظل التحدي الأبرز للإعلامي، متمثلًا في كيفية مواجهة تغول السلطة التنفيذية.

١١. تحدي الوحدة مقابل القطرية: تمكن الاستعمار من الوطن، فجزأه إلى ٢٢ دولة، معظمها فقير في موارد الماء والغذاء. ومن جهتنا حاربنا بعضنا من أجل الحفاظ على الحدود التي رسمها سايكس- بيكو بالمسطرة، حد التدمير، وكانت أهزوجة الاستقلال في الخمسينيات والستينيات تغني لوحدة العرب وتحرير فلسطين والقومية العربية، أما اليوم، فلم يعد الإعلامي يغني تلك الأهزوجة.

إن العرب شعب عريق، له تراث معروف يعود لألفين وخمسمائة عام، حين توهجت مملكة الأنباط، التي أعطتنا هوية الأبجدية العربية، لكن السقطة بدأت منذ تسليم زمام القوة للفرس ثم الأتراك والمماليك، فيما تنسى المدرسة أن تعلمنا، أننا أصحاب ثقافة عربية قائدة ورائدة ومميَزة ذات هوية، فأين إعلامُنا من قومية تبرز شخصيتنا مستقلة، مثل القومية الألمانية والصينية والفرنسية، قومية تمارس التعددية السياسية والفكرية كما وصفها معاوية قبل ١٥٠٠ عام، قوامها «الدين لله والوطن للجميع».

عمومًا، يتميز الإعلامي الحديث بأنه في عجلة من أمره، فهو إعلامي منفعل يعيش لوثة من الهيجان العاطفي، نتيجة شعوره بالقوة جراء امتلاك تكنولوجيا الرقمنة المستوردة، التي

استقوت على النظام الإعلامي التقليدي، وبالتالي فهو يريد أن يغير التراث والتاريخ، من دون سلاح ثقافي قومي.

إن كل من درس الإعلام ونظرياته، يعرف أن عملية التأثير والتغيير بطيئة، فقد استغرقت عملية خروج أوروبا من نظام سلطوي إلى ليبرالي من ٣- ٤ قرون وأكثر.

١٢. تحدي السلبية: لقد حوَلَنَا الإعلام التقليدي الموجه والترفيهي، إلى قوم سلبيين هروبيين، فيما حولنا الإعلام الرقمي إلى منفعلين مروجين لمفاهيم الاستعمار الإلكتروني، فالطفل الذي يتشرب قيم (توم وجيري)، يتشرب معها قيم العنف والقسوة والانتهازية.

والسؤال هنا: أليس للعنف في حياتنا وعند طلبتنا علاقة بما يشاهده أطفالنا على الشاشات؟

وباتباع نظام تعليمي مستورد، صارت الجامعات تقذف بموجات من الخريجين غير المصقولين، إلى سوق عمل مترهل، وازدادت مشاكلنا وتعمق توتر المجتمع، وحل ربيع أردني ثان شهد ١٤٠٠٠ مظاهرة سلمية[٣].

وفي غياب رؤية واضحة، لا بد للإعلامي أن يتحمل مسؤولية مناقشة تحديد أولويات النهوض بالمجتمع، في التعليم والإنتاج والنمو.

الخلاصة

يكمن التحدي الرئيس، حاليًا، في ممارسة حرية تعبير مسؤولة وملتزمة وعاقلة ورصينة ورزينة.

كما أن هناك تحديات أخرى عديدة أمام الإعلامي العربي، من قبيل تحديات الاتفاقات

والقوانين الدولية وحقوق الإنسان، وتحدي الهوية، وماذا نريد أن نكون، وهي تحديات ذات صلة بوجودنا الحضاري.

غير أن كل ما ذكرته في النقاط السابقة، لا يعمم على الإعلاميين كافة، لأن فيهم الملتزم الغيور، الذي واجه ويواجه هذه التحديات بعقلانية وعاطفة صادقة، والتزام خلقي.

ولا يفوتني، في الختام أن أذكّر، بأن جمال باشا السفاح، انتقم، في البداية، من الصحفيين، فعلق في ساحتي الشهداء قادة من أحرار العرب، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، من بينهم ستة عشر صحفيًا، ستظل تضحياتهم دينًا في أعناق الإعلاميين، علمًا أن صرخاتهم أطلقت الشرارة الأولى للثورة العربية الكبرى، فقد كانوا صحفيين ملتزمين ضحوا بدمائهم الزكية لنحيا نحن.

وجدير بنا أن نقف إجلالًا لأرواحهم الطاهرة، وأن نترحم عليهم، كما أن علينا، دائمًا، أن نتذكر أن كلماتَهم التي أدانتهم، كانت رسالتهم لنا للعمل الجاد في سبيل الحرية والاستقلال والوحدة.

الهوامش

(١) خطر على الصحافة الورقية، صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠١٣/١٢/٤.

(٢) «بانتظار خطوتكم الثانية»، جريدة الرأي الأردنية، ٢٠١٣/٤/٢٨.

(٣) جريدة الغد الأردنية، ٢٠١٣/٤/١٥.

تداعيات الربيع العربي: من رد الفعل الى الفعل

د. عمر الرزّاز *

مقدمة

ينبغي قبل البحث في تداعيات الربيع العربي، أن نقرأ التجارب العالمية في التحول الديمقراطي، وصولاً إلى الدروس المستفادة، ومعرفة دور الإعلام والمجتمع والفرد، في هذا المجال، وتحديد ملامح الطريق الصعب نحو صياغة عقد اجتماعي عربي جديد، ولا شك أنه طريق صعب، وعر، ومحفوف بالمخاطر، لكننا لسنا خارج التاريخ، ولن نكون كذلك يومًا ما.

والسؤال المطروح، هنا، كيف نمضي إلى الأمام وننتقل من حالة رد الفعل إلى الفعل، وما هو دور المجتمع المدني، بأفراده ومؤسساته؟

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ٨ نيسان ٢٠١٣.

* مختص بالشأن الاقتصادي، مدير مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية الأسبق.

التجارب العالمية للتحول الديمقراطي:

لمعرفة عمق هذا التحول، ربما يجدر بنا أن نعرف أن ثلثي دول العالم كان يصنف بأنه «غير ديمقراطي» سنة ١٩٧٣، لكن في العام ٢٠١١ أصبح ثلثا دول العالم يصنف بأنه «ديمقراطي».

وثمة علاقة جدلية بين الديمقراطية والتنمية؛ إذ تعد الديمقراطية وسيلة لبلوغ التنمية، كما تعد التنمية وسيلة لبلوغ الديمقراطية، وعليه فإن الديمقراطية والتنمية هدفان مكملان لبعضهما.

دراسات إمبيريقية (تجريبية):

تبرهن تلك الدراسات، أنه ليس بالضرورة أن يكون النموالاقتصادي في الديمقراطيات أفضل منه في الدول غير الديمقراطية ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدالة التوزيع في الدخل أيضاً، لكن المهم، في الأمر، أن الديمقراطيات أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية، والولوج في مغامرات غير محسوبة العواقب.

الديمقراطيات السطحية والديمقراطيات العميقة

في الديمقراطيات السطحية، تكمن الخشية، دومًا، من خطورة الحزب الواحد المهيمن، ومن دور المال السياسي، وكذلك من تعددية العصبيات والطوائف بدلًا من الأحزاب والبرامج، وذلك، على خلاف الديمقراطيات العميقة، التي لا تشهد تراجعات عن الديمقراطية، وهناك لا تكون الديمقراطية وسيلة لتحقيق إجماع، بقدر ما تكون وسيلة لـ«إدارة الخلاف» بين الفرقاء بشكل سلمي، والوصول إلى تفاهمات.

وتحضرني هنا مقولة جلالة الملك عبد الله الثاني في الورقة النقاشية الثانية: «إن الاختلاف لا يؤشر على وجود خلل، وليس شكلاً لانعدام الولاء، بل إن الاختلاف المستند إلى الاحترام هو دافع للحوار، والحوار في ما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية، والديمقراطية هي الأداة التي تجعل من الحلول التوافقية أمرًا يمكّننا من المضي إلى الأمام.»

علاقة المؤشرات السياسية بالاقتصادية

لمعرفة هذ العلاقة، يمكن النظر في الرسم التوضيحي الآتي:

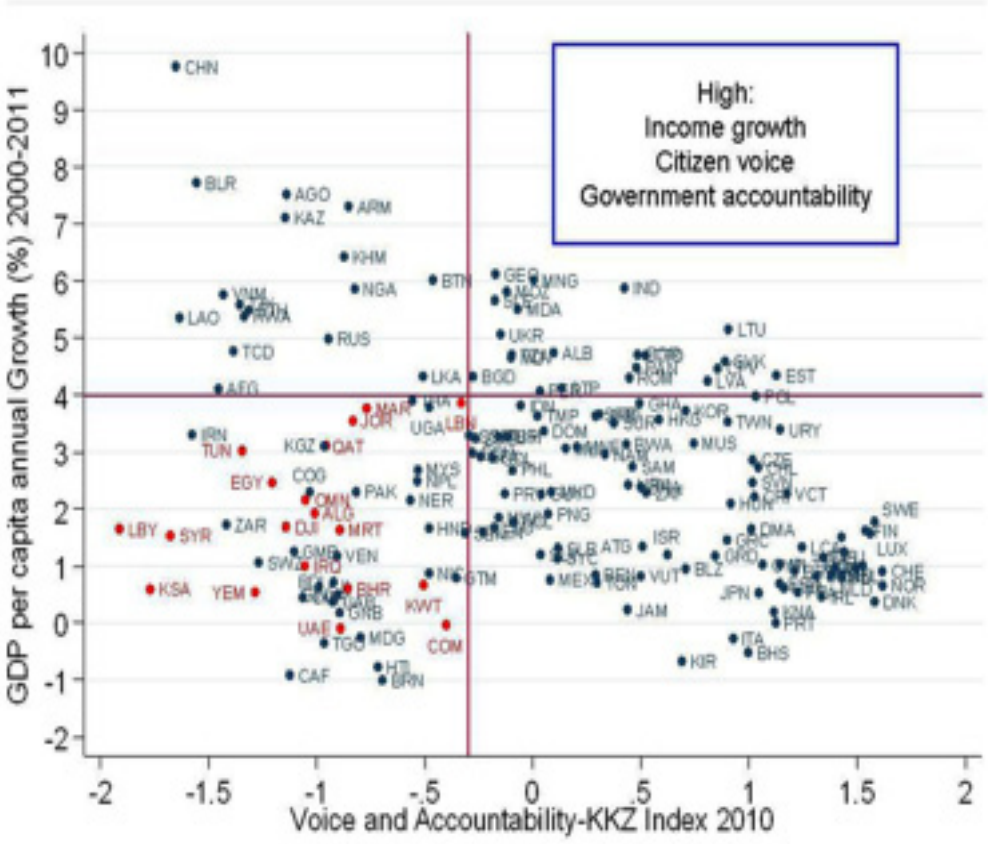

تداعيات الربيع العربي: الدروس الأولية:

لا ريب أن حركة التاريخ، تفضي في مآلاتها إلى التحولات الديمقراطية، لكن ثمة «استثنائية» عربية في هذا المجال، ذلك أن ما يسمى بـ«الربيع العربي»، كان، في الواقع، «مخاضًا» عربيًا، بكل ما يحمل المخاض من آمال وآلام ومخاطر.

وقد علمتنا التجربة، أنه كلما كانت الأنظمة أكثر استبدادًا وبطشًا، كانت ردود الفعل الشعبية أكثر عنفًا أيضًا، وكلما زادت حدة المواجهة وأمدها، أصبح الانتقال من «رد الفعل الرافض» إلى «الفعل البناء»، أصعب، وصولًا إلى صيغ توافقية تعكس التعددية على الأرض، بدلًا من صيغ أحادية تلغي الآخر.

وكلما زادت حدة المواجهة وأمدها، سادت حالة من عدم اليقين والتردي، أو حتى الانهيار الاقتصادي، فيما تعكس المؤثرات الخارجية، سلبًا وإيجابًا، مصالح الدول المعنية، قبل أن تعكس موقفًا إيديولوجيًا مع أو ضد الديمقراطية، مع التنبيه من خطورة التنافس الديمقراطي قبل التوافق على القواسم المشتركة، وخصوصًا الدستور.

ولا شك أن الإنسان العربي بدأ يتملك القدرة على إيصال صوته، لكنه لم يتملك بعد القدرة على الاستماع إلى الآخر.

التحدي المستقبلي ... والفرصة:

بالنظر إلى علاقة الجيدة بين الحوكمة والمشاركة، في بلدان أخرى، يمكننا إدراك أهميتها، على المدى البعيد، من خلال الرسم التوضيحي الآتي:

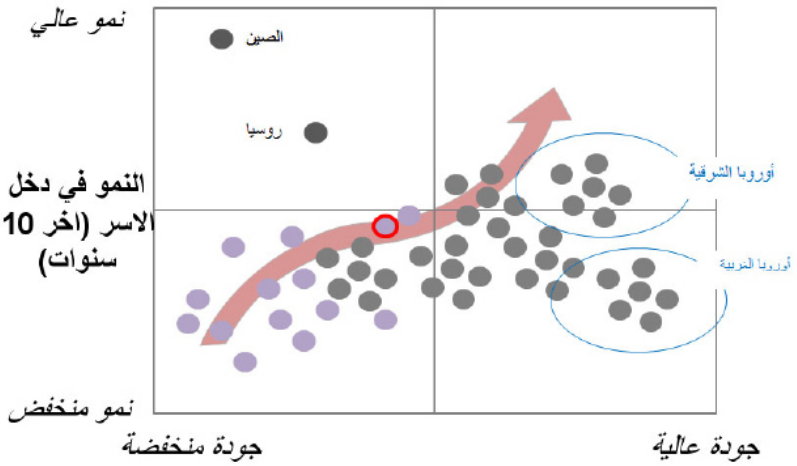

جودة الحوكمة والمشاركة المجتمعية

يعتمد هذا التطور على الاستثمارات التي تولد وظائف وقيمة مضافة، والعدالة في توزيع مكتسبات التنمية المستدامة، وتنمية المحافظات، مع إيلاء الاهتمام لكل من دور الدولة، والقطاع الخاص، والإعلام، والمجتمع المدني، والفرد.

ومن مؤشرات انعدام الثقة في مجتمعنا، ما نلحظه من استطلاعات الرأي، ومن الصورة النمطية للوزير، والنائب، وموظف الدولة، وصاحب الشركة، والطبيب، وسائق التاكسي، والأستاذ، وطالب الجامعة، فضلًا عن العنف الجامعي والمجتمعي.

كما يلعب الإعلام والمجتمع والفرد، دورًا في ترسيخ منظومة القيم العدمية، كالتعميم، والتهويل، والإقصاء، والغرائزية، والتهرب.

وفي الجدول الآتي تتضح القيم التي ذكرتها، ونقيضها:

منظومة القيم العدمية	منظومة القيم التنموية
التعميم	التحديد
التهويل	الموضوعية
الإقصاء	القبول
الغرائزية	المفاضلة
التهرّب	الإقبال

أما السؤال المطروح هنا: كيف ننتقل من رد الفعل إلى الفعل؟

باختصار، يمكن تحقيق ذلك، بالنقاط الآتية:

- وعي الفرد لذاته، عبر التفكير النقدي المستقل، ومراجعة منظومة القيم السائدة.
- تعزيز علاقة الفرد بالآخر: وذلك من خلال امتلاك القدرة على الاختلاف في الرأي، والعمل المشترك.
- تعزيز علاقة الفرد بالدولة: عبر الفهم العميق للفرق بين الرعية والمواطن، وعدم التفريق في منح الامتيازات والحقوق.

وفي محاولة لحل تلك الإشكالات، يمكن الوصول إلى مقترح محدد، من خلال إنشاء شبكة مكونة من مؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمتطوعين الأفراد، على أن تقوم بما يلي:

- تأسيس نواد للحوار والتطوع في الجامعات، والمدارس، ومراكز المؤسسات الأهلية في المحافظات.

- المطالبة بمنح الحق في الحصول على المعلومة وواجب المساءلة.
- إنشاء صناديق دعم الريادة والإبداع.
- توفير فرص التدريب العملي للشباب.
- لا بد من تحقيق مقولة نيلسون مانديلا: «لتكون حرًا حقًا لا يكفي أن تنزع قيدك فقط، بل أن تحيا حياة تحترم وتعظم حرية الآخرين».

في نهاية المطاف، أرفق هذه الرسوم والبيانات التوضيحية، لمحاولة تشخيص واقعنا، بدقة، مقارنة بدول أخرى:

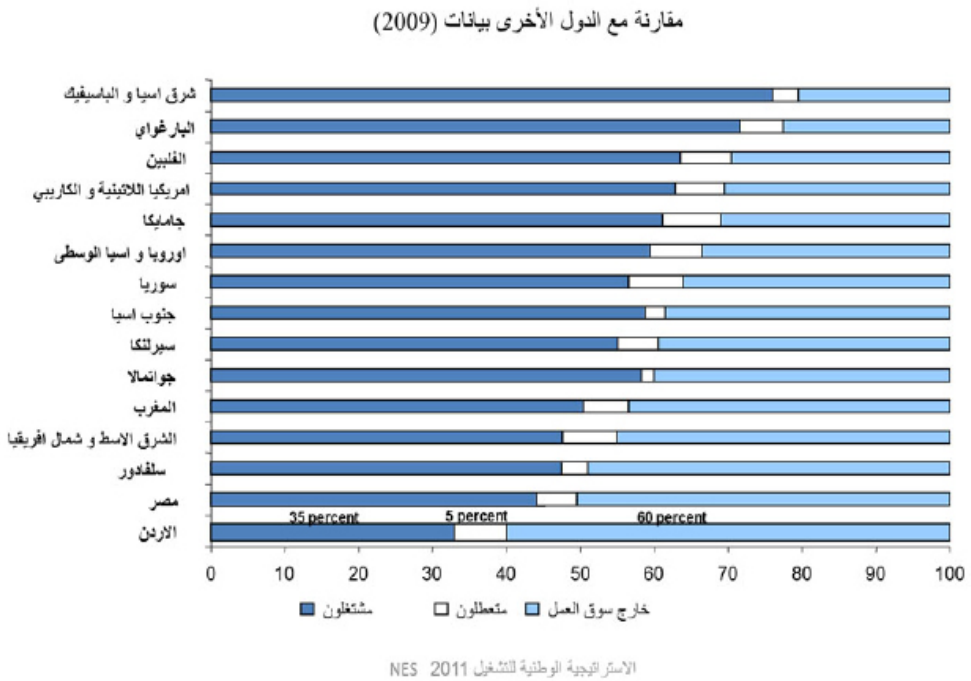

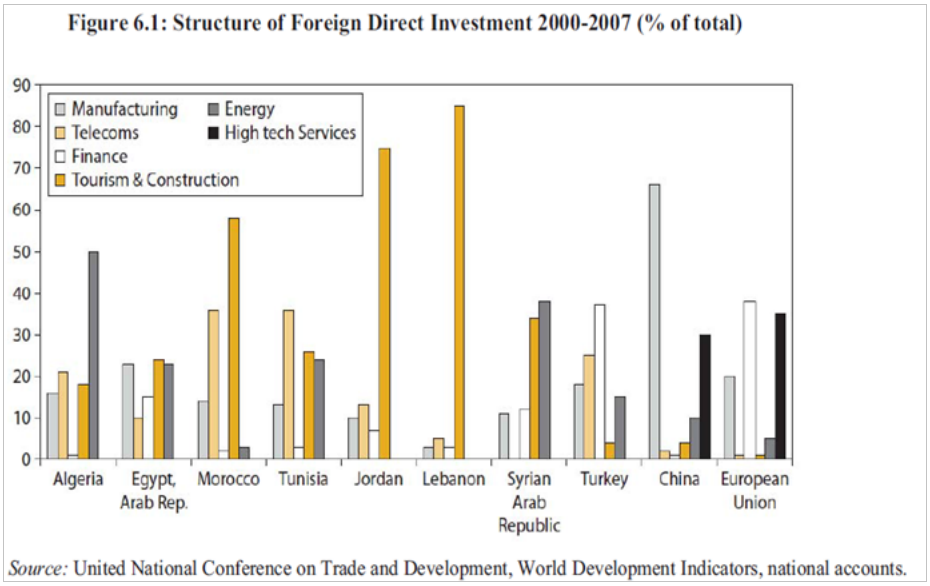

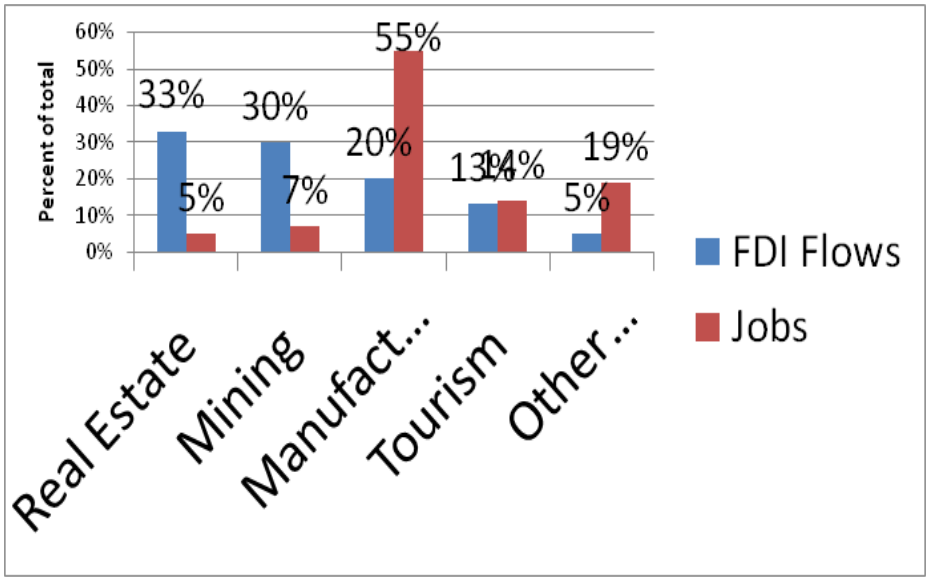

توزيع الاستثمارات الخارجية حسب القطاع والأثر على التشغيل

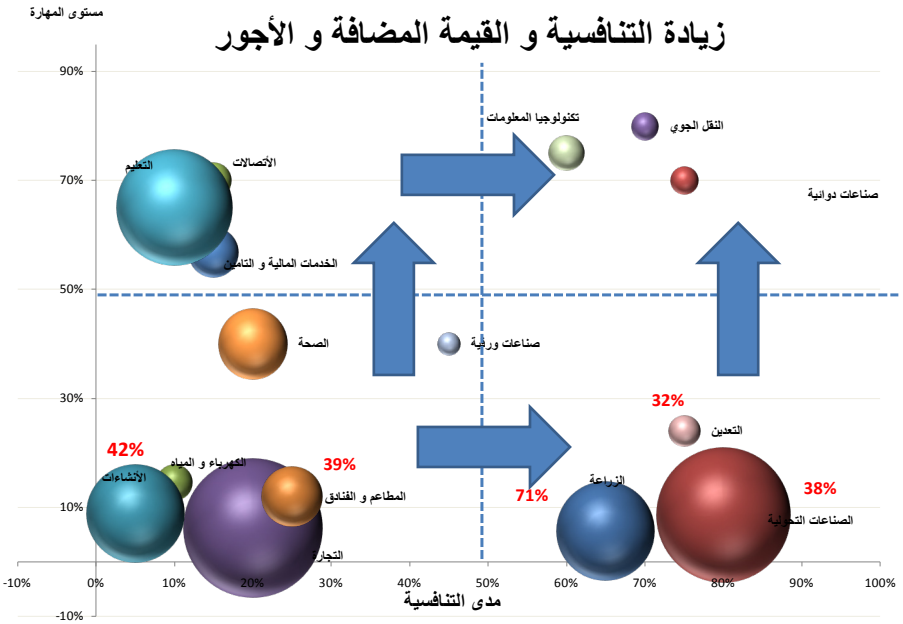

حجم الفقاعة : المساهمة في التوظيف

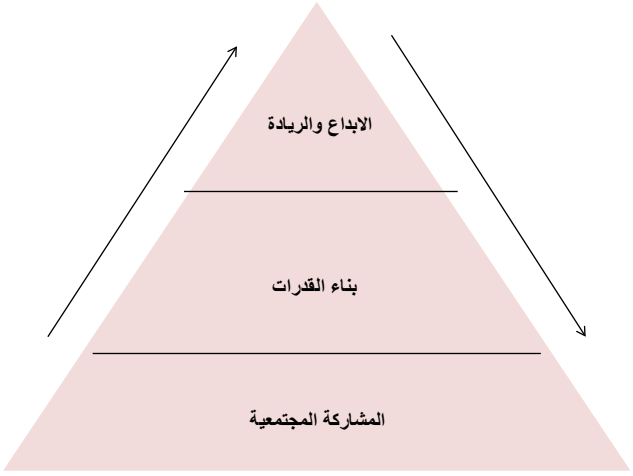

البرامج والمبادرات الجديدة

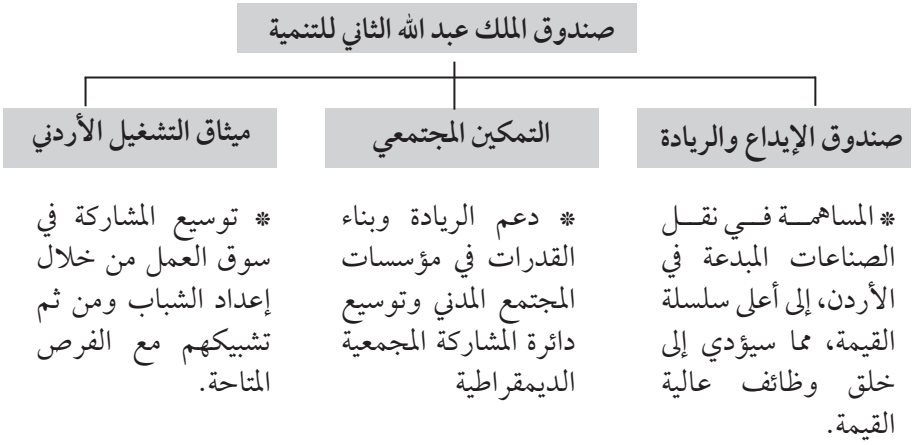

المشهد السياسي في الأردن

ممدوح العبادي *

لا يمكن، بطبيعة الحال، عزل المشهد الداخلي الأردني عن سياق الربيع العربي وموجاته المتلاطمة، التي أطاحت بمعادلات وفرضت أخرى على جميع دول المنطقة.

وأظهرت ارتدادات الربيع العربي على المشهد الداخلي، حتى الآن، ليس فقط تطلع الشعب الأردني للتغيير والإصلاح وتطوير تجربته الديمقراطية على مشكلاتها، لكنها كشفت، في الواقع، عن تلك المناطق «الحيوية» في مؤسسة النظام، التي تعتمد معادلة متوازنة ما بين الاستراتيجي والتكتيكي، في إدارة سلسلة العورات التي كشفها الحراك الشعبي أو المساحات التي اخترقتها موجات الربيع العربي.

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٨ آذار ٢٠١٣.

* وزير ونائب أردني سابق.

قبل ذلك، أظهر الحراك الأردني أهمية الإعلام ووسائل الاتصال وقيمتها، في تنوير وتحريك المجتمع، وتعزيز تطلعات الناس نحو الانعتاق والحرية والكرامة والتغيير.

وظهر مجددًا لصانع القرار قبل المواطن في بلادنا، أن المجتمع الأردني يتأثر ويؤثر بشكل لم نكن نتوقعه في المحيط والجوار والإقليم، والعالم الذي لم يعد فقط «قرية صغيرة»، على حد تعبير علماء الاتصال، بل أصبح غرفة أو حتى طاولة صغيرة جدًا بحجم جهاز كومبيوتر.

مقابل تنامي حراك مطلبي أحيانًا، وسياسي أحيانًا أخرى، ومناطقي في غالب الأحيان، تكرس في الحياة السياسية الأردنية إيقاع شعبي ووطني متنوع ومتعدد، فصخب الشعارات والتظاهرات والاعتصامات، قابله، على الغالب، «الأمن الناعم»، فيما دفعت الاحتقانات مؤسسة القرار لإجراء انتخابات نيابية مبكرة، يفترض أن تلعب دورًا في ضبط الإيقاعات العامة.

ومقابل تنامي طموحات بعض الأحزاب والأجندات الحزبية في حصة من الواقع والقرار، على أساس فرض شروط جديدة للعبة، تأسست مبادرات حيوية دفعت قطاعات نخبوية واسعة من الأردنيين، للانشغال في ورشة عمل تحاول الإجابة عن سؤال الإصلاح والتغيير، فأقرت تعديلات على الدستور لا يمكن نكران أهمية بعضها، وتشكلت محكمة دستورية.

مررنا بتجربة لجنة الأجندة الوطنية، وعبرنا إلى قانون انتخاب جديد لا يلبي الطموح والمأمول، لكنه ساهم في تحريك الساكن في الحياة العامة، ثم انتقلنا إلى أوراق العمل النقاشية الملكية، التي تفتح أمام المواطنين آفاقًا جديدة للتفكير والتأمل، وتوفر لهم ذخيرة يمكن استثمارها في تعزيز الانطباع بأن الأردن يتغير ويستجيب، على الرغم من المقاومة العكسية لتيارات الشد العكسي.

وليس سرًا هنا، أن مؤشرات الحيوية التي أظهرها النظام الأردني في التعاطي مع

تفاعلات الربيع العربي، جنبت البلاد والعباد بعض الشقاء المؤلم الذي رصدناه جميعًا في أكثر من ساحة عربية .

وفي ما يتعلق بقانون الانتخاب، فقد صيغ على أساس معادلة الأكثر قربًا لتمثيل جميع المواطنين، وإحداث بعض التغييرات، وإن كانت طفيفة، فقد رأينا تمثيلًا أكبر، هذه المرة، لفئات اجتماعية كانت تتهم قواعد لعبة الانتخاب دومًا بتهميشها، وشاهدنا تعزيزًا للحضور النسائي، ووجودًا لإسلاميين معتدلين من خارج الإطار التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين.

وكنا نأمل، بطبيعة الحال، أن تتسع قليلًا فضائل تجربة القوائم الانتخابية؛ لتعزيز دور الأحزاب السياسية والتنظيمات بشكل أكثر نضجًا، لكنها تبقى خطوة يعتد بها، ويمكنها أن تشكل خطوة إيجابية على طريق أطول يمكن متابعته مستقبلًا .

ولعل فكرة المشاورات النيابية التي تسبق تسمية رئيس الحكومة، هي من المؤشرات الحيوية الأساسية التي تشكل محطة لصالح التنوع والتعدد، وتعبر عن إطار جديد يمكن اعتماده لاحقًا إذا نجح وأثبت وجوده، بحيث نصل إلى تعديل دستوري يسمح بأن يعين جلالة الملك الشخص الذي يزكيه مجلس النواب رئيسًا للوزراء.

التحديات

نتصور، من حيث المبدأ، أربعة تحديات أساسية تواجه الأردن في الوضع الراهن، أولها وأبرزها التحدي الاقتصادي الذي يقلق الجميع، من قمة هرم صناعة القرار إلى المواطن.

أما ثانيها فتداعيات الجوار السوري الملتهب وأزمة اللاجئين، وثالثها سؤال بوصلة الإصلاح الأردنية والاحتمالات التي تنتجها هذه البوصلة، ورابعها قصة الوطن البديل وما تثيره من حساسيات ونقاشات وراء الستارة وأمامها.

في الموضوع الاقتصادي، تحديدًا، يبدو أن أجراس الإنذار تقرع على كل المستويات، فوضع ميزانية الدولة «عسير»، على حد تعبير رئيس الوزراء، والمساعدات الدولية والعربية بدأت تخضع لقواعد «التسييس»، وترتبط بأجندات سياسية إقليمية بدا واضحًا مؤخرًا أنه تم توقيتها على عقارب الساعة السورية.

ربما لا نكون خبراء اقتصاديين أو ماليين لكن نفترض أن المرحلة تتطلب إجراءات خاصة وقاسية ومعقدة للعبور من الأزمة، في اللحظة الراهنة، ومنع تأثير الأزمة المالية على استقلال وقرار البلاد السياسي.

والأهم؛ تجنب إنتاج أشكال من الإحباط الاقتصادي في صفوف طبقات المجتمع، خصوصًا الفقيرة، بسبب الأزمة المالية أو متطلبات مواجهتها، حتى لا ترتدي الأزمة المالية لباسًا اجتماعيًا وأمنيًا لا سمح الله.

لا نخفي سرًّا إذا قلنا إن الحل ليس في جيب أي حكومة، بكل الأحوال، فمجتمعنا ينبغي أن يغادر، بدوره الذهنية الرعوية، ويبدأ بتبني عقيدة ترشيد الاستهلاك، على أن تضرب مؤسسات الدولة ونخبها مثلًا في هذا الاتجاه قبل المواطنين الأفراد، بحيث تنخفض النفقات العامة والرأسمالية، وتعاد دراسة سلم الضرائب والإعفاءات، وتدرس عناصر الإخفاق في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية، ويعاد النظر في ملف الهيئات المستقلة وتعملقها الإداري والنفقاتي، وتقليل الهدر في المال العام.

والحال، أنه لا يمكن تجاوز الأزمة الاقتصادية والمالية من دون استعادة الثقة بهيبة ومؤسسية القانون والدولة، لذلك أزعم أن بداية أي معالجة للأزمة الاقتصادية ينبغي أن تطرق، أولًا وقبل كل شيء، أبواب استعادة مصداقية الخطاب الرسمي، في إطار معالجات وطنية حيوية منتجة يستحقها المواطن الأردني وتليق بالنظام.

عمليًّا، وتحت العنوان الأخير، لا بد من التوقف والاهتمام فعلًا بتقديم إجابات للرأي

العام عن سؤال الفساد الذي تعرض للكثير من المبالغات والتهويل، سواء عندما يتعلق الأمر بالحديث عنه أو حتى نكرانه.

كما ينبغي تجنب محطات الإنكار الدائم لوجود مشكلات، وتعزيز القناعة بأن الوطن فعلًا للجميع، وتعزيز نزاهة القضاء واستقلاليته، والاتصال الدائم بالواقع، إضافة إلى الحرص على حريات الصحافة المهنية الإيجابية، وتعزيز أنظمة الرقابة والشفافية.. فهي كلها عناصر أساسية قبل أي مشروع لإعادة بناء العلاقة والثقة بين المواطن ودولته، وبالتالي توفير إجابة تشكل ملاذًا عن سؤال الإصلاح.

جدل الوطن البديل

بدأ الجدل حول هذا الموضوع، بالتزامن مع ما يثار من تسريبات حول الكونفدرالية بين الحين والآخر، وهو ما يخلق نقاشًا متوترًا على مستوى بعض النخب وأصحاب الأجندات في المجتمع، وبالنسبة لنا، لا نتصور إطلاقًا وجود ولو فلسطيني أو أردني واحد يمكنه الموافقة، في نهاية المطاف، على الوطن البديل.

من المؤكد أن لدى الإسرائيليين خطط ومشاريع توسعية واستعمارية، ويمتدحون الوطن البديل، بل يخططون له بعدة أساليب، من بينها الاسترسال في إقلاق المجتمع الأردني كاملًا، عبر ترويج الشائعات والتكهنات بين الحين والآخر.

وللأسف، لم تقدم حتى اللحظة أي دراسات علمية ذات قيمة تقرأ مسألة الوطن البديل، وتقدم جهدًا مفيدًا في السياق، خارج مكتبة الماكينة اليهودية والصهيونية ومؤلفات المتشددين في الليكود، أمثال بنيامين نتنياهو، ما يغرقنا جميعًا في العالم العربي، بالتكهنات والفرضيات الاعتباطية، ويدفعنا للجلوس طويلًا في محطة رد الفعل على الأطروحة الصهيونية.

لكن لا بد من التوثق دومًا بأن المشروع الصهيوني الاستعماري لا يكتفي بفلسطين أو بالضفة الغربية، بل يشكل خطرًا موازيًا على الضفة الشرقية والأردن، فإسرائيل ما تزال ورمًا سرطانيًا، وأخطارها تشمل الأمة العربية برمتها، والمستوطنات المقامة على جبال نابلس هدفها، وفق رأي صديقنا الشاعر خيري منصور، إخضاع عمان ودمشق ومكة وليس فقط احتلال القدس المحتلة أصلًا.

لذلك، لا بد من الانتباه جيدًا، عند التحدث عن الوطن البديل، وأنا شخصيًّا لا أرى بأن الشعب الفلسطيني البطل قدم كل هذه التضحيات حتى يقبل وطنًا بديلًا في أي مكان على الكرة الأرضية، ولا يوجد في ضميرنا إلا شواهد متعددة ودائمة على تشبث الفلسطيني وتمسكه بأرضة ووطنه، إضافة إلى الثقة بأن الشعب الموحد حول نهر الأردن يستطيع التصدي لأي أحلام توسعية صهيونية.

ومن الضروري التفريق بين المشروع الصهيوني وضحاياه، وبين وجود مخاوف حقيقية باسم الوطن البديل، وبين حرص أعداء الأردنيين والفلسطينيين على استمرارهم في التجاذب وصناعة مساحات القلق داخل المجتمع الأردني، وهو ما نحذر منه بوضوح في هذه العجالة.

اللاجئون السوريون

قد يكون الموضوع السوري أكثر ملف يثير الانقسام والفصام في وجهات نظر الأردنيين، حيث ما يزال العالم يفشل، حتى الآن، في قراءة المشهد السوري بنص واحد ينهي المأساة الإنسانية التي نشتم غبارها في بيوتنا، متحسرين على ما يحصل لأهل الشام، الذين كانوا دوما رفقاء جغرافيا وتاريخ، ويمثلون عمقًا قوميًّا واستراتيجيًّا لشعبنا الأردني.

لا شك، بالنسبة لنا، أن ملف اللاجئين يقرع فعليًّا كل أجراس الإنذار، وعلى جميع الصعد

والمستويات، خصوصًا بعد تصريحات رئيس الوزراء التي قال فيها بأن عدد السوريين وصل إلى مليون وأكثر من ٢٠٠ ألف شقيق، متوقعًا وصول عددهم إلى أكثر من مليونين.

حتى اللحظة، وبكل صراحة، لا أعرف سببًا حكيمًا يدفع الأردن لإبقاء حدوده مفتوحة أمام حركة الهجرة السورية. وبعيدًا عن الدلالات الإنسانية والاعتبارات السياسية، لا بد من القول بأن ملف اللاجئين يشكل اليوم التحدي الاستراتيجي الأكثر حساسية على الأردن، شعبًا وقيادة.

واللافت في السياق، أن عدد اللاجئين السوريين يتزايد بصورة مدهشة وغريبة، من دون وجود مشاريع تمويل إقليمية أو عربية أو دولية، ومن دون حتى استعدادات لوجستية ترقى إلى مستوى الموجة البشرية القادمة، حيث تعلن الحكومة عن مخيمات جديدة ستقام في الرويشد، ويحتاج هذا العدد الهائل من اللاجئين إلى مياه وطاقة وبنية تحتية ونفقات وصحة وتعليم وتأهيل وأمن.

بهذا المعنى، يصبح اللاجئون قنبلة موقوتة في الأردن، ويفرضون تحديات اقتصادية وأمنية، خصوصًا في ظل المعلومات عن احتمالات اختراقهم من قبل عناصر يمكن أن ترتبط بأجندات توتيرية وتأزيمية، داخل الأردن، ما يتطلب بطبيعة الحال تشكيل خلية أزمة في الدولة تعمل على تفادي ما هو أعظم في الأيام المقبلة.

الفهرس

مقدمة

أ. د. **صلاح جرار** ٥

داعش الظاهرة والحقيقة

د. **محمد أبو رمّان** ١٧

من هي «داعش» وإلى أين؟

ممدوح العبادي ٣٧

الأزمة السورية وتحوّلات العلاقات الدولية

د. **جمال الشلبي** ٥٣

مستقبل الأزمة السورية

د. **وليد عبد الحي** ٧١

الإسلام والدولة المدنية

د. **ارحيّل غرايبة** ٨١

كيف وصل تاريخنا إلى هذا المآل؟

د. **سيّار الجميّل** ٩٧

الغرب والعرب والإسلام... أسئلة الراهن والمستقبل

محمد المسفر ١٠٧

الأبعاد الدستورية والقانونية للتغيّرات العربية الراهنة.. مصر أنموذجًا

تهاني الجبالي ١١٥

الدستور التونسي الجديد ومسار الثورة

د. عدنان المنصر ١٢٩

العلاقات العربية اليابانية الراهنة والآفاق المستقبلية

مسعود ضاهر ١٣٧

الاستقطابات السياسية والثنائية في الوطن العربي

عبلة محمود أبو علبة ١٥٩

تحديات الإعلام العربي: الأردن نموذجًا

د. عصام سيلمان الموسى ١٦٥

تداعيات الربيع العربي: من رد الفعل إلى الفعل

د. عمر الرزّاز ١٧٩

المشهد السياسي في الأردن

ممدوح العبادي ١٨٩